العدالة للجميع

تقرير فريق العمل حول العدالة

التقرير الأخير

www.justice.sdg16.plus

هذا العمل مرخّص بموجب المشاع الإبداعي، نسب المصنّف، الترخيص بالمثل 4.0 دولي: (CC BY 4.0)
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

لك مطلق الحرية بموجب هذا الترخيص في نسخ هذا العمل وتوزيعه ونقله وتعديله، بما في ذلك للأغراض التجارية، طالما تم إتاحة الاستعمال والاشارة إلى أي تغييرات تجرى.

يرجى الاشارة إلى هذا العمل على النحو التالي: "فريق العمل المهني بالعدالة، العدالة للجميع – تقرير فريق العمل المعني بالعدالة (نيويورك: مركز التعاون الدو 2020).

متاح عبر الرابط التالي: https://www.justice.sdg16.plus/

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتونس في ترجمة ورقة "العدالة للجميع" إلى اللغة العربيّة في إطار المشروع المشترك مع المفوضيّة السّامية لحقوق الانسان بالشّراكة مع وزارة العدل التّونسيّة في إطار مشروع دعم المجلس الأعلى للقضاء وبدعم ماديّ من الحكومة الهولنديّة

العدالة للجميع

تقرير فريق العمل حول العدالة

الفهرس

فريق العمل حول العدالة 8

شكر و تقدير 13

قائمة المختصرات 14

التعريفات 14

تمهيد **62**

لمحة عامة **82**

لماذا نحن بحاجة لتحقيق العدالة للجميع؟ **31**

الفصل الأول : فجوة العدالة **31**

العدالة للجميع 31

جمع البيانات المتعلقة بالعدالة التي يكون محورها الانسان 32

فجوة العدالة بأبعادها الثلاثة 34

الأشخاص الذين يعيشون في ظروف قاسية من انعدام العدالة 35

الفصل الثاني : مسوغات الاجراءات التي يتعين اتخاذها **46**

الاستثمار في قطاع العدالة 47

كلفة غياب العدالة 48

فوائد الاستثمار في قطاع العدالة 51

تمويل مشروع العدالة للجميع 55

بناء مجتمعات عادلة **65**

الفصل الثالث : حل المشاكل المرتبطة بالعدالة **67**

تغيير العدالة 68

فهم مشاكل العدالة 69

مشاكل العدالة التي يواجهها الناس 71

رحلات أفضل للبحث عن العدالة 72

الفصل الرابع: الوقاية من الظلم **82**

الانتقال إلى التوقي 83

لماذا الوقاية؟ 84

أي نوع من الوقاية؟ 85

التحول نحو الوقاية 94

مسارات من أجل العدالة 99

الفصل الخامس : ريادة التغيير 102

نحو تحقيق العدالة للجميع 103

الطريق إلى العدالة للجميع 104

دعامة إصلاح منظومة العدالة 109

الفصل السادس : خطة العمل 116

رؤية جديدة للعدالة للجميع 117

خطة عمل وطنية 118

خطّة للعمل الدولي 119

دعوة للعمل 120

ملاحظات 127

الممارسات السليمة حول العالم

أستراليا

المراكز القانونية المجتمعية	54
تقليل تعاطي المخدرات ومعدلات العودة إلى الجريمة	79
فهم مشاكل العدالة للأفراد	112

البرازيل

ضرائب منخفضة ومبسطة للشركات	55

الإمارات العربية المتحدة

إجراءات مبسطة للشكاوى	109
الابتكار في الأنظمة القضائية	112

جورجيا

مراكز شرطة زجاجية	93

إندونيسيا

الاعتراف الرسمي بالمساعدين القانونيين	105

الأرجنتين

مراكز النفاذ الى العدالة	104
بوابة العدالة المفتوحة	109
برنامج جوستيسيا لسنة 2020	109

بنغلاديش

برنامج توسيع فرص الوصول إلى المحاكم القروية	54

كندا

الأهداف الرامية لتطوير العدالة	107

الولايات المتحدة

المساعدة القانونية للتصدي لعمليات الإخلاء	53
الحرية بكفالة مع خطر العودة إلى الإجرام	83
التشارك بين المؤسسات لتقديم المساعدة القانونية	115

الهند

محاكم الأسرة من خلال الوساطة في كولكاتا	73

إفريقيا الجنوبية

المستشارون القانونيون	56
التعاقد البصري لقاطفي الفاكهة	86
قانون مراقبة الأسلحة النارية	92

جزر البهاما

تسريع البت في القضايا	105

بوروندي

مركز ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي	79

الاكوادور

عيادات المساعدة القانونية	77

غواتيمالا

اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب	53

لبنان
89 السياسة المجتمعية

كينيا ، رواندا ، أوغندا
87 منصة رقمية لتسهيل التفاوض

كينيا
93 المصادقة على الإصلاحات الدستورية

المكسيك
79 دعم قانوني للسجناء

108 استجابة القطاع الخاص ضد العنف

مالي
115 التشارك في سلسلة العدالة الجنائية

ليبيريا
59 الوساطة في "أكواخ السلام"

77 المساعدين القانونيين على الدراجات النارية

هولندا
115 التشارك من أجل منع الجريمة

باكستان
93 أنظمة تحديد الهوية

موزمبيق
114 تمويل المساعدين القانونيين عبر القطاع الصحي

المملكة المتحدة
87 خدمة إسداء المشورة للمواطنين

105 قانون للخدمات القانونية

الفلبين
91 مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية

بيرو
92 مكتب أمين المظالم

رواندا
81 التمكين القانوني للمرأة

93,106 نظام أبونزي المجتمعي للوساطة

إفساح المجال أمام النساء لتسجيل الأراضي

تنزانيا

حقوق المرأة في الأرض 55

سيراليون 79

أوكرانيا

استراتيجيات الوقاية المتكاملة 89

تونس

إصلاح العدالة 115

فريق العمل حول العدالة

فريق العمل حول العدالة ضمن شبكة "مسارات من أجل مجتمعات سلميّة وعادلة وشاملة" هو شراكة بين عديد الأطراف المتدخلة، تضمّ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظّمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص غايتها الإسراع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من أجل السلام والعدالة والإدماج.

الرؤساء المشاركون

بريسيلا شوارتز،
المدعي العام ووزير العدل، سيراليون

سيغريد كاج،
وزير التجارة الخارجية والتعاون الإنمائي، هولندا

جيرمان كارلوس جارافانو،
وزير العدل وحقوق الإنسان، الأرجنتين

هنا جيلاني،
عضو من الحكماء

الأعضاء

جيمس جولدستون،
المدير التنفيذي لمبادرة العدالة في المجتمع المفتوح

دوني أرديانتو،
مستشار برنامج التمكين القانوني والوصول إلى العدالة ، مؤسسة تنفا TIFA، اندونيسيا

أليخاندرو ألفاريز،
مدير وحدة سيادة القانون، المكتب التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة

كلثوم كنو،
قاضية بمحكمة التعقيب

سارة حسين ،
محامية لدى المحكمة العليا

بابلو دي جريف،
باحث وأستاذ مساعد في القانون، جامعة نيويورك، والمقرر الخاص السابق المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة وجبر ال ضرر وضمانات عدم التكرار، بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

عثاليا مولوكوم،
سفيرة بوتسوانا وممثلتها الدائمة لد مكتب الأمم المتحدة في جنيف، المدعية العامة السابقة ببوتسوانا

أليسون ماينارد غيبسون،
محامية مرافعات، والمدعية العامة السابقة ووزيرة

فيفيك مارو،
الرئيس التنفيذي لمنظمة ناماتي (Namati)

مارتا سانتوس بايس،
الممثّلة الخاصة السابقة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال

أوين بيل،
شريك، مكتب وايت اند كيس للمحاماة (White & Case LLP)

مبعوثو الرؤساء المشاركين

شهيد كرجي،
منسق قطاع العدل بالنيابة، وزارة العدل - سيراليون

جيلتي فان ويرين،
مدير دائرة الاستقرار والمساعدات الإنسانية - هولندا

ماريا فرناندا رودريغيز،
نائبة وزير العدل، وزارة العدل وحقوق الإنسان- الأرجنتين

شركاء العدل

BINGHAM CENTRE FOR THE RULE OF LAW

Cordaid

The Elders

HiiL
user friendly justice

ICTJ
Justice
Truth
Dignity

IDLO
Creating a Culture of Justice

IDRC | CRDI
International Development Research Centre
Centre de recherches pour le développement international

ilac
International
Legal Assistance
Consortium

JUSTICE FOR ALL

Knowledge
Platform
Security &
Rule of Law

Microjustice4All

CHARLES STEWART
MOTT FOUNDATION

NAMATI
INNOVATIONS IN LEGAL EMPOWERMENT

Evidence.
Ideas.
Change.

OECD
BETTER POLICIES FOR BETTER LIVES

Open
Government
Partnership

OPEN SOCIETY
JUSTICE INITIATIVE

UNIVERSITY OF
SOUTH CAROLINA
Rule of Law Collaborative

UNDP

UNODC
United Nations Office on Drugs and Crime

UN
WOMEN

WHITE & CASE

THE WORLD BANK
IBRD • IDA | WORLD BANK GROUP

World Justice
Project

الأمانة العامة لفريق العمل حول العدالة

اضطلع مركز نيويورك للتعاون الدولي بمهام الأمانة العامة لفريق العمل حول العدالة. وقد شارك المركز في تأسيس واستضافة شبكة "مسارات من أجل مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة".

ديفيد ستيفن، محاضر ومدير مساعد ؛ **ومايكي دي لانجين**، رئيس قسم الأبحاث لفريق العمل حول العدالة؛ **وكارينا جيرلاش**، كبيرة مستشاري البرنامج ؛ **وأليسا جيمينيز** ، مساعدة برنامج.

مارك ويستون، كاتب ومستشار ؛ **وجين فريور**، إدارة التحرير والبرامج ؛ **ولويس برودواي** ، التصميم.

كبار المستشارين لفريق العمل

سام مولر، الرئيس التنفيذي لمعهد لاهاي للابتكار القانوني (HiiL) ؛ و**أنتوني تريولو**، مسؤول العلاقات الخارجية، برنامج سيادة القانون التعاوني في جامعة ساوث كارولينا.

مسارات فريق العمل

فريق عمل فجوة العدالة بقيادة مؤسّسة مشروع العدالة العالمية، بالتعاون مع معهد لاهاي للابتكار القانوني، ووزارة العدل وحقوق الإنسان في الأرجنتين، ومركز جامعة نيويورك للتعاون الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومبادرة العدالة في المجتمع المفتوح، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكلية لندن الجامعية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، ومركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا، ومكتب وايت اند كيس للمحاماة ، والبنك الدولي.

فريق العمل الرفيع المستوى حول العدالة للمرأة الذي أنشأته هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمنظمة الدولية لقانون التنمية، ومجموعة البنك الدولي، بالاشتراك مع أبو بكر ماري تامبادو، وزير العدل الغامبي؛ وكاثرين هارينغتون، مديرة الحملة العالمية لحقوق المساواة في الجنسية؛ ودوبرافكا دوبرافكا شيمونوفيتش، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة، أسبابه وعواقبه؛ وفريدا أنجليكا غوميز بيريز، المديرة العامة لأخبار العصر الحديث (Tiemposmodernos Noticias) والمستشارة الوطنية لتقييم ورصد السياسات العامة الخاصة بالشباب بمعهد الشباب المكسيكي ؛ وهيلاري غبيديما، رئيسة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة التي ترصد تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ؛ وماريا فرناندا رودريغيز، وكيلة وزارة العدل وحقوق الإنسان بالأرجنتين ؛ ونانا داركوا سيكياما، مديرة الإعلام والاتصالات ووسائل الإعلام صلب جمعية حقوق المرأة في التنمية (AWID) ؛ وناتالي ج. دروان، نائبة وزير العدل والمدعي العام بكندا ؛ ونورسيهباني كاتجاسونغكانا، رئيسة جمعية المرأة الإندونيسية من أجل العدالة بإندونيسيا ؛ وباتريشيا اسكتلندا، الأمينة العامة للكومنولث ؛ ورانجيتا دي سيلفا دي الويس ، مساعدة العميد بجامعة بنسلفانيا.

فريق العمل حول الابتكار تحت إشراف سام مولر، المدير التنفيذي لمعهد لاهاي للابتكار القانوني، بالاشتراك مع عبد الله الماجد، مدير الابتكار في المحاكم والمدير التنفيذي لبرنامج الابتكار بوزارة العدل بدولة الإمارات العربية المتحدة ؛ وأليسون مايناردغيبسون، محامية مرافعات والمدعية العامة السابقة ووزيرة الشؤون القانونية في جزر البهاما ؛ وإيدي هارتمان، مؤسس شريك لـشركة LegalZoom؛ وجيرالد أبيلا ، مؤسس Barefoot Law & mSME Garage ؛ وجيليان هادفيلد، جامعة تورنتو ؛ ومارك بير أوبي، رئيس الجمعية الدولية لإدارة المحاكم ؛ ميشيل أريفالو-كاربنتر، مؤسس شريك لـ IMPAQTO ؛ وميشيل شيلتيما، المستشار الخاص لدى الحكومة لمكلف بشؤون العدالة بهولندا ؛ ولويس فرانشيسكي، عميد كلية ستراثمور للحقوق ؛ روبرت كرايبيل، المدير الإداري ، لتبادل الاستثمار المؤثر ؛ وساندرا إلينا، رئيسة برنامج العدالة المفتوحة بوزارة العدل بالأرجنتين ؛ وجانيت ماكنتاير، نائبة المدير العام بإدارة العلاقات الحكومية الدولية والعلاقات الخارجية بوزارة العدل الكندية.

فريق العمل حول العدالة الانتقالية تحت إشراف المركز الدولي للعدالة الانتقالية، بالاشتراك مع وزارة العدل الأرجنتينية ؛ ومنظمة آسيا للعدالة والحقوق (Asia Justice and Rights) ؛ ومنظمة ديجوستيسيا (Dejusticia) ؛ ووزارة العدل في غامبيا ؛ ووزارة الخارجية لألمانيا الاتحادية ؛ ومنظمة إمبيونيتي ووتش (Impunity Watch) ؛ والرابطة الدولية للمحامين ؛ ومعهد المسارات الانتقالية المتكاملة ؛ ووزارة الخارجية الهولندية ؛ ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ؛ والمقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة وجبر الضرر وضمانات عدم التكرار ؛ ومبادرة العدالة في المجتمع المفتوح ؛ ومنظمة إنصاف "ريدرس" ؛ والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا) ؛ ووزارة الخارجية السويسرية ؛ والمؤسسة السويسرية للسلام ؛ ومحكمة التعقيب في تونس ؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام ؛ وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

فريق العمل الفني حول العدالة من أجل الأطفال تحت اشراف مركز التميز لرعاية الأطفال في اسكتلندا (CELCIS)- مستقبل الأطفال الملهمين في جامعة ستراثكلايد، بالاشتراك مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بمسألة العنف ضد الأطفال، ومجموعة مناصرة قضاء الأطفال، بتنسيق من منظمة أرض الانسان (Terre des hommes) والمنظمة الدولية للدفاع عن الأطفال (Defence for Children International).

تواريخ إجراء المشاورات

منتدى حول عرض أهداف التنمية المستدامة 16+ ، فريتاون ، 7- 10 أكتوبر 2018
ورشة تفكير حول العدالة، لاهاي ، 15 نوفمبر 2018
منتدى العدالة المبتكرة، لاهاي ، 5- 6 فيفري 2019
منتدى شركاء العدالة ، لاهاي ، 7 فيفري 2019
التفكير حول العدالة، استشارة عبر الإنترنت، سبتمبر- ديسمبر 2018

التقارير المعدّة

- مشروع العدالة العالمية، (*Measuring the Justice Gap: A People-Centered Assessment of Unmet Justice Needs Around the World*). (فريق العمل حول العدالة، ورقة معلومات أساسية، أفريل 2019)
- ماركوس مانويل ، كلير مانويل وهارش ديساي، (*Universal access to basic justice: costing SDG 16.3 ODI Working Paper 554*). (لندن: معهد التنمية الخارجية، 2019). ورقة أعدت لفريق العمل حول العدالة.
- تريفور فارو وليزا مور، (*Costing the Justice Gap, Return on Investment for Justice Services Provided by Civil Society Organizations*). (فريق العمل حول العدالة، ورقة معلومات أساسية ، 2019)
- مجموعة عمل فجوة العدالة بقيادة مؤسّسة مشروع العدالة العالمية، (*Justice for Women - High-level Group Report*). (نيويورك: هيئة الأمم المتحدة للمرأة، المنظمة الدولية لقانون التنمية، البنك الدولي وفريق العمل حول العدالة، 2019)
- مجموعة العمل المعنية بالابتكار، (*Innovating justice: needed and possible*). (فريق العمل حول العدالة، ورقة معلومات أساسية ، جوان 2019)
- فريق العمل حول العدالة الانتقالية، تقرير عن العدالة الانتقالية وأهداف التنمية المستدامة +16. (فريق العمل حول العدالة، ورقة معلومات أساسية ، مارس 2019).
- ستيفن جولوب، (*Civil Society's Contributions to Justice: Vital, Effective and Under-valued, The Seeds of Change: Local Actions Contribute to Legal and Policy Reforms*, and *Grassroots Justice: The Roles and Impact of Paralegals*). (فريق العمل حول العدالة، ورقة عمل، 2019)
- مركز التعاون الدولي، (*Challenge paper: Justice as Prevention*). (فريق العمل حول العدالة، ورقة معلومات أساسية، ديسمبر 2018)
- مجموعة العمل الفنية المعنية بالعدالة من أجل الأطفال (*Challenge Paper on Justice for Children*). (فريق العمل حول العدالة، ورقة معلومات أساسية، مرتقب)
- مكتب وايت اند كيس للمحاماة (NSO Governance for Better Justice Data) - (مذكرة أعدت لفريق العمل حول العدالة، إلى جانب مجموعة من المدخلات والمذكرات البحثية المنفصلة).

المدخلات الرئيسية الأخرى

- الحكماء، (*Access to Justice – Position Paper*). (لندن: مؤسّسة الحكماء، 2019)
- معهد لاهاي للابتكار القانوني (*Understanding Justice Needs - The Elephant in the Courtroom*) (لاهاي: معهد لاهاي للابتكار القانوني، 2018).
- فيفاك مارو وفارون غوري (مؤلف جماعي)، (*Community Paralegals and the Pursuit of Justice*) (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج ، 2018)
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (*Putting people in the centre: Equal access to justice services for economic and social well-being*). (باريس: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2019).
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادرة المجتمع المفتوح للعدالة 2019 (*Legal Needs Surveys and Access to Justice - launch copy*). (باريس ونيويورك: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/مؤسسة المجتمع المفتوح، 2019).
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومشروع العدالة العالمية، (*Building a Business Case for Access to Justice - An OECD White Paper in collaboration with the World Justice Project: Preliminary draft*). 2019.

تلقى فريق العمل حول العدالة دعما ماليا سخيا من وزارة الخارجية الهولندية ومؤسسة تشارلز ستيوارت موت ؛ والدعم العيني من وزارة العدل وحقوق الإنسان الأرجنتينية، وحكومة سيراليون، وحكومة كندا، ومكتب وايت اند كيس للمحاماة، ومدينة لاهاي، والمفوضية العليا البريطانية في سيراليون. كما تلقت شبكة "مسارات من أجل مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة" تمويلا من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون بوزارة الخارجية السويدية. بينما قدم جميع شركاء العدالة الوارد ذكرهم في الصفحة 4 مساهمات عينية هامة.

شكر و تقدير

دعم من مركز التعاون الدولي بجامعة نيويورك

أشرفت سارة كليف مديرة مركز جامعة نيويورك للتعاون الدولي على فريق العمل حول العدالة. كما انضم لفريق المراجعة الداخلي كل من بيج آرثر، نائب المدير، وهاني ميجالي، باحث. تم تقديم المدخلات والدعم من قبل بقية أعضاء شبكة المسارات: هارشاني ضارماداسا، و راشال لوك، وسومين لي، وبول فون شاميي وبويان فرانكوز وجاستين بروير ؛ وكذلك زملاء آخرين في مركز التعاون الدولي على غرار سارة غروفز، ونوا غال، وجوناثان كونورز، وكايلا لويس-هوي، وسعيد صابر، وكاميلو لوبيز ديلجادو، وسيلين منير، وليا زامور، وشافون بيل، ونيندرموا بارادانغ

يودّ فريق العمل حول العدالة أن يتقدم بالشكر للأشخاص الآتي ذكرهم على مرافقتهم لمجموعة العمل في عملها:

عبد الله مار دياي ، أبيجيل موي ، أدريان دي جيوفاني ، أدريانا دي لا إسبرييلا (في الذاكرة) ، إيدان هاريس، آلان جورج ، أليخاندرو بونس ، أليسون ماكلين ، أندرو جودي ، آنا موتافيتي ، أنيت ليث ، آبارنا باسينات ، آرثر فان بوتينين ، أوسا والتون ، أوريلي روش ماير ، بدر كابا ، بياتريس دنكان ، بن أوبنهايم ، بينوا فان كيرسبيلك ، بيتسي أندرسن ، بيتسي أبل ، بونيان جولمحمدي ، بوروتو نتاكوباجيرا ، بريوني جونز ، بريدجيت أوشو ، كايتلين سيسلين ، كارولينا مورينو دياز ، شانتال جوبرت ، كلوي ليليفر ، كريستي سليتن ، كريستينا كوليس ، كريساري مانيويل ، كريساري مانويل ، كوكو لامرز ، كورنيليوس ويليامز ، ديفيد نوسباوم ، ديبي ويتزل ، دينا موتيفاليان ، دينيس توريس ، ديانا إيزابيل غويزا جوميز ، إليزابيث بومغارتنر ، إليزابيث كوزينز ، إيلين سويدمارك ، إميلي كيني ، إنريكو بيسونو ، إرين كيتشل ، إرفين تويل ، فانفيل سالفيولي ، فهد ساهر ، فرناندو ماراني ، فرناندو ترافيسي ، فرانشيسكا دافيريو ، جالوه واندينا ، جيديون بيهوبجيم ، جورجيا هارلي ، غوستافو مورينو ، حبيب نصار ، هارش ديساي ، هيذر جرادي ، هيكتور تشاير ، هيباك موسى ، إبراهيما كوريلير ، إيلاريا بوتيليلير جاجو راسل ، جانيت ماكنتاير، جان جاك هيبل ، جيني كلوجمان ، جنيفر ديفيدسون ، جنيفر تساي ، جيني ياتيس ، جو فوتي، جو باول ، جويل صامويلز ، خوان كارلوس بوتيرو ، جوديث فان نيكيرك ، جوليا راو ، جاستن هاكسيوس ، كادي سيلا ، كارين فيشر ، كارين والاس ، كارينا كاربينتو ، كيت أورلوفسكي ، كاتي طومسون ، كايسي براون ، كيلي ديل ، كيرستن دي مارتينو ، كوين دافيدسي ، كريستين هوب ، كريستين ألين ، ليوني كولينير ، ليكس غيرتس ، ليزا ديني ، ليزا أوت ، لوتا تيل ، لويزا سانشيز ، لوك أبشرش ، مارسيل رويتر ، مارسيل ستويسيل ، مارسيا ميرسكي ، ماركوس بونتوري ، ماركوس لينزين ، ماركوس مانويل ، مارغريت ويليامز ، ماريانا أوتويا ، ماريانا بينا ، ماريان بيترس ، ماريك فريكين ، ماريك ويريدا ، ماريج فان كمبين ، مارك فريمان ، مارك مادن ، ماريليس ستابرز ، مارلون مانويل ، مارتين كوين ، مارتن بوهمر ، مارتن فورست ، مارتن غراماتيكوف ، مارتينا وانات ، ماري أوكومو ، ماري روبنسون ، ماشا ماثيوز ، مات تروم ، ماثيو بانون ماثيو بورنيت ، موريتس بارينداريخت ، ماكينلي تشارلز ، ميغان مانيون ، ميغان برايس ، ميسينا مانيراكيزا ، مايكل وارين ، ميشالا ماكاي ، مينه ثام فام ، مينك فان دير سار ، مو بليكر ، موراي هانت ، نانسي وارد ، نيكول جانيسيفيتش ، أوليفييه كامبالا وكمبالا ، باسكو بليزانس ، باتريشيا فان نيسبن توت سيفينر ، باتريك بيرجيس ، بول بريتوري ، بيما دورننبال ، بيت تشابمان ، بيلار دومينغو ، ريا شيونجسون ، ريبيكا كوريليس ، رودري ويليامز ، روب شورمانس ، رودريغو أوبيريسني ، روجر دوثي ، روس ماكلارين ، روبرت سكيلبيك ، سابرينا بوشلر ، سابرينا ماهتاني ، سالومي فلوريس ، ساندر ويري ، ساندرا إيلينا ، ساندرا بيليغروم ، ساندرا فان دير بال ، سانتا فالاسكا ، سارة لونج ، ساسكيا بروينز ، سيباستيان فيريلست ، سيرج رومين ، شارون جونسون ، سيمون موس ، ستايسي كرام ، ستيفن زيمرمان ، ستيفن لانتينج ، ستيفن مالبي ، سمية إسلام ، سوزان ماكدونالد ، سيلفيا هازينبروك ، تاتيانا تبلوفا ، تيريزا جينينغز ، تيريزا موجادزا ، توبين دي غراو ، توم جوردون ، تونو باسو ، توني ريلي ، تيمون كيبي ، تيمون كيبي أوليسيس سميث ، فيفيك تريفيدي ، ويلما فان إسك ، ويم جانسن ، يوروكامو باموين ، زازا نامورادزه.

يودّ فريق العمل حول العدالة أن تتقدّم بالشكر للمنظمات التالية على مساهمتها في اضطلاع المجموعة بعملها:

منتدى16 +، مبادرة الجمعية الأمريكية للمحامين لسيادة القانون، المجلس البريطاني، أمانة الكومنولث، إدارة التنمية الدولية، المديرية العامة للعدل والمستهلكين بالمفوضية الأوروبية، منظمة المحاكمات العادلة الدولية، معهد جورج تاون للمرأة، منظمة السلام والأمن، التحالف العالمي للإبلاغ عن التقدم المحرز في تعزيز مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة، منظمة المواطن العالمي، ومنظمة إمبيونيتي ووتش (Impunity Watch)، ليكسيسنيكسيس (LexisNexis)، وزارة العدل الكندية، وزارة العدل الهولندية، التحالف الوطني لتطوير مكاتب الاستشارات المجتمعية، معهد الخدمات الاستشارية شبه القانونية، البعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة الأمم المتحدة، البعثة الدائمة لهولندا لدى الأمم المتحدة، البعثة الدائمة لسيراليون لدى الأمم المتحدة، منظمة ريسبونسيف لو(Responsive Law)، منصة أهداف التنمية المستدامة للأعمال الخيرية، منظمة نيوناو (The New Now)، مؤسسة الأمم المتحدة، الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة اليونيسف، مكتب الأمم المتحدة لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية.

قائمة المختصرات

CALDH	مركز العمل القانوني في مجال حقوق الإنسان
CIC	مركز جامعة نيويورك للتعاون الدولي
CRVS	التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية
ECA region	منطقة أوروبا وآسيا الوسطى
GDP	الناتج المحلي الاجمالي
GLEN	شبكة التمكين القانوني العالمية
GPS	نظام تحديد المواقع العالمي
HiiL	معهد لاهاي للابتكار القانوني
HLPF	منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
ILO	منظمة العمل الدولية
IMF	صندوق النقد الدولي
JGWG	فريق عمل فجوة العدالة
LGBTI+	المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية
MDGs	الأهداف الإنمائية للألفية
NSOs	المكاتب الاحصائية الانمائية
NYU	جامعة نيويورك
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
ODI	معهد التنمية لما وراء البحار
OSF	مؤسسة المجتمع المفتوح
OSJI	مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح
SDGs	أهداف التنمية المستدامة
UN	الأمم المتحدة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNODC	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
UNODC/INEGI	مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا
WHO	منظمة الصحة العالمية
WJP	مشروع العدالة العالمية

التعريفات

خطة عام 2030	خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، التي أطلقت في عام 2015.
إعلان ألما – آتا	هو علامة بارزة في القرن العشرين في مجال الصحة العامة، وتحديد الرعاية الصحية الأولية كمفتاح تحقيق هدف الصحة للجميع .
الربيع العربي	سلسلة من الحركات الاحتجاجية والانتفاضات الشعبية والتمرّد المسلح المناهض للحكومات انتشر في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط أواخر عام 2010.
خدمات العدالة الأساسية	الخدمات المسداة على المستوى المحلي التي تلبي احتياجات الناس اليومية في مجال العدالة، من خلال آليات رسمية وغير رسمية لطائفة من الجهات الفاعلة .
فريق العمل الرفيع المستوى المعني بالعدالة للمرأة	مجموعة تأسّست كجزء من مسار عمل فريق العمل حول العدالة للتركيز على فجوة العدالة للمرأة، ودوافع الاستثمار، ومتطلبات تعزيز العدالة للمرأة.
المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة	المنصة الرئيسية للأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة، وتوفير القيادة السياسية والارشادات والتوصيات. يلتئم المنتدى سنويا في نيويورك تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمتابعة ومراجعة تنفيذ الالتزامات المتعلّقة بالتنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.
حملة العدالة للجميع	حملة عالمية لضمان المساواة في الوصول الى العدالة أمام الجميع بحلول عام 2030 من خلال الدعوة إلى تمويل وحماية المدافعين عن العدالة القاعدية.
فجوة العدالة	الفرق بين العدالة التي يريدها الناس ويحتاجونها والعدالة التي يحصلون عليها. انظر الفصل 1.
نظم العدالة	النظم التشريعية والمؤسسية والتنظيمية والجهات الفاعلة في المجتمع لحل مشكل الناس اليومية في مجال العدالة والوقاية منها.
حركة "مي تو /أنا أيضا#"	حركة مناهضة للتحرش والاعتداء الجنسي، تشكلت سنة 2017 كشعار متابعة (هاشتاغ) لزيادة التفاعل على وسائل التواصل الاجتماعي.
المساعدون القانونيون	أشخاص من غير المحامين ممّن تلقوا تدريب في الجوانب القانونية والذين يساعدون الآخرين على الانتفاع بالقانون.
(المساعدة القانونية) المجانية	الخدمات المجانية التي يقدّمها المحامون وطلبة القانون لمن لا يسعهم تحمّل تكاليفها.
النقطة الثالثة من الهدف 16 للتنمية المستدامة	النقطة الثالثة من الهدف 16 للتنمية المستدامة: تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان المساواة في وصول الجميع إلى العدالة.
أهدف التنمية المستدامة 16+	يتعلق بالهدف السادس عشر للتنمية المستدامة والمقاصد الـ 36 من أهداف التنمية المستدامة الأخرى، التي تقيس بشكل مباشر الجانب المتعلق بالسلام أو الشمولية أو الوصول إلى العدالة. أنظر موقع الواب: www.sdg16.plus
أهداف التنمية المستدامة	إن أهداف التنمية المستدامة هي خطة الأمم المتحدة لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع. وتتصدى هذه الأهداف للتحديات العالمية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالفقر وعدم المساواة والمناخ والتدهور البيئي والازدهار والسلام والعدالة.
قمة أهداف التنمية المستدامة	انعقدت أول قمة أمميّة بشأن أهداف التنمية المستدامة منذ اعتماد جدول أعمال التنمية لعام 2030 في سبتمبر 2015. طُلب من رؤساء الدول والحكومات الحضور "لدعم المزيد من الإجراءات للتعجيل بالتنفيذ". يُعقد هذا الحدث الأممي في سبتمبر 2019 كمنتدى سياسي رفيع المستوى تحت رعاية الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

التعاون بين دول الجنوب في منطقة ما يعرف بالجنوب العالمي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والتقنية. ويمكن إقامة هذا التعاون الذي يشمل بلدين أو أكثر من البلدان النامية على أساس ثنائي أو إقليمي أو دون إقليمي أو أقاليمي.

فريق العمل

فريق العمل حول العدالة، هي مبادرة أطلقتها شبكة "مسارات من أجل مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة".

ما لم ينص على خلاف ذلك، جميع المبالغ الواردة في هذه الوثيقة مقيّمة بالدولار الأمريكي

تمهيد

تستند خطة التنمية المستدامة لعام **2030** إلى رؤية "عالم عادل ومنصف ومتسامح ومنفتح وشامل للجميع يتم فيه تلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفًا". وفي سياق هذه الخطة، تعهّدت جميع البلدان ببناء مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع تكفل المساواة في الوصول الى العدالة أمام الجميع وتقوم على احترام حقوق الإنسان الأساسية.

وكما قال مارتن لوثر كينغ، "الظلم في أي مكان يشكل تهديدًا للعدالة في كل مكان." فبدون تحقيق العدالة، لا يمكننا الوفاء بالتعهّدات التي قُطعت في سياق الخطة الأممية لسنة **2020** للقضاء على الفقر بجميع أشكاله، ومعالجة عدم المساواة وتعزيز الرخاء المشترك، وحماية الكوكب من تفاقم التدهور الحاصل. فالعدالة هي التي تعزّز تمكين النوع الاجتماعي وتساعد على الوصول إلى أقصى ما نرنو إليه.

هذا التقرير هو حصيلة جهد جماعي بذله الشركاء في إقامة العدل في مختلف أنحاء العالم لرسم مسار المساواة في الوصول الى العدالة للجميع. وهو ثمرة عملنا معًا من خلال فريق العمل حول العدالة لجمع البيانات للوقوف على حجم الفجوة في مجال العدالة والأدلة الضرورية لدعم تنفيذ الخطة الاممية. ونحن ملتزمون بدعم الإجراءات العاجلة المتخذة في كافة البلدان وإظهار التقدّم القابل للقياس حيث نقف، ونحن في عام **2020**، على أبواب عقد جديد نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ندعو جميع البلدان والشركاء من جميع القطاعات للانضمام إلينا في الدفاع عن العدالة. لقد أصبح لزاما علينا العمل معًا للوقاية من مشاكل العدالة وإيجاد حلول لها، وذلك بإستخدام أنظمة العدالة لمساعدة الأشخاص والشعوب والمجتمعات على تحقيق قدراتها. فلنوحّد جهودنا لتحقيق وعود العدالة للجميع.

فريق العمل حول العدالة

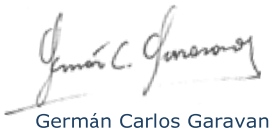
Germán Carlos Garavano

Sigrid Kaag

Priscilla Schwartz

Hina Jilani

Alejandro Alvarez

Donny Ardyanto

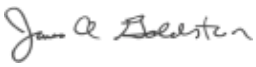
James Goldston

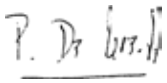
Pablo de Greiff

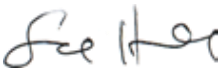
Sara Hossain

Kalthoum Kennou QC

Vivek Maru

Allyson Maynard-Gibson

Athaliah Molokomme

Owen Pell

Marta Santos Pais

شركاء العدالة

Murray Hunt
Directeur, Bingham Centre for the Rule of Law

Kees Zevenbergen
PDG, Cordaid

Mary Robinson
Président, The lders

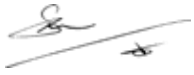
Sam Muller
PDG, HiiL

Fernando Travesi
Directeur exécutif, International Center for Transitional Justice

Irene Khan
Directeur général, Organisation Internationale de droit du développement

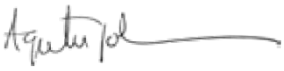
Agneta Johansson
Directeur exécutif, International Legal Assistance Consortium

Megan Price
Chef du bureau, Knowledge Platform Security & Rule of Law

Patricia van Nispen tot Sevenaer
Directeur, Microjustice4All

Ridgway White
PDG, Fondation Charles Stewart Mott

Sara Pantuliano
Directeur exécutif par intérim, Overseas Development Institute

Elizabeth Andersen
Directeur exécutif, World Justice Project

Sanjay Pradhan
PDG, Partenariat pour un gouvernement ouvert

Patrick Gaspard
Président-directeur général Fondations Open Society

Joel Samuels
Directeur, Université de Caroline du Sud, Collectif État de droit

Achim Steiner
Administrateur, Programme des Nations Unies pour le développement

Yury Fedotov
Directeur exécutif, Office des Nations Unies contre la drogue et le crime

Phumzile Mlambo-Ngcuka
Directrice exécutive, ONU Femmes

لمحة عامة

من العدالة للبعض
إلى العدالة للجميع

العدالة للجميع

تكمن رؤية "عالم عادل ومنصف ومتسامح ومنفتح وشامل للجميع يتم فيه تلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً" في جوهر خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

العدالة هي الخيط الذي يتخلّل جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. فبدون تعزيز العدالة، لن يتمكن العالم من القضاء على الفقر أو الحد من عدم المساواة أو الوصول إلى أقصى ما يرنو إليه، أو تهيئة الظروف لتحقيق الرخاء المشترك والمستدام ، أو النهوض بالسلام والشمولية.

تتمثّل النقطة الثالثة من الهدف 16 للتنمية المستدامة في ضمان المساواة في الوصول الى العدالة أمام الجميع بحلول عام 2030. وتغطي الأهداف الأخرى توفير هوية قانونية ودرء المظالم مثل الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة وتعزيز الحقوق والمساواة بين الجنسين.

يعمل فريق العمل حول العدالة– الذي تمّ إحداثه بمبادرة أطلقتها شبكة "مسارات من أجل مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة" – على تحقيق هذه الأهداف في عالم يعجز فيه مليارات البشر في الوصول الى العدالة.

يعد هذا التقرير المستند للبحوث التي أجرتها المنظمات الرائدة في العالم والخبراء في مجال العدالة، بمثابة تقدير أوّلي للفجوة في مجال العدالة على الصعيد العالمي. حيث يسعى التقرير إلى توجيه الدعوة لتبنّي نموذج يقدّم تحسينات قابلة للقياس في مشروع العدالة للجميع عوض النموذج الذي يقتصر على توفير العدالة لثلّة من الناس دون غيرهم.

في الماضي، غالبا ما ركّزت الإصلاحات في منظومة العدالة في كثير من الأحيان على المؤسسات التي تبدو في قطيعة مع الناس والتي تفشل في تلبية احتياجاتهم. تقترح مجموعة العمل اعتماد نهج مختلف، يضع الناس في محور أنظمة العدالة، ويضع العدالة في صميم التنمية المستدامة.

تبدأ مقاربة العدالة التي يكون محورها الإنسان بفهم احتياجات الناس في مجال العدالة وتصميم حلول للاستجابة لها. يتولى مرفق العدالة إسداء خدمات العدالة من خلال نظام قضائي مفتوح وشامل يعمل بالتعاون مع قطاعات أخرى مثلا في مجال الصحة والتعليم والإسكان والتوظيف.

يتطلّب سدّ فجوة العدالة تحولا في الطموح – وبذل جهد متواصل لإتاحة مليارات البشر إمكانية الوصول إلى العدالة.

لتحقيق العدالة للجميع، يجب على البلدان حل مشاكل الشعوب المتصّلة بالعدالة، ومنع حدوث الظلم بأشكاله، سواء الظلم الكبير أو الصغير، وخلق فرص لتمكين الأشخاص من القيام بدورهم الكامل في مجتمعاتهم واقتصاد بلدانهم.

فجوة العدالة العالمية

حتى وقت قريب، كان الافتقار إلى البيانات المتصلة بالعدالة يحجب حجم الفشل في تلبية احتياجات الناس في مجال العدالة، ولكن تغير ذلك مع توفّر بيانات أكثر عددا وأفضل نوعية وأصبح هنالك دراسات استقصائية تتعلق بالاحتياجات القانونية والإيذاء والدراسات المتخصّصة تغطي عددًا متزايدًا من البلدان.

فجوة العدالة على الصعيد العالمي لها ثلاثة أبعاد:

- **عيش ما لا يقل عن 253 مليون شخص في ظروف شديدة من الظلم**

يقدّر عدد الأشخاص من ضحايا الرق الحديث أربعون مليون، فيما بلغ عدد الأشخاص فاقدي الجنسية 12 مليونًا، ويعيش أكثر من 200 مليون شخص في دول أو مجتمعات محلية تشهد مستويات عالية من انعدام الأمن تجعل من المستحيل عليهم التماس العدالة.

- **1.5 مليار شخص لا يمكنهم حل مشاكلهم المتصلة بالعدالة**

يدخل ضحايا العنف أو الجرائم غير المبلّغ عنها ضمن هذه الفئة وكذلك ممن لديهم قضايا في المادة المدنية أو الإدارية لم يتمكّنوا من حلّها، مثل قضايا نزاعات الأراضي أو الحرمان من الخدمات العامة. قرابة 60 في المائة من المشاكل في مجال العدالة لم يتم الفصل فيها إلى حدّ اللحظة.

- **4.5 مليار شخص مستثنون من الانتفاع بالفرص التي يتيحها القانون**

أكثر من 1.5 مليار شخص يفتقرون لوثيقة هوية قانونية. فيما يشتغل أكثر من ملياري شخص في القطاع غير الرسمي، ويفتقر العدد نفسه لوثائق مثبتة لمحل سكنى أو لملكية قطعة أرض. وهذا يجعلهم عرضة لسوء المعاملة والاستغلال وتحدّ من قدرتهم على الوصول إلى الفرص الاقتصادية وخدمات المرفق العام.

في المجمل، يفتقر 5.1 مليار شخص - أي ما يعادل ثلثي سكان العالم - إلى إمكانية الوصول إلى العدالة بشكل حقيقي. فبالرغم أنّ عدم إقامة العدل يسبّب معاناة في مختلف بلدان العالم إلا أن أعباؤه لا تقع على جميع الناس بالتساوي.تمثّل فجوة العدالة انعكاساً لعدم المساواة الهيكلية وقد تتسبب في تفاقم أوجه عدم المساواة.

تواجه النساء والأطفال صعوبة أكثر من غيرهم في الوصول إلى العدالة. فعلى سبيل المثال، نجد أن مليار طفل هم ضحايا العنف، بينما نصف عدد النساء تعتقدن أن إبلاغ الشرطة عن حالات التحرش الجنسي أمر غير مجدي.

نجد كذلك أن الفقراء والأشخاص من ذوي الإعاقة والذين ينتمون الى الأقليات العرقية هم من بين الفئات الهشّة التي تجد صعوبة أكثر من غيرها في الوصول إلى العدالة. فتعرّضهم للظلم قد يزيد من احتمالية استمرارهم في العيش على هامش الحياة.

كلفة غياب العدالة

في عام 2010، أضرم بائع فواكه تونسي يبلغ من العمر 26 عامًا يدعى محمد البوعزيزي النار في جسده أمام مبنى حكومي احتجاجًا على المضايقات المتكرّرة التي تعرّض لها من قبل الشرطة. وقد أثار موته احتجاجات واسعة انتشرت في كل تونس ثم اتسعت رقعتها لتشمل العالم العربي.

تكشف واقعة البوعزيزي وجود مشاكل قانونية تتعلّق بالوثائق (لم يكن بحوزته ترخيص لاستغلال عربته كبائع فواكه متجول، إلا أنه من غير الواضح ما إذا كان عليه الاستظهار بذلك الترخيص) ، وتعسّف الجهات الفاعلة في مجال العدالة في تنفيذ القانون، وعدم القدرة على تخفيف المظلمة التي تعرّض لها. بالنسبة لشخص في وضعه، يؤدي الظلم إلى فقدان الدخل والتعرض لمستويات عالية من الضغط. فالأشخاص الذين يعانون من مشاكل قانونية يتكبّدون ما يعادل أجر شهر من الخسائر حتى أن أكثرهم يصبح عاطلا عن العمل. تُعدّ الآثار الصحية خطيرة هي الأخرى، إذ أنّه ثلث الأشخاص الذين يعانون من مشاكل في مجال العدالة غالبا ما يتعرّضون لمشاكل صحية ونفسية.

بالنسبة للشعوب، تشكّل العدالة، في كثير من الأحيان، الحلقة المفقودة في الاستراتيجيات الإنمائية على المستوى الوطني. قد يكون الأداء الاقتصادي قوي وقد نشهد تحسّنا في قطاعي الصحة والتعليم، ولكن بدون العدالة، سيتعذّر على الناس بلوغ كامل إمكاناتهم وسيكون سياق التنمية محفوف بالمخاطر. من الملاحظ أيضا، أنّ عدم إقامة العدل عبر الدفع نحو نهج الإقصاء وإذكاء المظالم يزيد من خطر عدم الاستقرار السياسي (الذي شاهدناه في الفترة التي تلت الربيع العربي) والصراع العنيف.

إنّ الفشل في إقامة العدالة مكلّف:

- على الصعيد العالمي، تكبّد العالم حوالي 2000 دولار من الخسائر للفرد الواحد سنويا، في حين أن الدول قد تخسر ما يصل إلى خمس الناتج المحلي الاجمالي عندما تكون مستويات العنف الغير مرتبط بالصراعات عالية جدًا.

- هنالك ثلاثة أنواع فقط من الآثار الناجمة عن المشاكل في مجال العدالة وهي: فقدان الدخل، والأضرار الصحية، وتكلفة التماس الإنصاف – إذ كلفت بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ما بين 0.5 و 3 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي السنوي.

- تقدّر التكلفة اليومية للمشاكل المتّصلة بالعدالة أكثر من 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في معظم البلدان منخفضة الدخل.

فوائد الاستثمار في قطاع العدالة

هناك مجموعة متزايدة من الأدلة تظهر أن الإنفاق على العدالة التي محورها الإنسان يمكن أن يَدُرّ عائدًا مرتفعًا لفائدة الاستثمار. إذ أنّ تعزيز العدالة يقلّل من خطر اندلاع الصراعات وعدم الاستقرار. فمن المرجح أن كل دولار يستثمر في قطاع العدالة يَظهر أثره في توفير 16 دولارًا من النفقات على الأقل بسبب تقليص مخاطر الصراع. أما في غواتيمالا، فقد أدى إعادة بناء المنظومة القضائية لمكافحة الإفلات من العقاب والتصدّي للفساد إلى انخفاض في معدلات جرائم القتل بنسبة 5 في المائة.

كما أنّ معالجة المشاكل اليومية في مجال العدالة لها فوائدها كذلك:

- المحاكم الخاصّة مثل المحاكم التي تختصّ بالنظر في جرائم المخدرات تقلّل من نسبة العود الى الجريمة، مما يوفر لمنظومة العدالة الجنائية تكاليف تقدر بآلاف الدولارات لكل قضية.
- تُعدّ مقاربات العدالة التصالحية فعالة للغاية من حيث التكلفة وتؤدي إلى زيادة في الشعور بالرضا لدى الضحايا وتحُدّ من ظاهرة العود الى الجريمة.
- في إنجلترا وبلاد الغال، يوفّر "مكتب إسداء النصائح للمواطنين" المرافقة القانونية لأكثر من مليوني شخص سنويا في حل المشاكل في مجال العدالة. مقابل كل دولار يتم استثماره في خدمة المواطنين، يوفّر المكتب ما قدره 2.40 دولار من المدّخرات لفائدة الحكومة و 14.50 دولار من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية أوسع نطاقا.

يُعدّ استخدام القانون لتحرير القدرات الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص فعالاً للغاية من حيث التكلفة، كما أنّ امتلاك الهوية القانونية يساهم في تحسين الوضع الصحي بينما يُسمح للحكومات بتخصيص الخدمات لطالبيها، واستهداف التحويلات النقدية وإعداد برامج الحماية الاجتماعية الأخرى بشكل أكثر فعالية، بالإضافة إلى جمع الضرائب، واستئصال الفساد ، وتقييم آثار السياسات المتّخذة.

تساهم البرامج التي تشرح حقوق ملكية الأراضي وتدعمها في منع نشوب صراعات وجعل الأفراد أكثر قدرة على المشاركة في الدورة الاقتصادية. ويذكر في هذا الصدد، أنّ المرأة التنزانية تمكّنت من زيادة أرباحها إلى أربعة أضعاف لكونها تعيش في مجتمع يكفل لها الحقوق في ملكية الأراضي.

تمويل برنامج "العدالة للجميع"

كم سيكلف سدّ الفجوة التي تعتري مجال العدالة – حتى يتسنى تلبية احتياجات الناس اليومية في مجال العدالة بطريقة سهلة النفاذ وبتكلفة معقولة؟

للإجابة على هذا السؤال، يقدم هذا التقرير تقييما أوليا لتكلفة تعميم إتاحة الوصول إلى خدمات العدالة الأساسية. فلطالما شكّل قطاعي الصحة والتعليم معايير مرجعية للاستثمار، لذلك تستند المنهجية المستخدمة إلى الخبرات المتاحة في تلك القطاعات.

ويتطرّق هذا التقرير إلى الاستشارة القانونية والتمكين القانوني في المجتمعات المحلية ومؤسسات العدالة الرسمية التي تلعب دورًا محوريا في حل الصراعات وتسوية النزاعات والوسائل البديلة لحلّ النزاعات القانونية. كما يتناول التقرير آليات المساءلة.

في البلدان منخفضة الدخل، يُكلّف توفير الوصول إلى خدمات العدالة الأساسية 20 دولارًا بالنسبة للشخص الواحد. فيما يتعلق بالبلدان المتوسّطة الدخل، تصل الكلفة ل 64 دولارًا في السنة وفي البلدان عالية الدخل 190 دولارًا.

لوضع هذه الأرقام في إطارها، يكلّف توفير التعليم الابتدائي والثانوي للجميع في البلدان منخفضة الدخل 41 دولارًا للفرد في السنة، بينما تقدّر تكاليف الرعاية الصحية الأساسية الشاملة 76 دولارًا على الأقل.

عادة ما تكون البلدان المرتفعة الدخل قادرة على تحمل هذه النفقات بكلّ يسر، ولكن المسألة شاقة أكثر على البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل. بوجه عام، يعيش ملياري شخص في بلدان لا يمكنها تحمّل نصف تكلفة توفير الوصول إلى العدالة الأساسية للجميع دون الضغط على الإنفاق في القطاعات الأخرى.

لزيادة القدرة على تحمّل النفقات، تحتاج البلدان إلى بيانات أفضل تتعلّق بتخصيص الموارد الحالية من أجل تحويل الإنفاق بعيدًا عن المقاربات غير الناجعة وتوجيهه الموارد بدلاً من ذلك إلى احتياجات العدالة الأكثر إلحاحًا.

يمكن إعادة توجيه الموارد الحالية باعتماد نهج أقل تكلفة يضمن بقدر كبير تحقيق العدالة على نطاق واسع، والتمكين القانوني و غيرها من الخدمات بالوسائل غير الرسمية وبتكلفة مناسبة نسبيا في كافة البلدان.

يجب أيضا تنويع مصادر التمويل في ظلّ انخفاض استثمار المانحين في العدالة بنسبة 40 في المائة على مدى السنوات الأربع الماضية. في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات، يتم إنفاق 1.5٪ فقط من المساعدات الرسمية المخصّصة للتنمية على قطاع العدالة. يمكن لجميع الجهات الخيرية، والمستثمرين في المجالات ذات التأثير، وشركات القطاع الخاص أن يلعبوا جميعًا دورًا في تحقيق العدالة للجميع بتكلفة معقولة من خلال زيادة استثماراتهم في المقاربات التي محورها الإنسان.

حل المشاكل في مجال العدالة

تمثّل الست مجالات التالية معظم المشاكل في مجال العدالة: العنف والجريمة، والنزاعات العقارية، أو تلك المتعلقة بالسكن أو الجيران، والنزاعات الأسرية التي لم يتم تسويتها، والمشاكل المتعلقة بالمال، أو الديون أو نزاعات المستهلكين، أو تلك المتعلقة بالحصول على الخدمات العامة، والاحتياجات القانونية المتعلقة بالشغل أو الأعمال.

لكل واحدة من هذه القضايا ما يوازيها من مشاكل هيكلية – يتجلّى ذلك، على سبيل المثال، عندما تتم مصادرة أراضي في المجتمعات المحلية دون دفع تعويضات للمتضررين، وحيث أنّ قوانين الميراث تميل إلى تفضيل الأبناء من الذكور على البنات أو الزوجات، أو حيث تُحرم أقلية ما من الوصول إلى الخدمات العامة.

يستفيد طالبي العدالة من المقاربات المصمّمة خصيصًا لكل فئة من المشاكل المذكورة، ولكن تبرز بعض المواضيع المشتركة عندما يُسأل طالبي العدالة عن الكيفية التي يريدون بها حل مشاكلهم. غالبًا ما يكون لضحايا العنف والأشخاص الذين لديهم نزاعات قانونية اهتمامًا أقل بالأحكام القضائية والعقوبات مفضلين الإنصات إليهم وإيجاد الحلول أو سبل الانتصاف بما يسمح لهم باستئناف حياتهم من جديد.

يمكن للبلدان، من خلال اتخاذ المشاكل في مجال العدالة كنقطة انطلاق، تصميم مسار أفضل يبدأ من حدوث المشكلة إلى حلّها. فالمهم هو مآلا ت الأمور (هل يحقق الناس حلاً مرضياً؟) وماذا عن المسار نفسه (هل يتمّ معاملة الناس بإنصاف في مختلف المراحل؟).

يتكون مسار العدالة من ثلاثة مراحل:

1. تمكين الناس والمجتمعات المحلية

يتمّ توفير سبل التمكين للناس حتى يتسنى لهم حسن التصرف عندما تطرأ حاجة قانونية. يتم مساعدتهم على فهم القانون والبحث عن حلول، مع أحقية الفئات الأكثر هشاشة في الاستفادة من برنامج المساعدة القانونية.

2. الوصول إلى خدمات العدالة التي محورها الإنسان

يتاح للناس إمكانية الحصول على الخدمات التي تستجيب لاحتياجاتهم وتوفّر لهم وسائل بديلة للتقاضي لا ترتكز على إثارة الخصومة. وتوّفر الشبابيك الموحدة مجموعة من الخدمات في نفس المكان، بينما تساعد مكاتب الخدمات المتخصّصة الأشخاص الذين يعانون من مشاكل أكثر تعقيدًا.

3. حلول منصفة

يتوصّل الناس إلى تسوية مشاكلهم بشكل منصف مع مراعاة معايير حقوق الإنسان. وتكون سبل الانتصاف مناسبة وتعزّز المصالحة. ويتم استخدام البيانات لمعرفة ما إذا كانت التسوية مرضية للأطراف المتنازعة. ويمكن لآليات التظلّم أن تنصت وتستجيب لأولئك الذين يشعرون بمعاملة سيئة.

الوقاية من الظلم

يجب على منظومة العدالة الوقاية من المشاكل والعمل على حلّ تلك التي وقعت بالفعل.

تكون الوقاية من الضرر الذي يواجهه الناس بالتركيز على الأسباب الجذرية لغياب العدالة. فعندما يقلّ عدد النزاعات وتنخفض مستويات العنف، ويحظى الناس بحماية قانونية مناسبة، تنعم المجتمعات بالسلم والرخاء أكثر فأكثر.

تعتبر الوقاية منطقية لأربعة أسباب. أولاً، أصبحت فجوة العدالة واسعة للغاية بحيث لا يمكن سدها بإتباع مقاربات وأدوات تقليدية. ثانيًا، العدالة ضرورية ليس فقط للأفراد وإنما أيضا للمجتمعات المحلية والمجتمعات ككل. ثالثًا، يمكن لأنظمة العدالة مساعدة الناس على حماية حقوقهم من خلال زيادة قدرتهم على التأقلم أو من خلال خلق مساحة للتنافس السلمي. وتكون الوقاية ناجعة من حيث التكلفة - للناس والمجتمع ونظام العدالة ذاته.

ولأنّها تُعدّ استشرافا، تتطلب الوقاية تحولًا في منظومة العدالة، حيث يتعاون قطاع العدالة مع غيره من القطاعات الأخرى لمعالجة الأسباب الجذرية لحدوث نزاعات وتلافي العنف والصراعات وانتهاكات حقوق الإنسان.

استراتيجيات الوقاية الفعالة:

- **تعزيز الثقة في أنظمة العدالة**

تلبية انتظارات الناس بأن حقوقهم ستكون مكفولة، و بأنّ نزاعاتهم ستدار بشكل سلمي، وأنه محميّون من التعسّف في استخدام السلطة على نحو معقول.

- **معالجة الأسباب الجذرية للظلم**

منح الهوية القانونية وغيرها من الوثائق وتمكين المجتمعات المحلية والفئات المهمّشة من ممارسة حقوقهم والتغلب على الظلم.

- **استخدام القانون للحدّ من المخاطر**

تعزيز الأطر التشريعية للوقاية من العنف وتنفيذ القوانين واللوائح التي تقلّل من احتمال نشوب النزاعات أو تفاقمها.

الطريق إلى تحقيق العدالة للجميع

لا توجد وصفة واحدة لتحقيق العدالة للجميع. يجب على كافة البلدان إتاحة الوصول إلى العدالة بشكل أكبر معتمدة في ذاك على سياقها وأولوياتها الخاصة، بما يتماشى مع معايير حقوق الإنسان والتزامها بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

يتشارك الناس في مختلف أنحاء العالم عدة تطلعات من بينها سعيهم لإقامة العدل. كما أنّ البلدان تواجه نفس التحديات في سعيها لتحقيق هذه التطلعات.

يمكن أن يكون إصلاح العدالة تحدّيا. إلا أن النخب قد تستفيد من الوضع الراهن وقد يشعر العاملون في قطاع العدالة بالتهديد إذا أصبحت منظومة العدالة منفتحة على الأفكار والمقاربات الجديدة وعلى مسدي خدمات من خارج القطاع. كما أنه كثيرا ما يبذل وزراء العدل جهودا مضنية في تعبئة الموارد ومنافسة قطاعات أخرى مهيمنة.

يتطلّب سدّ فجوة العدالة تحولا في الطموح – بمعنى مواصلة معاضدة الجهود التي تُبذل لإتاحة العدالة لمليارات البشر. وهي مسألة تتطلب مواجهة العقبات السياسية أمام التغيير وبناء الثقة بين قادة العدالة حتى يتمكّنوا من إقامة العدل بشكل جوهري من خلال السياسات الموضوعة والاستثمارات المرصودة بشكل صحيح.

قد يساعد الزخم المتنامي القادة على حشد التأييد لإحداث التغيير المنشود. فأنظمة العدالة في كافة أنحاء العالم هي بصدد التماس سبل جديدة تجعل الأشخاص واحتياجاتهم ضمن أوكد الأولويات في ظل إذكاء الوعي بفوائد الاستثمار في قطاع العدالة وقيام الحركات المحلية والعالمية بحملة مناصرة لبرنامج "العدالة للجميع". في معظم الأحيان، يكون المحامون والقضاة والنشطاء من أشد دعاة الإصلاح، إلا أنّ القطاع الخاص يمتلك حوافز لحشد الدعم من أجل تحسين البيئة القانونية.

هناك أربعة دعامات يمكن أن تساعد القائمين على إصلاح المنظومة على الصعيد الوطني في سعيهم لتحقيق "العدالة للجميع".

- تخلق البيانات والأدلة الوعي بحجم المشكلة، وهي تُظهر الكيفية التي يتمّ بها إيجاد حلول فعالة من حيث التكلفة.
- الإبتكار يفسح المجال أمام لاعبين جدد للدخول إلى قطاع العدالة ويطوّر مناهج يمكنها تحقيق العدالة على نطاق واسع.
- تعمل استراتيجيات التمويل الأكثر ذكاءً على إعادة توجيه الموارد بعيدًا عن المقاربات غير الفعالة ونحو ما يفيد. كما أنها تجذب التمويل من القطاعات الأخرى ومن المستثمرين غير التقليديين.
- تحقّق نماذج الحوكمة الجديدة والمعايير المشتركة مزيدا من التناسق على نطاق منظومة العدالة، ممّا يسمح لشركاء أكثر تنوّعا بالعمل معًا لتحقيق نتيجة مشتركة.

برنامج العمل

على المستوى الوطني، تقدم فريق العمل حول العدالة ثلاث مجموعات من التوصيات:

- **حل المشاكل القانونية الأكثر أهمية للناس**

فهم المشاكل التي تعطّل تحقيق العدالة من خلال إجراء دراسات استقصائية بشكل دوري - التعرف على المدافعين عن العدالة وتمويلهم وحمايتهم.

- **إتاحة الوصول إلى خدمات العدالة التي محورها الانسان.**

استخدام وسائل بديلة فعّالة من حيث التكلفة لمساعدة المتخاصمين على حل النزاعات وإرجاع الحقوق لأصحابها. منع حدوث مشاكل قانونية، وخلق فرص لتمكين الأشخاص من القيام بدورهم الكامل في مجتمعاتهم واقتصادات بلدانهم، وتنفيذ استراتيجيات الوقاية متعددة القطاعات.

- **دعم استقلالية القضاء و مكافحة الفساد وضمان الإشراف المستقل**

معالجة المظالم الهيكلية، وإتاحة النفاذ إلى الوثائق القانونية للجميع، ومساعدة المتخاصمين على إبرام اتفاقيات تسوية على نحو أفضل. تعزيز القوانين واللوائح التي تقلّل من مخاطر العنف وعدد النزاعات.

- **الاستثمار في أجهزة العدالة ومؤسّساتها التي تسدي خدمات للناس والمهيّأة لتلبية احتياجاتهم للعدالة**

إتاحة النفاذ المباشر لبيانات العدالة. خلق بيئة تنظيمية داعمة للابتكار. وضع خارطة طريق وطنية لتمويل برنامج "العدالة للجميع". توسيع التمثيلية صلب منظومة العدالة وتنفيذ نماذج حوكمة جديدة.

يتطلب الالتزام بتحقيق العدالة للجميع ضمن أجندة عام 2030 تعاونًا دوليًا مكثفًا وتعزيز الشراكات من أجل العدالة. تشمل التوصيات بشأن العمل على الصعيد الدولي ما يلي:

- **دعم تنفيذ البرنامج على الصعيد الوطني**

دعوة البلدان المنضوية في شبكة "مسارات من أجل مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة" لعقد اجتماعات، وتسجيل التعهّدات الطوعية لتنفيذ النقطة الثالثة من الهدف 16 للتنمية المستدامة، ومساعدة الحكومات على وضع استراتيجيات ذات مصداقية وواقعية وممولة لتنفيذ هذه التعهدات.

- **تعزيز قيادة العدالة**

عقد اجتماع مرة كل سنتين يضمّ وزراء العدل والمدّعين العامين وقادة العدالة الآخرين كمنتدى دولي لتبادل الخبرات ودراسة التوصيات وتعزيز التعاون من أجل العدالة.

- **قياس التقدم**

الموافقة على النقطة الثالثة من الهدف 16 للتنمية المستدامة كمؤشر جديد لقياس التقدّم المحرز في مجال العدالة في المادة المدنية، واستكمال مؤشرات العدالة الجنائية المعتمدة حاليا، مع إطلاق برنامج وطني تجريبي طوعي قبل دمجها في إطار المؤشر العالمي.

- **تكثيف التعاون**

تشكيل تحالف يضمّ شركاء العدالة على المستوى الدولي والاقليمي لتوفير مزيد من الدعم المتجانس لبرنامج "العدالة للجميع"، وشبكة مموّلين متعاونين لزيادة نسبة التمويل الدولي الموجّه لقطاع العدالة.

- **بناء الحركة**

زيادة المطالبة بالتغيير من خلال الحركات العالمية والوطنية والمحلية التي تناضل من أجل تحقيق العدالة للجميع.

دعوة للعمل

لتسريع وثيرة التقدم، يدعو فريق العمل كافة الشركاء لتضافر الجهد العالمي والمستدام من أجل تحقيق العدالة للجميع بحلول عام 2030.

- **يجب على الحكومات** وضع الاستراتيجيات وتخصيص الموارد وبناء الشراكات اللازمة لتحقيق العدالة للجميع.
- **يجب على المهنيين في قطاع العدالة** العمل بشكل وثيق مع الحكومات في قيادة التحول نحو العدالة التي محورها الأشخاص.
- **يجب أن تلعب القطاعات الأخرى** دوراً متزايداً في إقامة العدل.
- **يمكن للمجتمع المدني** أن يبذل المزيد من الجهد لتمكين طالبي العدالة وتقديم المساعدة في إتاحة الوصول إلى أقصى ما نرنو إليه، إذا تم منحه مساحة للعمل.
- **يمكن للقطاع الخاص** المساعدة في تطوير طرق جديدة لتلبية احتياجات الناس في العدالة بتكلفة منخفضة.
- **يجب على المنظمات الدولية والإقليمية** تقديم مزيد من الدعم المتجانس وزيادة التمويل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة للعدالة.
- **يجب على المؤسّسات والجهات الخيرية** دعم المقاربات والأولويات التي تركّز على الإنسان مثل دور العدالة في عملية الوقاية.

أخيرا، يوجه فريق العمل دعوة مباشرة إلى الأشخاص أنفسهم، بوصفهم طالبي العدالة والى المتطوعين والداعمين لمنظومة العدالة. يتعيّن تمكينهم من لعب دور مركزي في خلق عالم أكثر عدلا.

لماذا نحن بحاجة لتحقيق العدالة للجميع؟

لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تعد بتحقيق العدالة للجميع، يجب علينا فهم حجم فجوة العدالة وإقامة الحجج المؤيدة لجلب الاستثمار اللازم لسدّ تلك الفجوة.

الفصل الأول

فجوة العدالة

لتوفير العدالة للجميع، يجب أن نفهم واقع العدالة في حياة الناس.

كم عدد الأشخاص الذين يواجهون مشاكل في مجال العدالة ؟ ماذا يحتاجون وماذا يريدون من العدالة؟ وما نوع العدالة التي تتوفر لهم؟

تشير تقديراتنا أن هناك ربع مليار شخص يعيشون في ظروف قاسية من انعدام العدالة ولا ينعمون بأي حماية قانونية ذات جدوى.

*في أيّ وقت، يواجه قرابة **1.5** مليار شخص لديهم مشاكل تتعلق بالعدالة هم عاجزون عن حلها.*

*يتم استبعاد **4.5** مليار شخص من الفرص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يوفرها القانون.*

*يعاني الكثير من الأشخاص من مشاكل في مجال العدالة غالبا ما تكون متداخلة. إجمالاً، يُحرم أكثر من **5** مليار شخص من العدالة وهذا ما نطلق عليه عبارة "فجوة العدالة العالمية".*

العدالة للجميع

تكمن رؤية "عالم عادل ومنصف ومتسامح ومنفتح وشامل للجميع يتم فيه تلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً" في جوهر خطة التنمية المستدامة لعام **2030**.

العدالة هي الخيط الذي يتخلّل جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. فبدون تعزيز العدالة، لن يتمكن العالم من القضاء على الفقر أو الحد من عدم المساواة أو الوصول إلى أقصى ما يرنو إليه، أو تهيئة الظروف لتحقيق الرخاء المشترك والمستدام، أو النهوض بالسلام والإدماج.

تتمثّل النقطة الثالثة من الهدف **16** للتنمية المستدامة في ضمان تكافؤ المساواة في الوصول الى العدالة أمام الجميع بحلول عام **2030**. وتتناول الأهداف الأخرى معالجة المسائل المتعلقة بالحرمان من الهوية القانونية وأشكال الظلم الرئيسية مثل الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة بالإضافة إلى تعزيز الحقوق والتمكين الجنساني.

توفر هذه الأهداف فرصة فريدة لتعجيل التقدم صوب تحقيق العدالة للجميع.

ولكن لإحراز هذا التقدم، نحتاج أولاً إلى فهم حجم المهمة التي تنتظرنا.

جمع البيانات المتعلقة بالعدالة التي يكون محورها الإنسان

مجموعة عمل فجوة العدالة

تولت منظمة مشروع العدالة العالمية القيام بالتقرير التحليلي، بالتعاون مع:

- معهد لاهاي للابتكار القانوني
- وزارة العدل وحقوق الإنسان في الأرجنتين
- مركز جامعة نيويورك للتعاون الدولي
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنميه
- مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- كلية لندن الجامعية
- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
- مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة والمعهد الوطني
- المكسيكي للإحصاء والجغرافيا
- مكتب وايت اند كيس للمحاماة
- البنك الدولي

حتى وقت قريب، أدّى نقص البيانات إلى حجب حجم فشل العالم في إتاحة الوصول الى العدالة للجميع.

قامت العديد من الدول بجمع المعلومات حول أداء مؤسساتها القضائية، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بعدد الجرائم المبلّغ عنها للشرطة، وعدد القضايا المعروضة أمام أنظار المحكمة، أو المدة المستغرقة لصدور الإحكام. غير أن هذه الإحصاءات تخبرنا بالقليل ولا تفصح عن تجربة الناس مع العدالة. فمعظم ضحايا العنف والجريمة لا يبلغون السلطات بما تعرّضوا له. وعدد قليل من النزاعات القانونية تحال على أنظار المحكمة. ويواجه العديد من الأشخاص عوائق هائلة في سعيهم لتحقيق العدالة لدرجة أنهم أصبحوا غير مرئيين لأي مؤسسة قضائية رسمية. علاوة على ذلك، حتى عندما يجتهد الناس في طلب المساعدة، قد يجد عدد كبير منهم أن احتياجاتهم القانونية لا تزال غير ملبّاة بسبب سوء الخدمات التي يوفرها مرفق العدالة أو بسبب العوائق الهيكلية والفشل المؤسساتي الذي جعل إمكانية حمايتهم لحقوقهم مستحيلة.

بيانات العدالة التي محورها الاشخاص ليست مسألة مستحدثة. يذكر أنه في عام **1933**، قرّرت جمعية كليات الحقوق الأمريكية الوقوف على وضع العدالة في البلاد. ولئن كان دور الجمعية يتمثّل في السهر على تحقيق "رفاهية المحامين"، إلا أنها أرادت أيضًا معرفة ما إذا كان الناس يتلقون "خدمات قانونية مناسبة ومهنية ذات صلة بمجتمع حديث". وقد تولت الجمعية تصميم استبيان لاستطلاع أراء الناس ذوي الدخل المنخفض والمتوسط وكذلك باعثي المشاريع الصغرى بخصوص ما إذا كانوا قادرين على حل مشاكلهم القانونية.

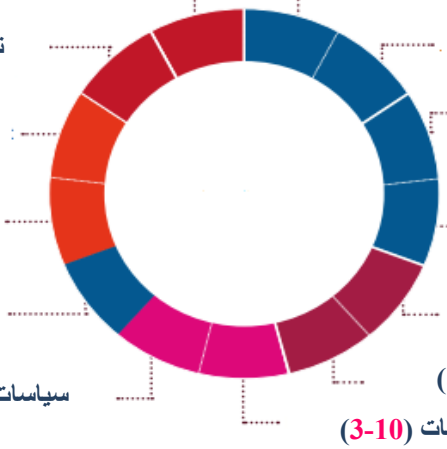

"نحن نصبو إلى عالم يسود كافة أرجائه احترام حقوق الإنسان وكرامة الإنسان وسيادة القانون والعدالة والمساواة وعدم التمييز؛ عالم يحترم الأعراق والانتماء الاثني والتنوع الثقافي؛ عالم قوامه العدل والإنصاف والتسامح والانفتاح والإشراك الاجتماعي للجميع، وتلبى فيه احتياجات أشد الفئات ضعفا".

تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030

بعد تحليل نتائج الاستبيان، استنتجت الجمعية إلى أن النظام القضائي يشكو عجزا. فغالبية الأشخاص الذين يعانون من مشاكل في مجال العدالة لم يتسن لهم طلب الاستشارة القانونية، بينما كان المحامون الذين يهتمون بالأشخاص العاديين يكافحون لكسب لقمة العيش. وخلص التقرير إلى أن "عامة الناس اعتزلوا الشأن القانوني" في الوقت الذي كان "المحامون لديهم وقت فراغ".

استغرقت بلورة هذه الأفكار الرائدة عدّة سنوات، حيث استمرت البلدان في الاعتماد على البيانات الخاصة بالأنظمة والمؤسسات، بدلاً من البيانات التي تخصّ الأشخاص. ولم تبدأ البيانات في التركيز بشكل أكثر اطرادا على احتياجات الأشخاص في مجال العدالة سوى بعد أربعة عقود من ذلك التاريخ:

- في سبعينيات القرن الماضي، بدأت الدراسات الاستقصائية المتعلقة بضحايا الجريمة تستطلع الناس عن تجربتهم مع الجريمة، وعن مدى شعورهم بالأمان في مجتمعاتهم، وعن تجاربهم مع الشرطة وأجهزة العدالة الجنائية الأخرى.

- منذ تسعينيات القرن الماضي فصاعدًا، اتسع نطاق التركيز في الدراسات الاستقصائية التي أجريت بشأن الاحتياجات القانونية ليشمل طائفة أوسع من المشاكل المتعلقة بالعدالة، حيث وقع استفسار الناس عن الإجراءات التي اتخذوها لحل هذه المشاكل وما إذا كانوا راضين عن المعاملة التي تلقوها والنتائج التي حقّقوها.

- هناك أيضًا عدد متزايد من الدراسات الاستقصائية المتخصصة التي توفّر رؤى متبصّرة حول احتياجات العدالة للنساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى.

أصبحت الآن بيانات العدالة التي محورها الناس متاحة لعدد متزايد من البلدان. وقد عمل فريق العمل حوال العدالة مع المنظمات الرائدة في مجال بيانات العدالة على صعيد العالم لتجميع كافة الدراسات المتاحة ودمجها مع أنواع أخرى من البيانات التي من شأنها مساعدتنا على فهم كيفية وقوع أعباء عدم إقامة العدل على شرائح مختلفة من المجتمع. وبالنسبة لبعض البلدان، لدينا بيانات من مكاتب الإحصاء الوطنية (انظر الإطار في ختام هذا الفصل) ومصادر رسمية أخرى. وبالنسبة لبلدان أخرى، قمنا بالحصول على معلومات مستمدّة من الدراسات الاستقصائية عبر الوطنية أو مستقلة. ولكن إجمالا، تعكس البيانات التي تمّ تجميعها ما يمكن لعينة تمثيلية لمجتمع الدراسة الكلي أن تعكسه فيما يتعلق بتجارب الاشخاص المشمولين بالدراسة وليس آراء الخبراء أو التقارير الصادرة عن مؤسسات قضائية.

معظم هذه البيانات جديدة، ولم يتم جمعها من قبل. وبفضل جهود مجموعة عمل فجوة العدالة لدينا، أصبحنا قادرين لأول مرة على تقديم دراسة تأليفية تبرز حجم وطبيعة فجوة العدالة (انظر الملحق 1).

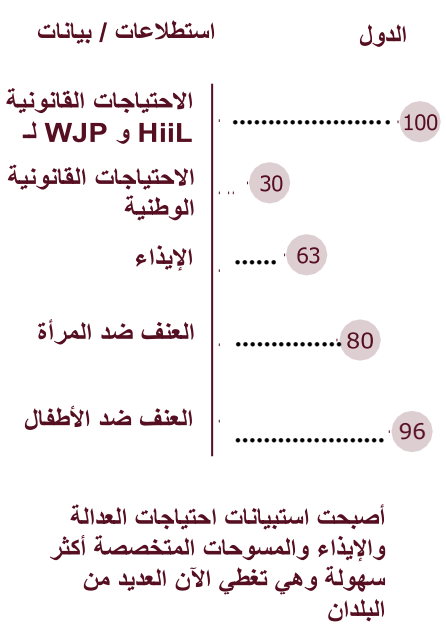

فجوة العدالة بأبعادها الثلاثة

"ليكن العدل للجميع، ليعمّ السلام على الجميع. ليكن هناك عمل وخبز وماء وملح للجميع". كانت هذه كلمات نيلسون مانديلا في خطاب توليه الرئاسة كأول رئيس منتخب ديمقراطياً لجنوب إفريقيا.

بالنسبة لمانديلا، العدالة تعدّ أساسية للمجتمع مثل السلام أو الضرورات الاقتصادية للحياة. فقد تمّ سجن مانديلا لمدة **27** عامًا من قبل نظام قضائي لم يفشل فقط في توفير المساواة أمام القانون، ولكنه سمح "للظالمين بملاحقة أصحاب الحقوق والثأر منهم" بحسب مانديلا.

"تعرّض أكثر من خمسة مليارات شخص لشكل واحد على الأقل من أشكال الظلم (ويعاني الكثير منهم من صور متعددة للظلم). تُحرم غالبية كبيرة من سكان العالم من الوصول إلى العدالة بشكل فعلي."

قبل سجنه، ناضل مانديلا ضد نظام الفصل العنصري بتجاربه التي راكمها كمحام. فقد أسس مكتب محاماة مع أوليفر تامبو بعد أن اكتشف أنّ تكاليف المساعدة القانونية يتمّ تحميلها في غالب الاحيان على السود في جنوب إفريقيا أكثر من النخبة البيضاء. وقد انهال الحرفاء ممن انقطعت بهم السبل من كل حدب وصوب على مانديلا وتامبو. ويتذكر قائلاً: "كمكتب محاماة كنا بالنسبة للأفارقة، خيارهم الأول وملاذهم الأخير. واستطرد قائلا "كنا نسمع ونشاهد كل يوم آلاف الإهانات التي توجّه للأفارقة من العامة في حياتهم اليومية".

عندما أطلق سراحه من السجن، ترشح مانديلا للانتخابات على أساس برنامج انتخابي يعتبر أنّ اصلاح المنظومة القضائية هو بمثابة ركيزة لجنوب إفريقيا ديمقراطية. كما أن هنالك حاجة تدعو إلى تركيز مؤسسات قضائية يمكن الوصول إليها وميسورة التكلفة وذات مشروعية لمنع العنف وانعدام الأمن، وتمكين الناس بصفتهم مواطنين، وتهيئة الظروف اللازمة للقضاء على الفقر وتعزيز الرفاه. وللعدالة دور كذلك في المسار الانتقالي في البلاد، حيث تساعد جنوب إفريقيا على "التصدّي للتجاوزات وجبر الاضرار التي اجتاحت معظم مجتمعاتنا".

في تقييمنا لحجم فجوة العدالة في العالم، شدّدت مجموعة العمل على ثلاثة أبعاد تتوافق مع تجربة مانديلا.

أولاً، تشير تقديراتنا أن كثير من الناس يعيشون في ظروف قاسية من انعدام العدالة وفي بلدان يتّصف نظام العدالة فيها بعدم القدرة على حماية الحقوق والحريات الأساسية أو كما هو الحال في سنوات الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، يعانون من انكار العدالة.

ثانيًا، قمنا بفحص البيانات التي توضح لنا عدد الأشخاص الذين حاولوا وفشلوا في حلّ المشكلات ذات البعد القانوني. إذ لا يمكننا، كما أدرك ذلك مانديلا، تعزيز الجهاز القضائي إلا إذا بدأنا في فهم معاناة الناس مع الظلم في حياتهم اليومية.

ثالثًا، قمنا بوضع تقديرات لعدد الأشخاص الذين يفتقرون إلى الحماية القانونية التي تسمح لهم بالمطالبة بحقوقهم وتنمية قدراتهم والمشاركة في تشكيل مستقبل بلادهم. وهذا يسلط الضوء على أهمية العدالة كأساس لمجتمعات سلمية وشاملة، وباعتبارها عاملاً مساعدا على تحقيق التنمية المستدامة.

فجوة العدالة العالمية

4,5 مليار
الناس محرومون من الفرص الاجتماعية والاقتصادية والسياسة

تفتقر إلى دليل على السكن أو حيازة الأرض

الموظفين غير الرسميين

عدم وجود هوية قانونية

1.5 مليار
لديهم مشكلة عدالة جنائية أو مدنية أو إدارية لا يستطيعون حلها

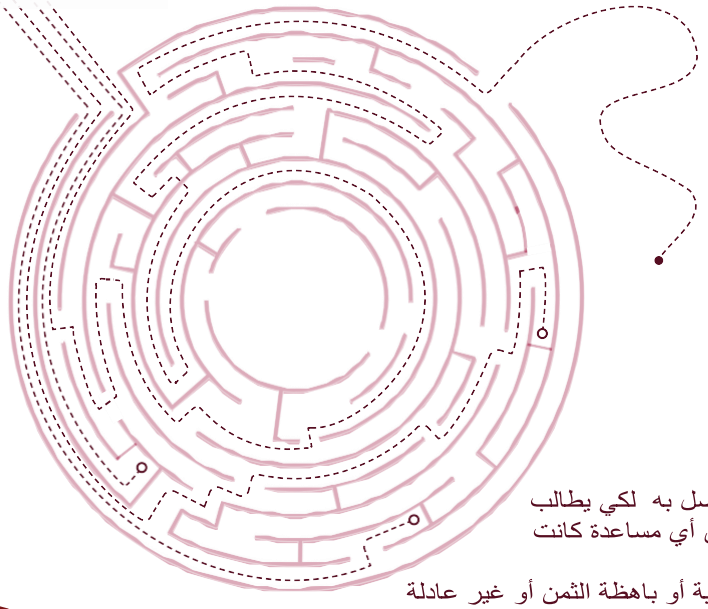

مليار شخص محرومون 5.1 من الوصول إلى العدالة

لا يعرف لمن يتصل به لكي يطالب بالعدالة أو لم يتلق أي مساعدة كانت

العدالة بطيئة للغاية أو باهظة الثمن أو غير عادلة

لم يتم حل المشكلة القانونية

يعيشون في دول تفتقر إلى سيادة القانون

يعيشون في العبودية الحديثة

عديمي الجنسية

253مليون
من الناس يعيشون في ظروف ظلم شديدة دون أي حماية قانونية حقيقية

الأرقام التي نقدمها متحفظة وذلك عن قصد، لكن الصورة العامة تنذر بالخطر. في المجموع، يصنّف **5.1** مليار شخص في واحدة على الأقل من هذه المجموعات الثلاث. فالكثير من الناس يعانون من أشكال متعددة من الظلم. وبعبارة أخرى، فإن الغالبية العظمى من سكان العالم البالغ عددهم **7.7** مليار نسمة محرومون من الوصول إلى العدالة بشكل فعلي.

الأشخاص الذين يعيشون في ظروف قاسية من انعدام العدالة

يعيش ما لا يقل عن **253** مليون شخص في ظروف قاسية من انعدام العدالة.

نقارن هذا المفهوم بالفقر المدقع أو الفقر المطلق، الذي تم تعريفه في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام **1995** بأنه" حالة تتّسم بالحرمان الشديد من الاحتياجات الإنسانية الأساسية". ونفس الشيء ينطبق على أولئك الذين يعانون من أشكال الظلم الشديد ويُحرمون من أبسط حقوقهم الإنسانية ويفتقرون إلى أي فرصة حقيقية لتنمية قدراتهم.

تحدد خطة عام **2030** أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده على أنه "أكبر تحد عالمي" يواجهنا، وتتعهّد "بالقضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا" بحلول عام **2030**. إذ أنّ الحرمان الشديد من العدالة هو من تمظهرات الفقر المدقع. ويجب أن يكون توفير الحد الأدنى من الأمن والعدالة للجميع من أوكد الاولويات لأي استراتيجية توضع للقضاء على الفقر.

203 ملايين
للأفراد في البلدان التي لا توجد فيها قواعد قانونية

40 ملايين
من الناس هم معتبرون كعبيد معاصرين

12 ملايين
من الناس هم الناس عديمي الجنسية

يعيش ما لا يقل عن 253 مليون شخص في ظروف تتسم بظلم شديد.

ويعيش ما لا يقل عن **203** مليون شخص في بلدان تغيب عنها سيادة القانون مع مستويات عالية للغاية من انعدام الأمن العالية. فهؤلاء الأشخاص هم الأكثر عرضة لمخاطر العنف وغيره من أشكال الحرمان من الحقوق، وهم علاوة على ذلك غير قادرين على الوصول إلى مرافق العدالة التي تؤدي وظائفها. وبدلاً من تلقي الحماية، غالبًا ما يكونون عرضة للعنف على أيدي اجهزة الدولة. فالحكومات في تلك البلدان لها سيطرة محدودة على أراضيها وغير قادرة (أو غير راغبة) في الوفاء بواجباتها الأساسية المتمثلة في الحفاظ على سيادة القانون.

في العديد من هذه البلدان، اكتسحت الجهات الفاعلة غير الحكومية – من المتطرفين العنيفين أو العصابات أو غيرها من الجماعات المسلحة -الفراغ الحاصل وقدمت شكلاً من أشكال "حكومة الظل". في بعض البلدان، أنشأت الحكومات – المتكونة في حدّ ذاتها من أطراف النزاع - أنظمة محاكم بديلة تعمل دون رقابة أو مساءلة، وبشكل ينتهك القانون الدولي.

يتم إدراج الأشخاص عديمي الجنسية، الذين لا يتمتعون بالحماية التي توفرها لهم الجنسية بموجب القانون، في هذه الفئة كذلك. ويبلغ عدد الأشخاص من عديمي الجنسية في أنحاء العالم قرابة **12** مليون شخص، على الرغم من أن غالبية هؤلاء لا يمكن إدراجهم في الإحصاءات الرسمية بسبب عدم اعتراف الحكومات بوجودهم.

لقد أوردت مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح أن "لأزمة انعدام الجنسية في العصر الحديث" ثلاثة أبعاد:" أولا، الحرمان من الحصول على الجنسية، وثانيا، الحرمان التعسفي من الجنسية... وثالثا، حالات خلافة الدولة حيث يتم فيها فعليًا استبعاد مجموعات عرقية ونزع الجنسية عنها". في ظل غياب الصفة الرسمية، يكون الأشخاص عديمي الجنسية أكثر عرضة لانتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بهم، وغالبًا على أيدي سلطات الدولة التي يعيشون فيها، وهم يتعرّضون لقيود شديدة على طلب الحماية القانونية. وغالبًا ما يكون الأشخاص عديمي الجنسية غير قادرين قانونيًا على العمل أو امتلاك العقارات أو إبرام عقود الزواج أو الحصول على تعليم أو ترسيم أبنائهم عند الولادة.

وتمثل العبودية نوع آخر من إساءة المعاملة، حيث يحرم الناس من أي إمكانية للوصول إلى العدالة. ويعيش أكثر من **40** مليون شخص، في مختلف أنحاء العالم، في ظل عبودية حديثة. ونجد من بين هؤلاء، **25** مليونًا ممن يزاولون العمل القسري، و **15** مليونًا ممن أجبروا على الزواج بالإكراه رغماً عن إرادتهم. كما نجد أن الكثير من هؤلاء هم ضحايا الرق لعقود متعاقبة حيث تُنتهك حقوقهم الأساسية بشكل يومي. كما نجد أن أكثر من اثنين من كل ثلاثة أشخاص من ضحايا الرق الحديث هنّ من النساء، واثنين من كل خمسة أشخاص هم من الأطفال. كما أن البعض من ضحايا العبودية يجبرون على مزاولة العمل القسري من قبل سلطات الدولة. والبعض الآخر يعدّ من الفئات المستضعفة ويعود ذلك لضعف نظم العدالة التي من المفروض أن توفر لهم الحماية. في غضون ذلك، كشفت الدراسات البحثية التي أجريت مؤخرا عن مستويات الرق الحديث في البلدان المتقدمة أعلى مما كان يُعتقد سابقًا، مما يدل على أن جيوب الظلم الشديد لا زالت قائمة في مختلف أنحاء العالم.

حسب هذه التقديرات الأولية الخاصة بالأشخاص الذين يعيشون في ظروف قاسية من غياب العدالة، قمنا بإضافة فقط الأشخاص في البلدان التي أصيب فيها نظام العدالة بالانهيار التام أو المنتمين إلى مجموعة تعاني من الحرمان المطلق من ممارسة حقوقهم في الحرية والمساواة أمام القانون .

قد يتمّ توسيع نطاق البحوث في المستقبل، على سبيل المثال، بدراسة البلدان التي بالكاد تُؤدي منظومة العدالة فيها مهامها، أو أين تكون سيادة القانون غائبة عن أجزاء شاسعة من إقليم الدولة. كما يتم إدراج فئات أخرى عدى عديمي الجنسية أو أولئك الواقعين تحت نير العبودية، مثل اللاجئين وعديمي الجنسية الذين يعيشون في أماكن غير آمنة، والنساء اللائي يواجهن أشد أشكال التمييز القانوني، وأولئك الذين يعيشون في ظل أنظمة شبيهة بنظام الفصل العنصري، أو أولئك المحرومين من ممارسة حرياتهم بما يتعارض مع معايير حقوق الإنسان. وبهذه الطريقة، يمكننا الاستمرار في التركيز على من تخلّفوا عن الركب– أي أولئك الأشخاص الذين لازالت العدالة بعيدة المنال كلّيا بالنسبة لهم.

الأشخاص الذين لا يستطيعون حل مشاكلهم في مجال العدالة

في أيّ وقت، هناك نحو **1.5** مليار شخص عاجزون عن حلّ مشاكلهم في مجال العدالة. قد يكونون ضحايا العنف أو الجريمة غير المبلغ عنها. وقد يكون لديهم مشكلة قانونية في المادة المدنية أو الإدارية يعجزون عن حلها.

وقد يكونون متورطين في نزاع قانوني - قضية عقارية، على سبيل المثال، أو شغليّة مع صاحب العمل أو مالك العقار- من المستحيل عليهم التوصل إلى خاتمة مرضية، أو قد لا يملكون قدرا مرضيا من الوصول إلى الخدمات العامة التي يتعيّن إمدادهم بها.

والأشخاص في هذه الفئة لا يدركون دائمًا أن لديهم مشكلة في مجال العدالة لذلك يعتمد تحليلنا على الأدلة التي جمعت بواسطة الدراسات الاستقصائية التي تستخدم لغة الحياة اليومية لمساعدة الأشخاص على تذكر الحوادث التي لها جانب أو بُعد قانوني ويتناول التحليل فقط المشاكل القانونية التي لها تأثير كبير على حياة الناس وفرز المشاكل الطفيفة أو البسيطة.

الدراسات الاستطلاعية التي قمنا بدراستها تستقي آراء الناس عن الطرق المختلفة التي حاولوا عبرها حل مشاكلهم في مجال العدالة ؛ فهم لا يفترضون أن المزيد من الخدمات القانونية هو الحل الوحيد - أو الأفضل بالنسبة لهم. وتشمل المشاكل التي لم يتمّ حلّها تلك التي بقيت عالقة وتلك التي يرى فيها الاشخاص الذين يلتمسون العدالة أن اللجوء إلى القضاء هي عملية تستغرق وقتا طويلا بشكل لا يطاق، أو مكلفة، أو ببساطة غير منصفة.

تفترض تقديرات مجموعة العمل أن معدّل نسبة الأشخاص الذين لا يستطيعون حل مشاكلهم القانونية يبلغ نحو **60** في المائة.

"الأشخاص الذين يعانون من مشاكل في مجال العدالة التي لم يتم حلها هم ضحايا العنف أو الجرائم غير المبلغ عنها أو ممن لديهم نزاع مدني أو إداري ليس بإمكانهم الوصول إلى نتيجة مرضية"

إذ يتردد الكثير من الناس في اتخاذ إجراءات لحل مشاكلهم. فمعظم الجرائم، على سبيل المثال، لا يجري الإبلاغ عنها :

- قدّر معدل البلاغات عن كل خمس جرائم من جرائم الممتلكات غير المصحوبة بالعنف بأقل من **50** في المائة في **30** دولة، وأقل من **20** في المائة في سبع مدن في البلدان النامية.

- جرائم العنف هي الأقل بروزا بالنسبة لنظام العدالة الجنائية. في نفس المجموعة من البلدان، تم الإبلاغ عن حوالي ثلث الاعتداءات وحالة واحدة من كل عشرة حالات اعتداء جنسي.

- الشرائح الهشة هي الفئة الأقل حماية من العنف. توصّلت دراسة أجريت في تسعة بلدان في مرحلة ما بعد الصراع إلى أن **10** في المائة فقط من الفتيات و 5 في المائة من الذكور يلتمسون الحصول على أي نوع من الخدمات بعد وقوعهم ضحايا للعنف الجنسي.

هناك العديد من الأسباب التي تجعل الضحية لا تبلغ عن جريمة. قد يُحجم الضحايا عن الابلاغ بسبب جهلهم بعدم قانونية هذا التصرف أو لشعورهم بأنهم تكبدوا أضرارا بما فيه الكفاية. كما أنّ الضغط أو الوصم الاجتماعي يحول دون سعي الكثيرين لتحقيق العدالة.

ولكن أظهرت الدراسات الاستقصائية كذلك أن الكثير من الضحايا مستضعفون بسبب غياب الثقة في نظام العدالة الجنائية. في المملكة المتحدة، نصف الأشخاص من الضحايا لا يبلغون عن الجرائم لأنهم يعتقدون أن الشرطة غير مبالية، وعاجزة عن مساعدتهم، أو لأنهم مروا بتجربة سيئة مع الشرطة في الماضي. ففي دراسة استقصائية دولية، تم استبيان أراء النساء عن سبب عزوفهن عن الإبلاغ عن واقعة التحرش الجنسي الذي تعرضن له، قال نصف النساء اللاتي شملتهن الدراسة أنه لا جدوى من القيام بإبلاغ الشرطة، في حين أنّ ربعهنّ لا يعتقدن أن النظام القضائي يراعي وضعهنّ بما فيه الكفاية.

عند الإبلاغ عن حالات الظلم، غالبًا ما تكون الاستجابة غير كافية. إذ تظهر طائفة من البيانات مستويات عالية من الإفلات من العقاب لمرتكبي أعمال العنف والجريمة. فعلى سبيل المثال، نجد أنّ نحو **40** في المائة من جرائم القتل في الولايات المتحدة لا تفضي إلى القبض على المشتبه به أو التعرف عليه وفي المكسيك، تم حلّ **5** بالمائة فقط من الملفات القضائية في جرائم القتل. حيث بلغت نسبة الأحكام بالإدانة في بعض الجرائم معدلات بالكاد أعلى من الصفر. كما أنّ تقديراتنا تفيد أن نسبة النساء اللواتي يتعرّضن للاغتصاب ويحصلن على العدالة في مختلف أنحاء العالم لا تتجاوز **1** في المائة.

.

تظهر صورة مماثلة عندما نتفحص الاحتياجات في مجال القضاء المدني والإداري. فالنزاعات التي يكون طرفاها أشخاص وتلك التي يكون أحد طرفيها شخص ضد طرف حكومي، والنزاعات بين الأشخاص والشركات هي نزاعات شائعة الحدوث في حياتنا اليومية. ولئن كانت الدراسات الاستقصائية تتناول انتشار العنف بأقلّ مما هو عليه من أهمية في الواقع، فمن المرجح أن الناس تعاني من مشاكل في مجال القضاء المدني أو الإداري بحوالي تسعة أضعاف أكثر من حاجتهم إلى المساعدة القانونية التي يوفرها نظام العدالة الجنائية.

1,4 مليار
للأفراد في البلدان التي لا توجد فيها قواعد قانونية

1,2 مليار
الناس بلا احتياجات راضية في مسائل القضاء المدني

560,000
ضحايا العنف القاتل

1.5 مليار شخص يعانون من مشاكل العدالة الذين لا يمكنهم حللها

الكثير من المشاكل التي يواجهها الناس في حياتهم لها بعد قانوني وهي أيضا مترابطة. فقضايا الطلاق يمكن أن يتولد عنها نزاعات عقارية أو نزاعات حول ممتلكات. كما يمكن أن تؤدي المشاكل العالقة في مجال العدالة المدنية والإدارية إلى استشراء العنف. في كثير من الاحيان لا معنى للتمييز بين مختلف هذه الأشكال من الظلم في الحياة اليومية.

لمشاكل العدالة اليومية العديد من السمات المشتركة:

- كثير من الناس لا يتخذون أي إجراء عندما يكون لديهم مشكلة في مجال القضاء المدني أو الإداري إما أنهم لا يدركون أن القانون يجب أن يكون قادرًا على مساعدتهم، أو لا يعرفون أين يتجهون لطلب المساعدة، أو أنهم لا يثقون في أنهم حصولهم على حل منصف. صحيح أن تكاليف التقاضي تمثّل مشكلة، الا أن هناك عقبات أخرى قد تلوح في الأفق قبل أن يقرر الأشخاص ما إذا كان بمقدورهم إلتماس العدالة من عدمه.

- يتم حل النزاعات بدرجة كبيرة خارج نظام العدالة الرسمي. في معظم البلدان، "أول المستجيبين" ليسوا من المحامين وليست المحاكم. بدلاً من ذلك، يلجأ الناس إلى الثقاة من الناس في وسطهم الأسري والمجتمعي. أو يتوجهون إلى طائفة من المنظمات والموارد - الحكومية وغير الحكومية، الرسمية وغير الرسمية، المتخصصة في مجال العدالة أو غيرها من المجالات - للحصول على الاستشارة والمساعدة.

- الأشخاص الذين في أمس الحاجة إلى العدالة هم عادة الذين لديهم فرصة أقل من غيرهم في الحصول عليها. فمشاكلهم أكثر تعقيدًا وترابطًا. في أستراليا، على سبيل المثال، يواجه **9** بالمائة من الأشخاص لوحدهم أكثر من **60** بالمائة من المشاكل القانونية المختلفة في مجال العدالة. فهم الأكثر عرضة لمواجهة التمييز الفعلي من أجهزة القضاء. وغالبًا ما يواجهون اختلالات في علاقات القوة مع الآخرين لا يسعهم التغلب عليها، حيث يجدون أنفسهم في مواجهة خصوم لديهم الموارد التي تسمح باستخدام القانون لصالحهم.

الأشخاص المستبعدون من الفرص التي يوفرها القانون

لا يقتصر دور العدالة على الاستجابة للمشاكل والتعامل مع النزاعات الناشئة، بل ينبغي عليها أن تقدم مساهمة إيجابية في التنمية المستدامة وأن تعمل كبوابة تنفتح على حقوق أخرى.

لذلك قمنا بحساب عدد الأشخاص الذين يفتقرون إلى الوصول إلى "البنية التحتية القانونية" الأساسية التي تعزز النمو الشامل للجميع، وتدعم الحد من الفقر، والاندماج الاجتماعي. يعتمد تحليل مجموعة العمل على مواصلة العمل الذي شرعت فيه لجنة التمكين القانوني للفقراء بعد وضعها حجر الاساس، والتي خلُصت في عام **2008** الى أن أربع مليارات شخص "محرومون من تحسين ظروفهم المعيشية والخروج من دائرة الفقر" لكونهم يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى الوثائق الأساسية وغيرها من سبل الحماية القانونية.

تُشير تقديراتنا الى أن عددهم حاليا بلغ **4.5** مليار شخص على الأقل وهم مستبعدون من الفرص التي يوفرها القانون. وهذه التقديرات تضمّ ثلاث فئات:

- الأشخاص الذين يفتقرون إلى وثائق هوية قانونية.
- الأشخاص الذين يفتقرون إلى وثائق مثبتة لمحل سكنى أو لملكية أرض
- العاملون في قطاع الاقتصاد غير المنظم.

في جميع أنحاء العالم، يفتقر **1.1** مليار شخص إلى وثائق هوية قانونية. إذ نجد أن واحد من كل ثلاثة أطفال دون سن الخامسة يفتقد لوثائق هوية بسبب عدم تسجيلهم عند ولادتهم. كما لم يتمكن الكثير منهم من تصحيح هذا الوضع، حتى بعد بلوغهم سنّ الرشد. عدم حيازة وثائق هوية قانونية من شأنه أن يجعل من العسير على الأشخاص التمتع بالحقوق كالحق في الرعاية الصحية والتعليم التي يوفرها القطاع العام، أو ابرام عقود الزواج، أو شراء عقار، أو الحصول على وظيفة، أو إنشاء شركة. كما أنه يعيق الوصول إلى المؤسسات التي تهدف إلى حماية الحقوق وإنفاذها، مثل المحاكم والشرطة. من غير المرجح أن يعود تسجيل الولادات بالنفع على الناس والبلدان الأكثر فقرا، كما يقل احتمال تسجيل الاناث مقارنة بالذكور في البلدان منخفضة الدخل، كما يفتقر **45** في المائة من بين الخمس الأفقر إلى وثائق هوية قانونية، ولكن نفس الوضع بالنسبة ل **45** في المائة من النساء من مختلف الفئات ذات مستويات الدخل المختلفة.

تم في السنوات الأخيرة إحراز بعض التقدم في هذا المجال. فقد انخفض عدد الأشخاص غير المسجلين بمقدار الربع منذ عام **2016**. وقد يكون مردّ ذلك الى وجود بيانات أفضل جودة، إلا أنه يعكس كذلك الانطلاق السريع لبرامج منح وثائق الهوية القانونية في بلدان مثل الهند.

2,3 مليار
الناس يفتقرون إلى إثبات السكن أو حيازة

2,1 مليار
يتم توظيف الناس بشكل غير رسمي

1,1 مليار
من الناس يفتقرون إلى الهوية القانونية

4.5 مليار شخص محرومون من الإمكانيات التي يوفرها القانون

ويفتقر نحو **2.3** مليار شخص إلى وثائق مثبتة لمحل سكنى أو حيازة أراضي. ويؤدي عدم وجود وثائق تتعلق بالممتلكات أو العقارات إلى زيادة الشعور بانعدام الأمن لدى الناس ويجعل من الصعب عليهم الحصول على قروض أو أن يكون لهم إدراك بالقيمة الاجمالية لممتلكاتهم عند إعادة بيعها. كما تحتاج المجتمعات إلى الاعتراف بحقوقها في ملكية الأراضي، وذلك لمنع انتزاع اراضيها بدون وجه حق، وحماية مصادر رزقها، ومكافحة التدهور البيئي. وتتعرض النساء بشكل خاص لمخاطر عدم كفالة حقوقهن المتعلقة بالملكية، شأنها في ذلك شأن الشعوب الأصلية والمجتمعات المحرومة الأخرى.

كما سيستمرّ النمو السكاني والتغير الديموغرافي والنمو الاقتصادي في زيادة الضغوط في البلدان والمجتمعات التي تتّسم بضعف الحقوق المتعلقة بالأراضي والممتلكات. ومن المتوقع أن يشهد عدد الناس الذين يعيشون في البلدات والمدن بحلول عام **2030** ارتفاعا يصل إلى **1.1** مليار شخص، وقد يؤدي التوسّع الحضري إلى زيادة في عدد النزاعات بسبب صراع الناس على الممتلكات وشحّ المخزون العقاري.

ونجد أنّ هناك فجوة في مجال العدالة برزت في بيئة العمل. ففي مختلف أرجاء العالم، يعمل **2.1** مليار شخص في القطاع غير الرسمي. ومعظم هؤلاء العمال لا يملكون عقود عمل رسمية وبالتالي هم مستثنون من مظلة قوانين الشغل، الأمر الذي يحدّ من قدرتهم على الوقوف في وجه الاستغلال وسوء المعاملة. حيث يشتغل العديد من العاملين في القطاع الموازي لساعات طويلة الى حدّ الافراط مقابل أجر متدني وفي ظروف غير آمنة أو شاقة.

وفي الوقت نفسه، يواجه العاملون لحسابهم الخاص في القطاع غير الرسمي صعوبات في الحصول على التمويل وإنفاذ العقود، وقد يواجهوا مضايقات تهدّد أمنهم وحرمتهم الجسدية، بما في ذلك على أيدي السلطات. وفي البلدان النامية، نجد أنّ النساء هنّ أكثر عرضة من الرجال للعمل بصورة غير نظامية. حيث تبلغ نسبة العاملات اللاتي يعملن في القطاع الرسمي في جنوب آسيا يبلغ **5** في المائة فقط، وفي أفريقيا بجنوب الصحراء الكبرى **11** في المائة.

الحواجز التي تعترض برنامج العدالة للجميع

يضفي تحليل مجموعة العمل لفجوة العدالة صبغةً إنسانية. لقد سلطنا الضوء على الأشخاص المستبعدين من الوصول إلى العدالة. كما أبرزنا الصعوبات التي يواجهها الأشخاص غير القادرين على إيجاد حلول للنزاعات أو تحقيق العدالة عندما يكونون ضحايا للعنف والجريمة. وقد أوضحنا كيف يُحرم عدد كبير من الناس من الفرص التي يجب أن تتاح لهم بموجب القانون.

ولئن كان من المهم أن نتناول بالدراسة بداية الأشخاص والتجارب التي مروا بها، فمن الواضح أن العديد من المشاكل المتصلة بالعدالة التي قمنا بدراستها هي مشاكل مشتركة وأخرى فردية. فإذا كان عدد النساء والأطفال من ضحايا العنف كبيرا، فإن هذا يعكس فشلاً أكبر يتعلّق بالدفاع عن حقوقهم. وإذا كان المجتمع المحلي لا يستطيع حماية أراضيه أو إذا سُمح بإجبار أفراد المجتمع الأكثر فقرا على إخلاء منازلهم دون أن يتسنى لهم اللجوء إلى القضاء، فإن ذلك يعكس فشلًا أكبر لنظام العدالة للرد على الاختلال في توازن القوى بين أفراد ذلك المجتمع.

إن الظلم وعدم المساواة مسألتين متلازمتين، ومن المحتمل أن يتعرّض أفراد المجتمع الأكثر ضعفًا للظلم، وأن يتضرّروا من وقوعه بدرجة أعلى (انظر بقعة الضوء 1). ومع ذلك، تكون فرصتهم أقلّ من غيرهم في الوصول إلى أنظمة العدالة التي تلبي احتياجاتهم. كما أن المجتمعات المحلية الأكثر فقرًا هي الأكثر عرضة لمظاهر الظلم الهيكلية كمصادرة الأراضي أو التدمير البيئي أو الانتهاكات الماسة بالحقوق من قبل مؤسسات الدولة أو الشركات. وغالبًا ما تجد هذه المجتمعات صعوبة بالغة في تحصيل حقوقها من خلال أجهزة العدالة.

بما أن بعض شرائح المجتمع تعاني بشكل غير متناسب من مظاهر الظلم البنيوي، فإن شرائح أخرى تجد نفسها مستفيدة من هذا الوضع. فغالبًا ما تكون النخب قادرة على استخدام النظام القضائي لحماية مصالحها وترسيخ امتيازاتها. فالإفلات من العقاب يسمح للعديد من مرتكبي الظلم بالتنصّل من المسؤولية عن جرائمهم. ثمّ أنّ هذه المعاملة غير المتساوية تقوض أنظمة العدالة، مما يؤدي إلى انتشار مزيد من العنف والفساد وانعدام الأمن.

يواجه الأشخاص الذين يسعون إلى حل مشاكلهم في المجال القضائي العديد من العراقيل. إذ أن هناك تباين بين ما يحتاجه الناس وما توفره لهم أنظمة العدالة.

- كثيرا ما يتّسم مسار التقاضي بالبطء الشديد ويستغرق وقتا طويلا ويكون مكلفا للغاية ومُجهدا بلا مبرر لمن هم في حاجة إلى المساعدة. فكثيرون قد يتعذر عليهم الوصول إلى المؤسسات القضائية بشكل مادي، أو قد تصبح هذه المؤسسات غير قابلة للنفاذ أو غير مجدية نظرا للعوائق اللغوية أو الثقافية. وتسمح حالات التأخير التي يسببها ذلك بأن تستفحل المشاكل المتعلقة بالعدالة، مما ينجم عنها زيادة في التكاليف ويسبب ضغطا على مستعملي المرفق القضائي والمؤسسات القضائية ذاتها.

- يمكن لنظام العدالة أن يفاقم الخصومة بين الأطراف المتنازعة أو أن يزيد معاناة الضحايا من خلال طبيعته القائمة على التخاصم. فالإجراءات لم يتمّ وضعها بهدف وقف الخلاف أو لتشجيع الناس على حل المشاكل بطريقة بناءة. في الغالب، لم يتم إرساء مرفق القضاء بغرض التعلم من الحالات الفردية، ولتفادي حدوث المشاكل مجددا باستخدام هذه الأدلة المتاحة أو للحد من حدتها وتأثيرها.

- ويشكل الفساد داخل النظام القضائي وعدم استقلالية الجهات القضائية الفاعلة عائقًا إضافيًا. ففي عديد البلدان، تُعدّ الشرطة والقضاء من بين المؤسسات الأقل نيلا للثقة. ولدى الكثير من عامة الناس اعتقاد راسخ بأنهم سيضطرون لدفع رشاوي إذا ما سعوا لالتماس العدالة. ويعتقد معظم الناس أنهم لن يحظوا بفرص متكافئة عندما يواجهون خصما لديه موارد أكثر مما لديهم أو ارتباطات بمتنفذين أفضل منهم.

"إن الظلم وعدم المساواة مسألتين متلازمتين. ومن المحتمل أن يتعرض أفراد المجتمع الأكثر ضعفًا للظلم، بينما غالبًا ما تكون النخب قادرة على استخدام نظام العدالة لحماية مصالحها وترسيخ امتيازاته."

تعكس هذه العراقيل غياب التعاون بين مختلف مؤسسات القضاء. إذ لا يمكن لأي منظمة أو وزارة بمفردها سد فجوة العدالة. يجب أن تتمحور أنظمة العدالة حول الناس واحتياجاتهم، مما يسمح للمؤسسات بالعمل معًا للاستجابة لتعطش المجتمع للعدالة. ويشكّل هذا أساس التحليل ولبّ التوصيات الواردة في تقريرنا.

وتتعهّد خطة عام **2030** بضمان المساواة في الوصول إلى العدالة أمام الجميع بحلول عام **2030**، غير أننا نعيش في عالم تعجز فيه أنظمة القضاء في إتاحة العدالة إلا لثلة قليلة. كما يتطلب سدّ فجوة العدالة رؤية جديدة وتحولًا في الطموح ووضع استراتيجيات تأخذ على محمل الجد حجم المشكلة.

وقد بدأت قطاعات أخرى - مستوحاة في جزء منها من الأهداف الإنمائية للألفية - في إحداث هذا التحول. كان التعليم في الماضي مقصورًا على أقلية مرفهة، لكن حاليا نجد أن كافة البلدان ملتزمة بتمكين جميع الاطفال من الوصول على الأقل إلى مرحلة التعليم الثانوي ويتعين على الدول جعل التعليم العالي متاحًا للجميع. ولا يزال نصف سكان العالم محرومين من الرعاية الصحية المناسبة، لكن شهدت السنوات الأخيرة حركة متنامية باتجاه توفير التغطية الصحية الشاملة في كافة البلدان، سواء منها الغنية أو الفقيرة.

وبنفس القدر من القوة، يجب علينا الآن جعل العدالة قضيتنا وشغلنا الشاغل. إن توفير سبل الوصول إلى العدالة لملايين البشر ليس فقط الصواب الذي ينبغي فعله؛ بل سيوفر ذلك فوائد كبيرة للناس والمجتمعات والشعوب. فمن خلال وضع الأشخاص في محور أنظمة العدالة، يمكننا المساعدة في فتح الطريق نحو أنماط تنمية أكثر استدامة.

نحو بيانات عدالة ذات جودة أفضل: دور مكاتب الإحصاء الوطنية

الصورة التي لدينا عن فجوة العدالة هي صورة جزئية، لكنها توفر نقطة انطلاق لبناء نهج بمستوى استراتيجي أعلى نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة لتحقيق العدالة للجميع وبناء أنظمة العدالة التي محورها الانسان.

يخلص قياس التقدم المحرز في المؤشرات الحالية المتعلقة بالنقطة الثالثة من الهدف 16 للتنمية المستدامة وتقديم تقارير بشأنه ان يخلق تحديات كبيرة للبلدان ومكاتب الإحصاءات الوطنية في تلك الدول. من المرجح أن يزداد الطلب على البيانات الخاصة بالعدالة ذات جودة أفضل إذا أُتفق على اعتماد مؤشر عالمي لقياس الوصول إلى القضاء المدني والإداري.

ستحتاج مكاتب الإحصاء الوطنية إلى التعامل مع أنظمة تتمتّع بقدر أكبر من الاستقلالية والشفافية إذا رغبت في جمع بيانات موثوقة وشاملة محورها الأشخاص والتي يمكن استخدامها لتقييم التقدم المحرز على المستوى الوطني نحو تحقيق النقطة الثالثة من الهدف 16 للتنمية المستدامة. ستساعد معايير الحوكمة الرشيدة المدعّمة في ضمان إمكانية جمع البيانات المتعلقة بالعدالة دون أيّ تدخّل حكومي أو خارجي، والحد من أيّ تحيز محتمل، مما يزيد من مصداقية البيانات، ويعزز المشاركة مع الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين.

توفر المدونة الأوروبية للممارسات المتبعة في مجال الإحصاء إطار عمل لكل مكاتب الإحصاء الوطنية الأوروبية من أجل تطوير نهجها الخاص لضمان الاستقلالية والمساءلة والشفافية. مستقبلا، يمكن للمعايير الإقليمية أو العالمية الجديدة بشأن حوكمة مكاتب الإحصاء الوطنية أن تعزز القدرة الوطنية على جمع البيانات الخاصة بالعدالة بشكل مستقل. كما سيكون لهذا فوائد تعود بالنفع ليس فقط على البيانات الخاصة بالعدالة ورفع التقارير، ولكن كذلك رفع التقارير الخاصة بمختلف أجزاء خطة عام **2030**.

هذا النص مستمدّ من (*NSO Governance for Better Justice Data*) - مذكرة أعدها مكتب وايت اند كيس للمحاماة لقائدة فريق العمل حول العدالة.

الفصل الثاني

مسوغات الإجراءات التي يتعين اتخاذها

عادة تكون تكاليف عدم الوصول إلى العدالة باهظة.

بالنسبة للأشخاص، يؤدي غياب العدالة إلى فقدان الدخل وتعرّضهم لمشاكل صحية ونفسية.

بالنسبة للمجتمعات، فإنه يؤدي الى إدامة الفقر والإضرار بالاقتصاديات ويزيد من مخاطر عدم الاستقرار والعنف والصراعات.

يمكن جني فوائد كبيرة من الاستثمار في العدالة. فالاستثمار في هذا المجال بإمكانه أن يغير حياة الناس، ويعزز قدرات المجتمعات، ويدفع عجلة الاقتصاد، ويحقّق عوائد كبيرة على الاستثمار.

في البلدان الفقيرة، يُكلّف توفير الوصول إلى خدمات العدالة الأساسية 20 دولارًا بالنسبة للشخص الواحد. فيما يتعلق بالبلدان المتوسّطة الدخل، تصل الكلفة ل 64 دولارًا في السنة وفي البلدان عالية الدخل 190 دولارًا.

خدمات العدالة الأساسية ميسورة التكلفة مع تمويل أكثر ذكاءً، وزيادة المساعدة الدولية للبلدان الفقيرة، وزيادة استخدام الحلول منخفضة التكلفة وذات القيمة العالية مقابل الانفاق.

الاستثمار في قطاع العدالة

الوصول إلى العدالة هو حق أساسي من حقوق الإنسان. كما أنه يساعد الناس على تفعيل الحقوق الأخرى والحصول على جبر الضرر عند حدوث انتهاكات لهذه الحقوق. وقد أقرّ قادة العالم، من خلال خطة عام **2030**، هذا الترابط. وكجزء من رؤيتهم لعالم يسوده الاحترام العالمي لحقوق الإنسان وكرامته، تعهّدوا ببناء مجتمعات تكون فيها العدالة متاحة للجميع.

ولكن إلى جانب هذه المسألة الأخلاقية، هناك أسباب عملية للاستثمار في العدالة للجميع. الظلم باهض التكلفة. فقد يلحق الناس والمجتمعات المحلية والشعوب ضرر بالغ عندما تفشل أنظمة العدالة في حمايتهم من العنف أو مساعدتهم على حل النزاعات أو تحقيق إمكاناتهم الاقتصادية.

وبهذا تبدو فوائد الاستثمار في العدالة جلية. فهناك حاجة إلى زيادة التمويل المخصص للعدالة بنسبة كبيرة. كما يجب أيضًا تحويل الموارد الحالية نحو الاستراتيجيات والسياسات والبرامج التي ثبت نجاحها بعيدًا عن المقاربات غير الفعالة. ويمكن تحقيق العدالة، لكن المسألة ستتطلب آليات تمويل مبتكرة وزيادة في عدد الاطراف المتداخلة المعنية بتمويل القطاع.

كلفة غياب العدالة

في تاريخ 17 ديسمبر 2010، أقدم بائع فواكه تونسي يبلغ من العمر 26 عامًا يدعى محمد البوعزيزي بإضرام النار في نفسه خارج مبنى حكومي في مسقط رأسه في سيدي بوزيد.

كان البوعزيزي يكسب أقل من 10 دولارات قوت يومه كبائع متجول للفواكه. وقد كان المعيل الرئيسي لعائلته. وفي صبيحة ذلك اليوم صادرت الشرطة البلدية الميزان الذي يستخدمه في عمله بسبب عدم حيازته ترخيص مزاولة مهنة. وكان ما حدث له واحدة في سلسلة من الوقائع التي شهدت قيام السلطات بقلب عربته، أو حجز بضاعته، أو مطالبته بدفع رشاوى مقابل تركه وشأنه. ولكن هذه المرة بلغ السيل الزبى عندما صفعته شرطية على وجهه.

"لم يكن الفقر هو الذي دفع محمد البوعزيزي إلى اليأس، بل شعوره بالظلم."

فما كان من محمد البوعزيزي الا التوجه إلى مكتب الوالي ليقدم شكاية متظلّما من سوء المعاملة التي تلقاها. وعندما رفض الوالي السماح له بدخول مقر الولاية، اشترى قارورة بنزين من محطة الوقود في الجوار وأشعل النار في جسده في الشارع وتوفي متأثرا بجراحه بعد أسبوعين من الحادثة.

أوقدت وفاة البوعزيزي نار الاحتجاجات التي انتشرت بداية في كل تونس - وأطاحت بزين العابدين بن علي الدكتاتور الذي طال حكمه في البلاد– وانتقلت شرارتها الى شتّى أرجاء العالم العربي. ولئن حققت تونس انتقالا اتسم بالسلمية إلى حد كبير، أضحى عنف الربيع العربي أحد المحركات الرئيسية الذي أذكى الصراعات المدمّرة في جميع أنحاء العالم في السنوات اللاحقة.

كافح البوعزيزي لإعالة نفسه وعائلته. ومع ذلك، لم يكن الفقر هو الذي دفعه إلى اليأس، بل شعوره بالضيم.

من منظور اقتصادي، حقّقت تونس نجاحا، فقد تضاعف دخل الفرد الواحد في تونس تقريبًا في العقد الذي سبق سنة 2010، وانخفض معدل الفقر بمقدار الخمس. كانت الدولة مستجيبة لتطلعات الشريحة الأوسع لشعبها. فقد أشاد تقرير التنمية البشرية في ذلك العام، والذي نُشر قبل شهر واحد فقط من وفاة البوعزيزي، بتونس باعتبارها "قصة نجاح" لتقدمها الملحوظ في مؤشر التنمية البشرية. لكنه حذر أيضًا من وجود عجز ديمقراطي وتراجع للحريات السياسية وفشل في حماية الديمقراطية وسيادة القانون.

عاش البوعزيزي في بلد يسود فيه اعتقاد واسع أنّ النظام القضائي القائم آنذاك فاسد وغير عادل، ويحابي الأغنياء ويسمح بإساءة معاملة الفقراء. وحتى يومنا هذا، لا تزال معظم المشاكل في مجال العدالة عالقة بلا حل وقليل من التونسيين راضون عن أداء المؤسسات القضائية . تضمنت قضية البوعزيزي مشاكل تتعلق بالوثائق بقيت غير واضحة (المسألة المتعلقة بضرورة استظهاره بترخيص من عدمه ضلت غير محسومة)، وتعسّف الجهات الفاعلة في العدالة، وعدم القدرة على تخفيف المظلمة التي تعرّض لها، ناهيك عن اجراء تحقيق في الشكوى أو اتخاذ اجراءات بناءً عليها. وكما قالت والدة البوعزيزي بعد أسابيع قليلة: "نحن أناس فقراء نعيش في سيدي بوزيد ولا نملك مالا، لكن لدينا كرامتنا، وقد سلبت كرامته (البوعزيزي) بهذه الصفعة التي تلقاها"

تشكّل هذه القضية مثال حي حول كيف يمكن أن يمثل غياب العدالة الحلقة المفقودة في استراتيجيات التنمية الوطنية. قد يكون أداء الاقتصاد جيد، وقد تتحسّن الخدمات الصحية والتعليمية، ولكن بدون العدالة، ستكون التنمية غير مستقرة، وستعرقل الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للظلم ما تمّ إحرازه من تقدم في مجالات أخرى.

الظلم كلفته باهظة على الناس والمجتمعات

تقع تكاليف انعدام العدالة في المقام الاول على عاتق الأفراد ومجتمعاتهم. لقد بدأنا للتو في تحديد حجمها، لكن ثمّة أدلة متزايدة على أن هذه التكاليف أكبر بكثير مما تم إدراكه من قبل. والكثير من هذه الأدلة ترد من البلدان الغنية - ولكن نظرًا لأن مشاكل العدالة أكثر خطورة في البلدان ذات الدخل المنخفض، فمن شبه المؤكد أن التكاليف التي تتكبّدها هذه الأخيرة أعلى من تلك الدول.

تقع التكاليف المباشرة لغياب العدالة على كاهل الأشخاص المعنيين فقد يعاني الأشخاص من خسارة مباشرة على إثر إتلاف ممتلكاتهم أو سرقتها (أو مصادرتها)، وكذلك من خلال دفع أتعاب المحامين أو مصاريف إقامة الدعوى، أو مصاريف التنقل إلى المحكمة لمسافات طويلة، أو التغيّب عن العمل للحضور الى المحكمة. ولدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تقديرات بأن الأشخاص الذين يعانون من مشكلة قانونية يتكبّدون ما يعادل أجر شهر واحد من العمل وتنفق الأسر الكندية على حل مشكلة قانونية واحدة ما يقارب إنفاقها السنوي على الغذاء.

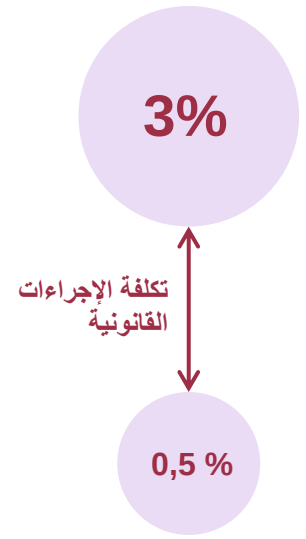

تقدر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بحذر أن المشكلات القانونية تكلف الدول الأعضاء فيها ما بين 0.5 و 3٪ من ناتجها المحلي الإجمالي

والتكاليف الأخرى المحمولة على الأفراد هي غير مباشرة. أما مشاكل العدالة المرتبطة بممارسة العنف والنزاعات لها آثار مدى الحياة قد تتجاوز الموت والأضرار الحاصلة ونجد أن ضحايا العنف أكثر عرضة لمشاكل الصحة العقلية والانتحار وتعاطي المخدرات، كما يكون من المرجح إصابتهم أكثر من غيرهم بأمراض مزمنة مثل السرطان وأمراض القلب. كما يتعرض الأطفال ضحايا العنف "لضرر دائم في المستويات الأساسية للجهاز العصبي والغدد الصماء والجهاز المناعي"، ويقل احتمال توظيفهم مقارنة بأقرانهم بمجرد بلوغهم سن الرشد أما النساء اللواتي وقعن ضحايا عنف الشريك الحميم فاحتمال إصابتهن بالاكتئاب مقارنة بالنساء الأخريات تبلغ الضعف. هذا بالإضافة الى التأثيرات الاقتصادية السلبية التي تعانين منها. ويُذكر أن النساء التنزانيات اللواتي تعرضن لسوء المعاملة الشديد على أيدي شركائهن الحميمين شهدت انخفاضًا في أرباحهن بنسبة 60 في المائة.

كما تُسبّب مشاكل العدالة في المادة المدنية والإدارية أضرارًا دائمة. فالنزاعات حول الممتلكات والأراضي يُخفّض دخل الأسر، مع ما يترتّب على ذلك من أثر غير متناسب على فئة النساء والفقراء كما تؤدي الإجراءات أو المتطلبات البيروقراطية المعقّدة إلى إحباط روح المبادرة وبعث المشاريع لدى الناس. كما تتسبّب النزاعات الشغلية في خفض دخل العامل، في حين أن فقدان الخدمات العامة أو الامتناع عن توفيرها لهم له آثار سلبية على رفاه الناس. وقد أفاد 13 بالمائة من الكينيين ممن واجهوا مشاكل في مجال العدالة في السنوات الأربع الماضية أنهم فقدوا وظائفهم نتيجة لذلك .

يمكن أن تكون الآثار الصحية خطيرة ومستدامة. فقد تبيّن أن المشاكل المتعلقة بالديون تؤدي إلى تفاقم انتشار الامراض النفسية. ويمكن للخلافات الأسرية أن تسبب ضررًا دائما يؤثّر على السلامة الجسدية والعقلية سواء للأشخاص الراشدين أو للأطفال. ونجد أن اثنين من كل خمسة كنديين يطلبون استشارة طبية من مقدمي الرعاية الصحية بسبب الإجهاد أو الأذى العاطفي الناجم عن مشكلة قانونية يواجهونها. ويعاني واحد من كل ثلاثة نيجيريين تقريبًا من أمراض مرتبطة بالضغط النفسي نتيجة لصراعاتهم القانونية.

كما يقوض الظلم دعائم المجتمعات ويتسبب في عزلتها. وهو يستنفذ ثقة المواطنين، ويضر بالاقتصادات المحلية، ويقلّص قدرتها على التكيّف. ويتفاقم الضرر عندما لا يتمكّن الناس من اللجوء إلى مؤسسات العدالة طلبا للمساعدة. فعندما يتّسم النظام القضائي بالفشل والتعسّف، فهذا من شأنه أن يضاعف من الشعور بالضيم الذي ينشأ لأسباب أخرى. هذا يمكن أن يؤلّب المجتمعات بعضها على بعض أو ضد السلطات.

التكاليف تثقل كاهل المجتمعات والاقتصادات

بالنظر إلى حجم فجوة العدالة، فليس من المستغرب أن تُلحق التأثيرات المحلية الضرر بمجتمعات بأكملها.

في البلدان التي تواجه فيها النساء مستويات عالية من الإقصاء وانعدام الأمن والظلم، تحاصر التنمية البشرية بالمعوقات، وينخفض دخل الفرد، وتضعف القدرة التنافسية الوطنية.

من خلال الدفع نحو الإقصاء وتأجيج المظالم، يزيد الظلم من خطر عدم الاستقرار السياسي والصراع العنيف كما حصل في الربيع العربي. وهذا النوع من الأزمات يكون لها تأثير كبير على الآفاق طويلة الأمد لأي بلد، مما يؤدي إلى عكس مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويزيد من مخاطر زعزعة الاستقرار. فالبلدان التي عرفت انتهاكات لحقوق الإنسان حتى عهد قريب هي أكثر عرضة من غيرها لأن تشهد صراعات عنيفة. فالبلدان التي سبق لها أن مرّت بحروب أهلية تكون أكثر عرضة من غيرها لتجربة مماثلة.

والعنف عادة يعوق الاستثمار والنمو. فبعد أن عرفت تونس انتعاشة إقتصادية خلال السنوات الخمس السابقة، انكمش الاقتصاد التونسي في السنتين التي تلت وفاة محمد البوعزيزي. وتخسر المكسيك خُمس ناتجها المحلي الإجمالي بسبب أعمال العنف، ومن المرجح أن تكون التكاليف مماثلة في البلدان الأخرى المتشابهة في مستويات العنف على الصعيد العالمي، تفيد تقديرات معهد الاقتصاد والسلام بأن الصراع يكلف العالم **12.4**٪ من إجمالي الناتج المحلي السنوي، أو ما يعادل **1,988** دولارًا للفرد الواحد في السنة.

"عندما الفقراء ليس لديهم حق الوصول إلى الممتلكات، إلى العمل و إلى الحقوق التجارية ، من المستحيل عليهم الخروج من فقر."

إن انتشار الظلم الذي تواجهه النساء والأطفال له أثر أوسع. ففي البلدان التي تعاني فيها النساء درجة عالية من الإقصاء وانعدام الأمن والظلم، تُحاط التنمية البشرية بالمعوقات، وينخفض دخل الفرد، وتكون القدرة التنافسية الوطنية أضعف. فعندما لا يتم حماية حق المرأة في ملكية الأراضي، فهناك ضرر سيلحق سبل كسب العيش لهنّ ولأسرهن. كما يكلف زواج الأطفال الاقتصاد العالمي مليارات الدولارات سنويًا من خلال الآثار التي يُخلّفها على النمو السكاني. كما أنّ الظلم المسلّط على النساء والأطفال قد يأتي بنتائج أسوأ ما عليه الحال عند الاستثمار في الرأس المال البشري في مجال التعليم وغيره من المجالات.

كما أن انتهاك الحقوق الأخرى مُكلف أيضا. فالعبودية الحديثة - التي تم تحديدها في الفصل الأول على أنها أحد أبعاد الظلم الشديد - تُكلّف الاقتصاد العالمي من **4.4** إلى **5.7** مليار دولار سنويًا.

لدينا بعض الأدلة لإجراء تقييم كمّي للتكلفة الإجمالية لمشاكل العدالة اليومية. في كندا، تُكلّف المشاكل في المادة المدنية والإدارية الدولة **74** مليون دولار إضافية تُصرف في شكل نفقات على الرعاية الصحية، **و 248** مليون دولار في شكل مساعدات اجتماعية، و **450** مليون دولار في شكل مرافقة إضافية في العمل. وخلُصت دراسة أجرتها منظمة مشروع العدالة العالمية أن التكلفة الإجمالية لمشاكل العدالة تصل إلى **2** بالمائة على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي في خمسة من بين سبعة بلدان منخفضة الدخل شملتها الدراسة، حيث يُعدّ فقدان الوظائف والدخل من بين الأسباب الرئيسية المساهمة في ذلك. وتصوّب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بالاعتماد على البيانات المستمدة من الدراسات الاستقصائية حول الاحتياجات القانونية، تركيزها على الأشخاص الذين صرّحوا بأنهم أنفقوا أموالاً على حل مشاكل قانونية، أو تضرّروا صحّيا، أو اضطروا إلى التغيب عن العمل أو فقدوا وظائفهم. وتفيد تقديرات المنظمة بأن معدّل تكلفة فئات التأثير الثلاث يتجاوز **1** بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في **17** دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي شملتها الدراسة .

كما أن أشكال الظلم الأخرى لها آثار سلبية على إمكانات الدولة. فعندما لا يحصل الفقراء على حقوقهم المتعلقة بالملكية أو الشغل أو الأعمال التجارية، يستحيل عليهم شق طريقهم والتخلص من الفقر فعندما يُضطرّون الى دفع رسوم عالية أو رشوة المسؤولين للحصول على وثائق الهوية وغيرها من الوثائق، يتفاقم مستوى الفقر. ونجد أنّ معدلات الفقر بين العاملين في القطاع الموازي أعلى منها بين العاملين في القطاع الرسمي. كما أن البلدان التي يصعب فيها إبرام الاتفاقات وإنفاذها يكون اقتصادها أضعف وأسواق الائتمان فيها أقل تطوراً والمؤسسات الصغرى أقل عدد .

فوائد الاستثمار في قطاع العدالة

تُظهر مجموعة متزايدة من الأدلة أن الإنفاق على العدالة التي محورها الإنسان يمكن أن يحقق عائدًا مرتفعًا لفائدة الاستثمار.

يوفر الاستثمار في قطاع العدالة مجموعة من الفوائد، بما في ذلك تقليل مخاطر اندلاع الصراعات وعدم الاستقرار، وزيادة القدرة على الحد من المشاكل اليومية في مجال العدالة وحلها، وتتيح آفاقا أفضل للنمو والرخاء.

هناك عوائد أخرى يمكن جنيها من إعادة توجيه نفقات العدالة غير المجدية نحو مجالات تدخل أخرى ترتكز على أدلة لما هو صالح.

تقليل مخاطر الصراع وعدم الاستقرار

تلعب أنظمة العدالة المنصفة والناجعة دورًا حيويًا في الحد من مخاطر الصراع العنيف. شددت الدراسة الرائدة "مسارات لتحقيق السلام" التي أعدتها الأمم المتحدة بالاشتراك مع البنك الدولي على أهمية منع الصراع باعتباره "استراتيجيه أرشد وأنجع من حيث التكلفة بالنسبة للبلدان المعرضة لخطر العنف، وكذلك للمجتمع الدولي" .

ليس من الممكن قياس تأثير إقامة العدل بشكل منفصل عن تقليص مخاطر الصراع (وبالنظر إلى الحاجة إلى وضع استراتيجيات متكاملة لمنع الصراع، فإن مثل هذا التصنيف لن يكون ذا فائدة ترجى). ولكننا نتوقع عندما تتعزّز قدرة أي دولة في تمكين القضاء من الاضطلاع بوظائفه الأساسية وإتاحة الوصول إلى العدالة بشكل أكبر فذلك سيعود بفوائد مماثلة لتلك التي تُجنى من خلال عملية الوقاية ككل. ويشير السيناريو المحافظ في تقرير "مسارات لتحقيق السلام"، إلى أن كل دولار يُستثمر في قطاع العدالة يَظهر أثره في توفير **16** دولارًا من النفقات على الأقل بسبب تقليص مخاطر الصراع.

ويمكننا أيضًا قياس التأثيرات من حيث إنقاذ الأرواح. لقد أُنشئت اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا لمكافحة إفلات قوات الأمن غير القانونية والتنظيمات السرية ذات الطابع الأمني من العقاب. كما ساعدت في مكافحة الفساد وتعزيز قدرة الجهاز القضائي. وتفيد تقديرات مجموعة الأزمات الدولية أن عمل اللجنة أدى إلى انخفاض في جرائم القتل بنسبة **5** في المائة بالمقارنة مع مجموعة مراقبة في البلدان المجاورة، مما أدى إلى إنقاذ أرواح نحو **5000** شخص في غضون عشر سنوات. وقد ساهمت الإصلاحات التي شملت المؤسسات، وتطوير آليات التحقيق، وإقامة الشراكات القوية بين الجهات الفاعلة في مجال الأمن والقضاء، وزيادة الثقة في النظام، في زيادة مستوى السلامة.

〉 إن وجود نظام ناجع لمنع الصراعات العنيفة من شأنه أن يوفر للاقتصاد العالمي ما قدره 70 مليار دولار في السنة.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد الى أن الحكومات ليست وحدها المستفيدة من الاستثمار في أنظمة العدالة. فبالنظر إلى سلاسل التوريد الحديثة ذات الطبيعة المترابطة على الصعيد العالمي، نجد أن هناك مسوغات تشجع على استثمار القطاع الخاص في مجال العدالة، لا سيما بالنسبة للأطراف الذين يتورطون في انتهاكات حقوق الإنسان. ويُذكر، على سبيل المثال، أن العديد من الشركات متعددة الجنسيات تأذت سمعتها بشكل كبير عندما تم اكتشاف تورّطها في تجارة الرق المعاصر من خلال ممارستها عبر سلاسل التوريد الخاصة بها. وقد فقدت شركات أخرى عدد من حرفائها وانخفض سعر أسهمها بعد الكشف عن فشلها في رعاية العمال أو استغلالهم للموارد الطبيعية في الدول التي تعاني من ضعف سيادة القانون .

وهناك فوائد أوسع وراء درء هذه المخاطر. فوفقًا لتقرير استعراضي أُجري مؤخّرا، فإن الشركات التي تستثمر في الحقوق الاجتماعية وحقوق العمال "عادة ما تحقق نجاحًا أكبر ومستويات أعلى من الإنتاجية والابتكار، ويمكنها تأمين الإمدادات من سلع وخدمات على نحو أكثر قابلية للتنبؤ بها، وتعزيز استبقاء العمال وتحفيزهم بشكل أفضل، وإحداث أنظمة قوية تكفل إبلاء العناية الواجبة والمراقبة ".

زيادة القدرة على الوقاية من المشاكل اليومية في مجال العدالة وحلّها

إن معالجة المشاكل اليومية في مجال العدالة تحقق فوائد كذلك.

تتمثل الخطوة الأولى في تحويل الاستثمارات بعيدًا عن السياسات غير الناجعة أو التي تؤدي الى نتائج عكسية. الا أن العديد من المقاربات الشائعة والتي يقال أنها "صارمة تجاه الجريمة" أثبتت، خلافا لذلك، أنها فاقمت معدلات الجريمة. وقد ثبت أن برامج "الخوف أساس السلوك الجيّد" حيث يتم أخذ الشباب المعرضون للمخاطر في جولة داخل عدد من السجون قد أسهمت هي الأخرى في زيادة معدلات الجريمة كما أثبتت المقاربات التي أدت إلى حدوث اكتظاظ شديد في عدد النزلاء بالسجن ضررها أكثر من نفعها. ويُذكر في هذا الصدد أن أكثر من عشرة ملايين شخص في مختلف أنحاء العالم يقبعون في السجون، ونجد أن نحو **30** في المائة منهم ينتظرون عرضهم على المحاكمة ومع ذلك، لا توجد أدلة تُثبت أن أحكام السجن الطويلة لها تأثير ردعي فقد كان لهذه السياسات التأثير البالغ على فئة الشباب أكثر من الفئات الأخرى. فوفقًا لبعض الدراسات، هناك أكثر من مليون طفل مسلوبي الحرية. وهذا بالنسبة للكثيرين، يسبب ضررًا لا يمكن إصلاحه.

3 مليون
الناس ينتظرون الحكم

7 مليون
الناس المحكوم عليهم

ارتفع عدد نزلاء السجون في العالم إلى عشرة ملايين - وهو ما يستنزف حصة متزايدة من الميزانيات المخصصة لقطاع العدالة.

هذا لا يعني أن كافة نفقات العدالة الجنائية بمفهومها "التقليدي" غير ناجعة. حيث يشير تقرير تضمّن تحليلا مقارنا ل **26** ولاية برازيلية إلى أن زيادة ما نسبته **1** في المائة من الإنفاق المخصّص للشرطة يمكن أن يؤدي إلى انخفاض بنسبة **0.4** في المائة في معدّلات جرائم القتل ولكن في نفس الوقت، تُظهر الدراسة أنه من المرجح أن تعزّز الموارد الإضافية في معدل السلامة إذا كانت مصحوبة بتدابير ترفع الكفاءة والمساءلة، وإذا كانت موجهة نحو استراتيجيات الوقاية المستهدفة التي "تستند الى الأدلة العلمية لتقييم التأثير – ويستحسن أن يكون ذلك بتحليل التكلفة مقابل العائد - بدلاً من الحدس" وفي الولايات المتحدة، نجد أكثر من نصف مليون شخص في السجن يمكن إطلاق سراحهم دون إلحاق ضرر كبير بالأمن العام. هذا من شأنه أن يوفر على البلاد ما قدره **20** مليار دولار في السنة.

إلا أنه وفي الوقت نفسه، ثبُت أن جهود الوقاية الاستباقية التي تستهدف "الأماكن والأشخاص والسلوكيات عالية الخطورة" تساهم في الحد من الجريمة. فالمحاكم المختصة، مثل محاكم المخدرات، تقلل من حالات العود الى الجريمة ويمكن أن توفّر على أجهزة العدالة الجنائية آلاف الدولارات لكل قضية. كما تؤدي مقاربات العدالة التصالحية إلى زيادة رضا الضحايا، والتقليل من تكرار ارتكاب الجرائم، وتكون ناجعة من حيث التكلفة عندما يؤخذ في عين الاعتبار طيف واسع من المنافع التي يستفيد منها الضحايا والمجتمع. كما يمكن أن تساعد برامج إعادة الاستثمار في قطاع العدالة - حيث يتم إنفاق الوفورات التي تحقّقت من تخفيض الإنفاق على السجون بالشراكة مع المجتمعات المحلية - في استعادة الثقة بين الجهات الفاعلة في مجال العدالة والمجتمعات المحلية، مع إحداث آثار إيجابية على الوقاية من الجريمة.

يمكن حل المزيد من المشاكل في المادة المدنية والإدارية إذا تم توجيه الموارد بعيدًا عن إجراءات الخصومة غير الضرورية إلى مقاربات أخرى تتيح حلولا للمشاكل على نطاق واسع. وتعتبر الوسائل البديلة لحل النزاعات، مثل الوساطة، أسرع وأنجع من حيث التكلفة مقارنة بإجراءات التقاضي. ويذكر في السياق نفسه، أن كل نزاع يتوّج بتسوية من خلال برنامج وساطة مجتمعي في النيبال يكون أقل تكلفة ب **28** في المائة من إجراءات التقاضي في قطاع القضاء الرسمي. أما في كندا والولايات المتحدة، تستغرق مدة تسوية الدعاوى المدنية المحالة على الوساطة خمسة أشهر أقل من إجراءات التقاضي وأقل تكلفة بما قدره **16000** دولار .

إن تحقيق العدالة وجعلها أقرب الى الناس هو أمر ناجع من حيث التكلفة، الأمر الذي يسمح بالتدخل المبكر وتوفير وقاية أكثر فعالية أو تهدئة النزاعات. وقد خلُصت دراسة تناولت برنامج توسيع فرص الوصول إلى المحاكم القروية في بنغلاديش أن نسبة الفائدة إلى التكلفة تراوحت بين **16:1** و **18:1**، استنادا الى معدل الخصم المطبّق. في عام **2017**، وفر "مكتب إسداء المشورة للمواطنين" المرافقة القانونية لأكثر من مليوني شخص في حل مشاكلهم القانونية من خلال الدعم المباشر المقدم لهم أو عبر الإنترنت .وقد بلغت نسبة الأشخاص الذين تمكّنوا من حلّ مشاكلهم سبعون بالمائة، وقال **80** بالمائة من المنتفعين بخدمات المكتب أن الاستشارات المقدمة لهم حسنت حياتهم. كما تجدر الاشارة إلى أن مقابل كل دولار يتم استثماره في خدمة المواطنين، يوفّر المكتب ما قدره **2.40** دولار من المدّخرات لفائدة الحكومة و**14.50** دولار من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية أوسع نطاقا.

"يمكن أن تساعد برامج إعادة الاستثمار في قطاع العدالة - حيث يتم إنفاق الوفورات التي تحقّقت من تخفيض الإنفاق على السجون بالشراكة مع المجتمعات المحلية - في استعادة الثقة بين الجهات الفاعلة في مجال العدالة والمجتمعات المحلية، مع إحداث آثار إيجابية كبيرة على منع الجريمة."

ويقع الأثر الأكبر للاستثمار في العدالة التي محورها الناس على أكثر أفراد المجتمع فقرا وحرمانًا. إذ يوفر مقدّمي الاستشارة المجتمعية الذين يعملون في المجتمعات المهمشة تاريخياً في جنوب إفريقيا عائداً قدره **6** دولارات لكل دولار يتم استثماره. كما إن تقديم الاستشارة القانونية لذوي الدخل المحدود المهدّدين بفقدان سقف البيت الذي يؤويهم, يوفر على مدينة نيويورك **320** مليون دولار سنويًا. في أستراليا، بلغت نسبة الفائدة إلى التكلفة **1:18** في المراكز القانونية المجتمعية، التي تقدم الاستشارة والخدمات القانونية للفئات المحرومة.

تحرير القدرات الاقتصادية للمجتمعات الأكثر عدلاً

يسلط تقريرنا التحليلي حول فجوة العدالة الضوء على القدرات البشرية المهدورة بسبب الافتقار إلى وثائق هوية قانونية، أو عدم كفايتها، أو غياب أي حماية قانونية أخرى.

يجب إرساء نظام تسجيل مدني فعال لتسجيل المواليد والوفيات والزواج وإحصائيات الحالة المدنية الأخرى. إذ يعد تسجيل المواليد مكونًا أساسيًا للهوية القانونية، الا أنه يمكن إثبات هوية البالغين الذين لم يتم تسجيلهم بدفتر ترسيم الولادات. كما ثبُت أن الاستظهار بالوثائق الصحيحة في حد ذاته يساهم في تحسين الوضع الصحي للناس. كما يسمح للحكومات بتخصيص الخدمات لطالبيها، واستهداف التحويلات النقدية وإعداد برامج الحماية الاجتماعية الأخرى بشكل أكثر فعالية، بالإضافة الى جمع الضرائب، واستئصال الفساد، وتقييم آثار السياسات المتّخذة .

يعد تعزيز وتوضيح حقوق الأراضي أمرًا حيويًا لمنع الصراع، ولكنه أيضًا يطلق العنان لإمكانات الناس الاقتصادية. فمنح سندات الملكية يُشعر الناس بالأمان في منازلهم أو في مكان عملهم، ويساعدهم على الحصول على القروض ومباشرة الأعمال التجارية أو تنميتها. ويذكر أن عديد الدراسات بينت الآثار الإيجابية لتعزيز حقوق الملكية على النمو الاقتصادي. كما تساهم الأساليب المبتكرة، مثل استخدام تقنيات الهاتف المحمول والنظام العالمي لتحديد المواقع في رسم خرائط بيان الحدود والاتفاق على الملكية مع المجتمعات المحلية، وأثره في خفض تكاليف تسجيل الحقوق المتصلة بملكية الأراضي بشكل سريع .

أظهر تقرير استعراضي لـ **13** مشروعًا لتمليك الأراضي في أوروبا وآسيا الوسطى بتمويل من البنك الدولي أن العوائد على الاستثمار بلغت **122** بالمائة. وتفيد التقديرات أن "الفوائد قصيرة الأجل وطويلة الأجل للاقتصاد من كل عملية تسجيل تبلغ **16** دولارًا أمريكيًا. بعبارة أخرى، يؤدي تسجيل مليون عقار في المنطقة إلى فوائد اقتصادية تقدر بما يفوق **16** مليون دولار أمريكي في البلد المستهدف". في غضون ذلك، تكسب النساء في تنزانيا أكثر من أربعة أضعاف من الأرباح عندما يعشن في منطقة تكفل حقوقهن في ملكية الأرض.

$150 - $600

الدول الغنية

$ 5

دول نامية

تكلفة منح الشخصية القانونية من قبل شخص

أسفرت المبادرات التي تشجع على إدماج التجارة الموازية في الاقتصاد الرسمي نتائج متباينة. بالنسبة للشركات، تشمل مزايا إضفاء الطابع الرسمي الوصول إلى التمويل، وإضفاء الطابع الرسمي على العقود التجارية، والحد من المسؤولية، وتحسين الأمن المادي، والوصول إلى الإعانات الحكومية وبرامج التدريب. بالنسبة للحكومات، تشمل الفوائد زيادة في الإيرادات الضريبية، وتقليص تكاليف حفظ الأمن، والحصول على كمية متزايدة من المعلومات لأغراض السياسة الاقتصادية، والقدرة على قياس أداء الاقتصاد بدقة أكبر. وخلصت دراسة أجريت في فيتنام أن الشركات التي انتقلت إلى القطاع الرسمي شهدت زيادة كبيرة في الأرباح كما أدى برنامج الحكومة البرازيلية الذي يشجع على إضفاء الطابع الرسمي عبر توظيف ضرائب منخفضة ومبسطة إلى زيادة عدد الشركات المسجّلة وزيادة أرباح تلك الشركات بشكل كبير.

ومع ذلك، فإن الجهود المبذولة في العديد من البلدان للضغط على الشركات لأحداث نقلة باتجاه ممارسة النشاط الرسمي اعتمدت على القسر. وغالبًا ما يكون لهذه الجهود تأثير سلبي، وخاصة على الفقراء. وقد يكون إتباع نهج تدريجي أكثر فعالية، بأن تتخذ الشركات التي تمارس نشاطا غير رسمي خطوات صغيرة نحو الانخراط الكامل في النشاط الرسمي مقابل حوافز تمنح لها في كل مرحلة من مراحل الاندماج - بدءًا من الحصول على التراخيص والتصاريح، على سبيل المثال، والانتقال مع توسّع الشركة نحو توظيف ضرائب على المبيعات والتسجيل وانتهاء بفرض ضرائب على الايرادات ويحتاج صانعو السياسات إلى الاستجابة للأوضاع القائمة، ومتابعة ما إذا كان النهج الجديد يحقق نتائج من حيث إتاحة فرص متزايدة وتعزيز العدالة.

تمويل مشروع العدالة للجميع

استعرض هذا الفصل المسوغات القوية التي تبرر الاستثمار في قطاع العدالة، من حيث تخفيض تكلفة الظلم وزيادة الفوائد التي تُجنى من تحقيق العدالة للجميع.
ولكن كم سيُكلّف سد فجوة العدالة - لتلبية احتياجات العدالة اليومية للناس بطريقة يسهل الوصول إليها وبتكلفة معقولة؟

تكلفة إتاحة العدالة للجميع

للإجابة على هذا السؤال، كلفت فريق العمل حول العدالة معهد التنمية لما وراء البحار بوضع التقديرات الأولية للتمويل اللازم لتوفير مستوى الوصول الأساسي إلى خدمات المرفق القضائي .

ويستند التحليل الى المنهجيات المستخدمة لحساب تكلفة توفير الخدمات الأساسية في مجال الصحة والتعليم في الخطوط الأمامية خلال حقبة الأهداف الإنمائية للألفية. كما يذهب التقرير الذي أعدّه معهد التنمية لما وراء البحار لفائدة مجموعة العمل، "إذا أُريد للهدف رقم 3.16 أن يتحقق، يحتاج قطاع العدالة اللحاق بشكل عاجل بقطاعات الخدمات الأخرى من حيث الطموح والحجم والمقاربة".

هذه هي التقديرات الأولية لتكلفة تحقيق هدف التنمية المستدامة 3.16. وقد جرى تعزيز التقديرات لاحتياجات التمويل الخاصة بالتعليم والصحة بمرور الوقت. وعلى نفس المنوال، ينبغي البناء على هذه الأرقام الأولية الخاصة بالعدالة مع إجراء مزيد من البحوث والتحليلات. وقد أدرج معهد التنمية لما وراء البحار المكونات التالية لتوفير الخدمات الأساسية لمرفق العدالة في الخطوط الأمامية:

- توفير الاستشارة والمساعدة والتمكين القانوني في المجتمعات المحلية من قبل المساعدين القانونيين أو المحامين أو مراكز الاستشارة القانونية أو النقابات أو مجموعات المناصرة.
- مؤسسات العدالة الرسمية التي تؤدي دورًا في الخطوط الأمامية في حل النزاعات والخلافات ومعالجة المظالم، بما في ذلك المحاكم الدنيا والشرطة المجتمعية وسلسلة العدالة الجنائية.
- الآليات البديلة لحل المشاكل القانونية وتسوية الخلافات والنزاعات، والشكاوى، مثل الوساطة المجتمعية، والمحاكم التقليدية، وأمناء المظالم.
- الآليات التي تعمل على تحسين مساءلة الجهاز القضائي عن الخدمات التي يقدمها للأفراد والمجتمعات المحلية، والتي تكافح الفساد وسوء المعاملة.

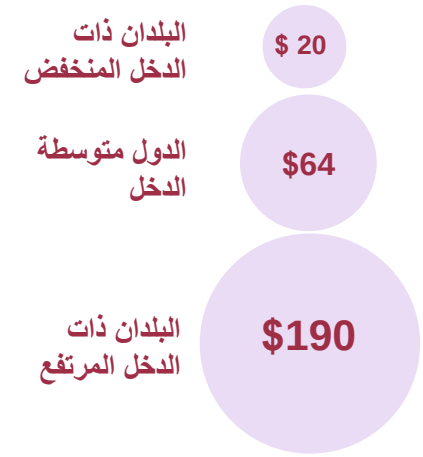

تشير التقديرات أن كلفة إتاحة الوصول إلى الخدمات الأساسية للعدالة تقدر ب 20 دولارًا سنويًا في البلدان منخفضة الدخل، و64 دولارًا في البلدان المتوسطة الدخل و190 دولارًا في البلدان ذات الدخل المرتفع.

لوضع هذه الأرقام في سياقها، فإن توفير التعليم الابتدائي والثانوي الشامل في البلدان منخفضة الدخل يكلف 41 دولارًا للشخص الواحد سنويًا، في حين تبلغ تكاليف الرعاية الصحية الأساسية الشاملة على الأقل 76 دولارًا للفرد الواحد في السنة .

وتقع معظم هذه التكاليف على مسؤولية مؤسسات العدالة الرسمية. وهذا يؤكد أهمية تأمين الحصول على عائد مما يتمّ إنفاقه من مال في النظام الرسمي من خلال تعزيز النجاعة، والحد من الفساد، والانتقال إلى اعتماد المقاربات القائمة على الأدلة في التصرف في الموارد.

تعدّ تكاليف التمكين القانوني والمقاربات غير الرسمية أقل من غيرها. ولئن كان هناك حاجة إلى إجراء مزيد من الدراسات في هذا المجال، فعلى ما يبدو أنها تمثل أقل من 10 في المائة من إجمالي التكاليف في كافة البلدان بمختلف مستويات دخلها. ففي المناطق ذات الدخل المنخفض، تشير تقديراتنا الى أن الكلفة تقدّر بدولار واحد فقط لكل فرد إذا ما تمّ اعتماد هذه المقاربات على نطاق واسع وإلى الحد الأدنى المطلوب. ويتماشى هذا مع الرسالة الرئيسية التي يدعو لها هذا التقرير – الا وهي أنه بالنظر إلى حجم فجوة العدالة، تحتاج البلدان إلى الاستثمار في مقاربات بديلة يمكن أن تتيح الوصول إلى العدالة على نحو ناجع من حيث التكلفة وعلى نطاق واسع.

من الصعب تحسين المساءلة في قطاع العدالة. ولكن حيثما توجد الإرادة السياسية للقيام بذلك، فإن آليات تعزيز المساءلة يمكن أن تُأمّن مردود جيد لما ينفق من مال. وتقدر تكلفتها بنحو 1.50 دولار في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وأعلى بقليل في البلدان الغنية. وتشجع هذه الآليات القطاع الرسمي على تقديم قيمة أفضل مقابل الإنفاق. كما يمكنها المساعدة في تحسين المعايير وضمان الاتساق عند استخدام مقاربات بديلة، مما يفسح المجال لمد الجسور بين أنظمة العدالة الرسمية وغير الرسمية.

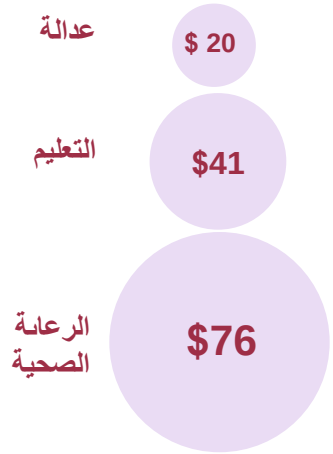

العدالة التكلفة للفرد الواحد في السنة (في المناطق ذات الدخل المتدني)

كما تناول هذا التقرير بتحليل فيما ما ينفقه الأشخاص من أموالهم عند سعيهم لتحقيق العدالة، بالاعتماد على الدراسات الاستقصائية التي أجراها معهد لاهاي للابتكار القانوني في البلدان منخفضة الدخل حيث تبلغ النفقات التي يدفعها الناس من مالهم الخاص لتغطية الخمس احتياجات قانونية الأكثر إلحاحا ما قدره 5 دولارات للفرد الواحد في السنة، و10 دولارات في البلدان ذات الدخل المتوسط و20 دولارًا في الأماكن ذات الدخل المرتفع. وتمثل هذه النفقات ربع تمويل العدالة في المناطق ذات الدخل المنخفض (وحوالي 10 في المائة في الأماكن ذات الدخل المرتفع) وعندما يكون التمويل العام شحيحًا، يجب توجيه المساعدة القانونية والخدمات الأخرى بشكل محكم لمساعدة من هم أقل قدرة على تحمل تكاليف تحقيق العدالة كما ستكون هناك حاجة إلى آليات مساءلة قوية لضمان حصول عامة الناس على خدمات ذات قيمة مقابل الأموال التي ينفقونها.

هل يمكن تحمل تكلفة العدالة للجميع؟

من الصعب الجزم بالقدرة على تحمل تكاليف العدالة بسبب ندرة البيانات المتاحة والاختلاف في طريقة احتساب اعتمادات الميزانية المخصصة للعدالة بين بلد وآخر. إذ لا يوجد مصدر واحد للمعلومات يمكن الرجوع إليه لمعرفة إجمالي الميزانيات المخصصة لقطاع العدالة في مختلف البلدان.

بينما نعلم أن الإنفاق على الأمن يُخصص له عادةً حصة كبيرة من الميزانية العامة على المستوى الوطني، وتبعا لذلك سيكون من الصعب تفصيل المبلغ الصغير نسبيًا الذي يتم إنفاقه على مقاربات العدالة التي محورها الأشخاص والتي يوصى بإتباعها في هذا التقرير على وجه الدقة من بقية النفقات.

البيانات الدولية الموحدة المتعلقة بالنفقات على نظام العدالة الجنائية متاحة إلا أنها تعود إلى عقدين من الزمن. في عام 1997، أنفق العالم ما يعادل 570 مليار دولار بسعر اليوم على نظام العدالة الجنائية. فقد تمّ صرف 62 في المائة من هذا المبلغ لحفظ الأمن، و18 في المائة على المحاكم، و17 في المائة على السجون، و3 في المائة خصّصت للملاحقات القضائية. وفي مطلع القرن الحالي، أشارت تقديرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن الحكومات كانت تنفق 1 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على الشرطة، لكن بعض البلدان كانت تنفق أربعة أضعاف ذلك المبلغ.

قدّم تقرير استعراضي أجراه بنك التنمية للبلدان الأمريكية حديثا رؤية معمقة لأنماط الإنفاق في أمريكا اللاتينية. فقد أشار الى أن دول المنطقة تنفق ما معدله 5.4 في المائة من الميزانيات الحكومية على الأمن والعدالة. وقد تراوح نصيب الفرد من الإنفاق الإجمالي في عام 2015 من 32 دولارًا إلى 583 دولارًا. كما زاد الإنفاق بمقدار الثلث بين عامي 2008 و2015، حيث تضاعف في بعض البلدان. وتعكس هذه الزيادة إلى حد كبير الضغط السياسي باتجاه اعتماد مقاربات عِقابية، مع تبني الحكومات لتكتيكات شديدة الوضوح لإظهار أنها "صارمة في مواجهة الجريمة". وبالنسبة للأشخاص الذين يعتقدون أنه يمكن استحداث طرق أكثر ذكاء للإنفاق على العدالة، فالتحدي المهم أمامهم هو جعل هذا النوع من الإنفاق أكثر جاذبية من الناحية السياسية.

وتتولّى المفوضية الأوروبية لكفاءة العدالة التابعة لمجلس أوروبا متابعة إنفاق أعضائه على نظام العدالة، والذي يشمل نفقات الجهاز القضائي (المحاكم، والنيابة العمومية، والمساعدة القانونية) بالإضافة إلى المكونات الأخرى، مثل إدارة السجون والمراقبة الادارية، وعدول الاشهاد، ومعاهد الطب الشرعي، والإدارات الخاصة بالأحداث أو اللاجئين وطالبي اللجوء. كما أن الأرقام الصادرة عن المنظومة القضائية غير قابلة للمقارنة بسهولة، في ظل وجود العديد من التباينات في ما تدرجه الدول في ميزانياتها. وقد خلُصت المفوضية الى أن النفقات تتراوح بين 0.3 في المائة و 4.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويُترجم هذا إلى نفقات تتراوح بين أقل من 15 دولارًا إلى ما يقارب 900 دولار للفرد الواحد حسب البلد. في المعدّل، يتم إنفاق. ما نسبته 2.1 في المائة من الإنفاق العام على نظام العدالة في البلدان المشمولة بالتقرير التحليلي.

بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، ليس هناك سوى القليل من البيانات المتاحة عن النفقات المخصّصة للعدالة، لكننا نعلم استنادا للتقارير الاستعراضية التي أجرتها الأمم المتحدة والبنك الدولي لعدد قليل من البلدان أن الإنفاق يمكن أن يكون منخفضًا للغاية.

وتبدو هذه الأرقام ضئيلة أمام مبلغ 44 مليون دولار الذي ينفقه المجتمع الدولي على الأمن ومبلغ 1.5 مليار دولار على حفظ السلام في البلاد. وبذلك يتحمل الأفراد عبئًا ثقيلًا لتمويل قطاع العدالة - في المنطقة الصومالية التي تشمل مقديشو، تبلغ كلفة إقامة الدعوى في نزاع عقاري عادي ما قدره 150 دولارًا للقائم بها. والوضع في ليبيريا مماثل من حيث تفاوت الموارد. فقد تم استثمار ما قدره 1.5 مليون دولار لتشييد أكواخ السلام، وهو برنامج ناجع من حيث التكلفة حيث تتولى النساء التوسّط في النزاعات المحلية، مقارنة بالميزانية الوطنية التي خصصت 95 مليون دولار لقطاع العدالة و10 مليارات دولار لعمليات حفظ السلام والمساعدات الخارجية .

"يعيش ملياري شخص في بلدان لا تستطيع حتى تحمل نصف تكلفة الخدمات الأساسية. وهذا يشمل جميع البلدان منخفضة الدخل و 40 في المائة من البلدان ذات الدخل المنخفض الى متوسط ."

يدعم التقرير التحليلي الذي أعدّه معهد التنمية لما وراء البحار لفائدة مجموعة العمل الرأي القائل بأن العديد من البلدان الفقيرة ستواجه أسئلة حول قدرتها على تحمل التكاليف ويستند هذا أيضًا الى ما خلصت إليه الدراسات التي أجراها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حيث يضع تقديرات للحد الأقصى للموارد التي يمكن للبلدان توقّع تعبئتها من العائدات الضريبية. ويستخدم 4 في المائة من إجمالي الإنفاق العام المخصص لنظام العدالة كمعيار، وذلك بناءً على أنماط الانفاق السابقة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

بناءً على هذا المعيار، تستطيع البلدان ذات الدخل المرتفع تغطية النفقات المقترحة التي تقدّر ب 190 دولارًا للفرد الواحد لتأمين العدالة الأساسية، نظرًا لأن هذا يعادل 2 في المائة فقط من الإيرادات الحالية. كما تخصص هذه البلدان حاليًا 4.6 في المائة من هذه الإيرادات كمعدل لتمويل الجهاز القضائي بوجه عام (والذي يشمل أيضًا محاكم أعلى درجة والجوانب الأخرى التي لا تؤخذ في الاعتبار في حساب تكلفة الوصول إلى العدالة الأساسية من قبل معهد التنمية لما وراء البحار). ومع ذلك، قد تجد البلدان ذات الدخل المتوسط الأمر أكثر صعوبة. وسيتعين عليها تخصيص ما نسبته 6.2 في المائة من إيرادات الضرائب فقط لتوفير العدالة الأساسية، وهذه الاعتمادات تتجاوز بكثير معيار 4 في المائة.

من ناحية أخرى، ستحتاج البلدان منخفضة الدخل إلى إنفاق 20 في المائة من إجمالي الإيرادات الحكومية في الوقت الراهن. وفرضا لو تولت الحكومات مضاعفة الضرائب التي يتم تحصيلها على النحو الموّصى به في الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإن نسبة التكاليف ستظل يغطيها ما نسبته 17٪ من العائدات الضريبية لتلك الدول. مثل هذا المستوى من الإنفاق غير ممكن، لأنه سيضغط على الإنفاق المرصود لغير ذلك من المسائل الوطنية المشروعة ذات الأولوية مثل قطاعي الصحة والتعليم. وقد خلص معهد التنمية لما وراء البحار إلى أن ملياري شخص يعيشون في بلدان لا تستطيع حتى تحمل نصف تكلفة الخدمات الأساسية، تمّ إبقاء معيار الإنفاق أقل من 4 في المائة المشار إليه. وهذا يشمل جميع البلدان منخفضة الدخل و40 في المائة من البلدان ذات الدخل المنخفض الى متوسط.

وفيما يتعلق بالهوية القانونية، لدينا فهم جيد نسبيًا للتكاليف في هذا المجال. حيث تشير تقديرات البنك الدولي في هذا الصدد، أن كلفة تعميم نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في 73 دولة نامية تبلغ 3.8 مليار دولار . وتبين أن هذا لا يمكن تغطيته من عائدات الضرائب المحلية، وثمة حاجة إلى الحصول على تمويل سنوي إضافي قدره 199 مليون دولار من مصادر دولية خارجية. ومع ذلك، فإن تكاليف توفير الهوية القانونية في انخفاض بفضل توفر التكنولوجيا الرقمية، مما يزيد من القدرة على تحمل التكاليف. حيث تقدّر تكلفة الوحدة من وثيقة الهوية القانونية في البلدان النامية 5 دولارات فقط، وهي أقل بكثير من تكلفتها في إطار برامج مماثلة في البلدان الغنية.

ما هي الاستراتيجيات التي تعزّز القدرة على تحمل التكاليف؟

يعتمد تعزيز القدرة على تحمل تكاليف خدمات العدالة الأساسية على ثلاث استراتيجيات رئيسية.

أولاً، تحتاج البلدان إلى توفر بيانات أفضل عن تخصيص الموارد الحالية من أجل توجيه الإنفاق لتلبية احتياجات العدالة الأكثر إلحاحًا ونحو الأشخاص الأقل قدرة على الوصول إلى العدالة. ويوضح الدليل الذي أعدته الأمم المتحدة حديثا بالاشتراك مع البنك الدولي كيفية استخدام البيانات الاستعراضية للإنفاق العمومي المخصص لقطاعي الأمن والعدالة من حيث توجيه الموارد نحو تمويل "مؤسسات فعالة ومهنية وعصرية وخاضعة للمساءلة تفضي إلى إرساء مؤسسات أمنية وقضائية لخدمة المواطنين".

تتمثل الإستراتيجية الثانية في توجيه الموارد الحالية نحو مقاربات منخفضة التكلفة مع إمكانية تحقيق العدالة على نطاق واسع. لقد سلط هذا الفصل الضوء على جملة من الوسائل البديلة – تسهر على تنفيذها الدولة أو المجتمع المدني - والتي تعتبر ذات نجاعة من حيث التكلفة أكثر من المقاربات التقليدية بقيادة المحامين. ويمكن كذلك أن يساعد الابتكار في خفض التكاليف، كما حدث عند استخدام التكنولوجيا الرقمية التي أسهمت في تخفيض تكلفة الحصول على وثائق الهوية القانونية في المناطق ذات الدخل المنخفض. وفيما يتعلق بنماذج التمويل الأكثر ذكاءً، سنتطرق إلى المسألة مجددا في الفصل الخامس من هذا التقرير.

وتتعلق الإستراتيجية الثالثة بالتغلب على التحدي المتمثل في القدرة على تحمل التكاليف من خلال تنويع مصادر التمويل. بالنسبة للبلدان الفقيرة، يعدّ تلقي المساعدات مسألة مهمة،إلا أنّ الدعم الدولي المخصص للاستثمار في قطاع العدالة هزيل كما أنه سجل انخفاضا بنسبة 40 في المائة في الفترة الممتدة بين 2014 إلى 2018. في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، يُنفق ما نسبته 1.5 في المائة فقط من المساعدة الإنمائية الرسمية على قطاع العدالة.

ويجب أيضًا تشجيع الجهات الخيرية، والمستثمرين في المجالات ذات التأثير، وشركات القطاع الخاص على زيادة استثماراتهم في قطاع العدالة. ولئن كان هناك بعض المؤسسات التي دعمت قطاع العدالة، إلا أنها لم تُنفق على نطاق ملحوظ كما هو الشأن في قطاعي التعليم والصحة. ويذكر أن قطاع العدالة ليس من بين القطاعات العشرة الأول التي تحظى بالاستثمار الذي يهدف إلى إحداث تأثير . ويرتكز استثمار القطاع الخاص على الابتكار ويقدّم الى مكاتب المحاماة الكبيرة والشركات الكبرى، بدلاً من التركيز على الخدمات المقدّمة لعامة الناس والشركات الصغرى. وغالبًا ما يواجه هؤلاء المموّلين بالتسويف والمماطلة من خلال فرض قيود قانونية أو بسبب العراقيل السياسية التي تعترضهم. سنتطرق مجددا إلى المسألة المتعلقة بالحاجة إلى أنظمة عدالة أكثر انفتاحًا على الشراكات الجديدة في الفصل الخامس من هذا التقرير.

الوصول أولا إلى الاشخاص الأكثر عرضة للتخلف عن الركب

العدالة للنساء والأطفال والفئات المستبعدة

تتعهّد خطة عام 2030 بأن تشمل جميع الأشخاص، بغض النظر عن العمر أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الانتماء الاثني أو الأصل أو الدين أو الثروة أو أي وضع آخر. فمشاكل العدالة ليست موزعة بشكل عشوائي. حيث يزيد في مختلف البلدان احتمال أن تعاني بعض الفئات من الظلم أكثر من غيرها أو أن يكون لها احتياجات مميزة عند سعيها لتحقيق العدالة.

ويمكن حل المشاكل في مجال العدالة الأكثر صعوبة من خلال تمكين أولئك الذين يعانون الحرمان وأيضا بإبتكار طرق جديدة، وبذلك ستكون البلدان أكثر قدرة على الوصول إلى الأشخاص الأكثر عرضة للتخلف عن الركب.

العدالة للمرأة

عملت المجموعة رفيعة المستوى حول العدالة من أجل المرأة مع فريق العمل لاستكشاف احتياجات النساء للعدالة وتكوين فهم أفضل لما هو مطلوب لجعل أنظمة العدالة مراعية للمنظور الاجتماعي. إذ يتبيّن أنه "بالنسبة للعديد من النساء، لا تزال هناك فجوات بين الوعود بالعدالة وما تحقّق فعلا على أرض الواقع، وفي مكان العمل، و في المجتمعات المحلية وفي المنزل".

وتُظهر الدراسات الاستقصائية أن النساء لديهن تقريبًا نفس العدد من الاحتياجات في مجال العدالة غير الملبّاة مثلها في ذلك مثل الرجال، ولكن طبيعة هذه الاحتياجات تعكس تجارب المرأة المتعلّقة بالعنف والتمييز والحرمان والإقصاء. وتواجه أشد النساء فقرا أكبر العقبات التي تعرقل وصولهن للعدالة، كما هو الحال بالنسبة لمن يعشن في البلدان التي يكون فيها وضع المرأة أسوأ بشكل عام.

وقد حدّد التقرير الذي أعدّه فريق العمل رفيع المستوى خمسة مقاربات واعدة لتعزيز وصول المرأة للعدالة.

- القضاء على التمييز القانوني ضد المرأة من خلال إلغاء القوانين التمييزية التي تحد من وصول المرأة للعدالة، واعتماد قوانين تؤدي الى تمكين المرأة وتشير إلى أنواع من السلوكيات الغير مقبولة.

- منع عنف الشريك الحميم والتصدي له من خلال اعتماد إصلاحات قانونية وتوفير دعم مخصّص مقدّم من قطاع العدالة كجزء من استجابة أوسع متعددة القطاعات.

- التغلب على الحرمان الذي تعاني منه النساء الفقيرات والمهمّشات من خلال إتاحة الوصول إلى المساعدة القانونية والخدمات شبه القانونية، وتعزيز المعرفة القانونية، والقضاء على الفقر.

- تمكين المرأة اقتصاديًا وكصاحبات حقوق من خلال توفير الهوية القانونية، وتعزيز حقوق المرأة في الأرض، واستخدام العمل الجماعي كعامل محفز للتغيير.

- إشراك النساء كصانعات قرار من خلال ضمان التمثيل المتساوي للمرأة في صنع القرار على جميع المستويات في قطاع العدالة.

العدالة للأطفال

يعتمد الأطفال والشباب بشكل كبير على أنظمة العدالة لحماية حقوقهم وتعزيزها. كما أن الدراسات الاستقصائية حول الاحتياجات القانونية وضحايا الإيذاء غير مصمّمة لتلبية احتياجات هذه الفئة في مجال العدالة، ولكن هناك أدلة أخرى تشير إلى أنهم يعانون فجوة عدالة أوسع من تلك التي يعاني منها الأشخاص البالغين.

ويُذكر أن نصف أطفال العالم يتأذى من العنف كل عام. فعندما يُترك الأطفال دون حماية، يكونون عرضة بشكل كبير للاستغلال والإساءة والإهمال. ويُذكر في هذا الصدد، أن اثنين من بين كل خمسة أشخاص يعيشون الرق الحديث هم من الأطفال. فأنظمة العدالة تخذل الأطفال عندما يكونون ضحايا للظلم. وغالبًا ما يكونون غير قادرين على الوصول إلى مؤسسات العدالة أو يفتقرون إلى الدعم الذي يمكّنهم من المشاركة في الإجراءات القضائية. كما أنهم يتعرضون للخذلان عندما يخالفون القانون. وعادة يكون الشباب أكثر عرضة من غيرهم للآثار النفسية السلبية للتدابير العقابية القاسية. وغالبًا ما يكون لديهم معرفة وثقة أقل من البالغين للمطالبة بحقوقهم والتماس سبل الإنصاف.

يرى فريق العمل التابع لمجموعة العمل المعنية بالعدالة للأطفال بأن أنظمة العدالة تحتاج إلى إنشاء مقاربات متخصصة وصديقة للأطفال إذا أريد للأطفال أن يعُوا حقوقهم ويتمكنوا من تحقيق قدراتهم. وتسلط دعوتها للعمل الضوء على ثلاث أولويات لتعزيز العدالة للأطفال.

- تعزيز العدالة كعامل تمكين لتنمية الأطفال من خلال إتاحة الوصول بشكل متكافئ وتوفير الدعم لجميع الأطفال الذين يحتاجون إلى الخدمات التي يقدّمها مرفق العدالة، والحيلولة دون اللجوء غير الضروري لمنظومة العدالة بما في ذلك من خلال النهج غير الرسمية، وضمان الحق في الهوية القانونية لجميع الأطفال.
- التعجيل بالعمل من خلال قنوات التنفيذ التي تمنع كافة أشكال العنف ضد الأطفال، وتحمي حقوق الأطفال الذين تستخدمهم الجماعات المسلحة أو غيرها من الجماعات الإجرامية الأخرى، وتحد من حرمان الأطفال من الحرية في الظروف الاستثنائية.
- وضع أسس التغيير واستدامتها من خلال اعتماد نهج متعدد القطاعات لحماية الأطفال، وتعزيز مشاركة الأطفال في القرارات التي تؤثر على حياتهم، وتأمين التزام سياسي مستدام لتحقيق العدالة للأطفال بجودة عالية، وكفالة أن تستند تدابير الاستجابة إلى المعايير الدولية والسياسات القائمة على الأدلة.

العدالة للجميع

تشمل المجموعات الأخرى التي أهملتها أنظمة العدالة الفئات التالية:

الأشخاص ذوو الإعاقة، الذين يتعرضون للتمييز في مكان العمل، على أيدي السلطات، وفي مجتمعاتهم المحلية، وفي منازلهم. فقد خلصت دراسات استقصائية أجريت في أستراليا، على سبيل المثال، أن الأشخاص ذوي الإعاقة هم أشدّ الأشخاص حاجة للعدالة مقارنة بالفئات المحرومة الأخرى.

- الأشخاص المنتمون الى أقليات اثنية، الذين يواجهون ممارسات جائرة بشكل ممنهج في مختلف البلدان، بما في ذلك من قبل مؤسسات العدالة. فقد خلُص مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية استخدامًا مستمرًا وواسع النطاق للتنميط الاثني والعرقي من قبل مؤسسات العدالة في مختلف بلدان العالم، مما يضر "بالعلاقات الهشّة بالفعل بين وكالات إنفاذ القانون ومجتمعات الأقليات.

- المهاجرون واللاجئون وعديمو الجنسية، الذين يعانون من قوانين تمييزية ولا يتمتّعون في كثير من الأحيان بفرص حقيقية في الوصول إلى خدمات العدالة، على الرغم من أن الاحتياجات في مجال العدالة تغدو ملحة ومعقدة. حيث يُحرم العديد من اللاجئين من المعاملة المنصفة فيما يتعلق بالسكن والتوظيف. فغالبًا ما يمثل الحصول على الوثائق القانونية تحدّيًا كبيرًا.

- يواجه الاشخاص المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والمتحولين جنسياً وثنائيي الجنس (LGBTI +) مستويات غير متناسبة من الظلم. ففي بعض البلدان، يكونون عرضة لخطر العنف على أيدي العائلات والمجتمعات والسلطات لدرجة أن البحث عن تلبية احتياجاتهم في مجال العدالة أضحى أمرا مستحيلا.

II

بناء مجتمعات عادلة

لبناء مجتمعات عادلة، يتوجّب علينا حل المشاكل المتعلقة بالعدالة، ومنع حدوث الظلم، واستخدام أنظمة العدالة لخلق الفرص للناس.

الفصل الثالث

حل المشاكل المرتبطة بالعدالة

في السابق، تمحور الإصلاح في مجال العدالة في المقام الأول على المرافق والعمليات والمؤسسات، لكن هذا المنحى فشل في سد فجوة العدالة لمليارات الأشخاص.

يجب أن ينطلق النهج الذي محوره الناس لإصلاح العدالة من احتياجات الناس أنفسهم، وأن يهدف إلى حل المشاكل المتعلقة بالعدالة التي تمثّل أهمية خاصة لهم.

تُساهم العدالة التي محورها الناس في تمكينهم من البحث عن حلول لمشاكلهم وتوفّر لهم خدمات عالية الجودة طوال رحلة البحث عن العدالة.

يمكننا مساعدة المزيد من الأشخاص في تحقيق مبتغاهم وأن نُحدث لديهم اعتقاد راسخ بأن مشاكلهم قد حلّت بشكل عادل.

تغيير العدالة

لكي يكون نظام العدالة فعالاً وذا مصداقية، يجب أن يساعد الناس على حل مشاكلهم المتعلقة بقطاع العدالة، الا أن أنظمة العدالة لا تضطلع بهذه المهمة اليوم كما أبرز ذلك فريق العمل.
إن وجود 1.5 مليار شخص يعانون من مشاكل متصلة بالعدالة بقيت دون حل يجب أن يدفعنا إلى العمل. عندما تكون نسبة كبيرة من الأطفال منقطعين عن الدراسة أو لا يتلقون حتى الأساسيات حين يزاولون الدراسة، يدعو قادة التعليم في أنحاء العالم إلى اتخاذ إجراءات لمعالجة "أزمة التعلم العالمية" وهم قطعا على حق في ذلك. ومن جانبهم، يعمل قادة الصحة على بناء توافق في الآراء حول التدخلات التي من المرجح أن تعكس هذا الاتجاه كذلك مع تضاعف عدد المصابين بأمراض مثل مرض السكري بأربعة أضعاف.
نحن بحاجة إلى التزام مماثل بإحداث تغيير نوعي في قطاع العدالة. في الوقت الحاضر، لازالت معظم مشاكل العدالة عالقة بانتظار الحلول. و السؤال الذي يطرح نفسه هنا، كيف يمكننا أن نشرع في حل القدر الأكبر من أبرز المشاكل التي تهم الناس؟

فهم مشاكل العدالة

بصرف النظر عن أوجه التباين بين البلدان وتنوع الأنظمة القانونية، تفيد الدراسات الاستقصائية بأن الناس في جميع أنحاء العالم يعانون نفس المشاكل المتعلقة بالعدالة.

هذا ليس مستغربا. حيث تعكس الحاجة إلى العدالة علاقات الناس مع عائلاتهم ومجتمعاتهم. وهذه الحاجة تتشكل من خلال السلوك المتبع في مجال الأعمال والحكومات. وتتأثر بالتفاوتات في الفرص والثروة والسلطة.

يظهر تحليل البيانات المستسقاة من خلال هذه الدراسات التي أجريت في جميع أنحاء العالم

ان هنالك ست مجالات تتصدّر معظم المشاكل في مجال العدالة :

1. يعاني حوالي واحد من كل خمسة أشخاص من مشاكل تتعلق بالعنف والجريمة

الأشخاص الذين يقعون ضحايا العنف والجرائم الخطيرة لديهم حاجة ماسة إلى العدالة. تتراوح درجة العنف من الانتهاكات الملموسة بدرجة كبيرة - كالجريمة المنظمة عندما تضرب بجذورها مجتمعًا ما - إلى العنف الخفي بدرجة كبيرة، مثل العنف المنزلي وإساءة معاملة الأطفال. في كثير من الأحيان لا يتم الإبلاغ عن أعمال العنف، لذلك من المحتمل أن يكون هذا الرقم أقل مما هو عليه في الواقع.

2. حوالي ربع سكان العالم متورطون في نزاعات عقارية أو متعلقة بالسكن أو الجيران

تشكل الخلافات حول الحدود أو استغلال الأراضي في عديد البلدان الجزء الأكبر من هذه المشاكل. في حالات أخرى، معظم النزاعات مع الجيران تتعلق بالضوضاء أو القمامة أو أماكن وقوف السيارات أو الماشية. وفي الوقت نفسه، غالبًا ما تحدث النزاعات بين المالك والمستأجر حتى في البلدان التي يوجد بها مفاهيم راسخة لقانون العقود.

3. يعاني ما يقرب من ثلث سكان العالم من مشاكل قانونية تتعلق بالأموال والديون، أو نزاعات المستهلكين

يواجه هؤلاء الأشخاص صعوبات في تسديد الأموال المستحقة أو استرجاع الأموال المُقرضة. قد يبيعون منتجًا أو يؤدون خدمة ولكنهم لا يتلقون مستحقاتهم في المقابل. أحيانا تجدهم يكافحون مع انقطاع الخدمات العامة كالكهرباء أو المياه أو الهاتف، أو يبحثون عن علاج بسبب سوء أو قصور في تقديم الخدمات أو السلع الاستهلاكية.

4. يعاني واحد من كل خمسة أشخاص من مشاكل تتعلق بالحصول على الخدمات العامة

كثيرون محرومون من الرعاية الصحية والتعليم والمياه والصرف الصحي والكهرباء والإعانات الاجتماعية. كما لا يستطيع الكثير منهم الحصول على شهادة ميلاد لأطفالهم أو بطاقات هوية لأنفسهم أو غيرها من الوثائق الضرورية لإثبات جنسيتهم أو مكان إقامتهم أو وضعية الهجرة الخاصة بهم، وبالتالي الحصول على الخدمات التي يحتاجونها.

5. تقريبا واحد من كل 11 شخص طرف في نزاعات عائلية

مشاكلهم القانونية مرتبطة بالطلاق والانفصال، ونفقة الأطفال، والنزاعات على الوصايا، والعنف الأسري. بعض هذه الخلافات تبقى داخل الأسرة، في حين ينتقل البعض الآخر إلى العائلة الممتدة. الا أن النساء والأطفال يعانون من هذه المشاكل بشكل غير متناسب، كما أن عدم تمكينهم قد يجعل من الصعب عليهم التعافي من آثارها.

6. واحد من كل 12 شخصًا لديه احتياجات قانونية تتعلق بالشغل أو الأعمال

يُحرمون من الأجور أو الامتيازات، أو يُطردون من العمل بشكل تعسّفي، أو يتعرضون للمضايقة - التحرش أو غير ذلك - أو يتعرضون لمخاطر الصحة والسلامة في مكان العمل. ويواجه آخرون المضايقات أو يتلقون الرشاوى من قبل السلطات، أو يواجهون صعوبات في الحصول على تصاريح العمل أو مشاكل تتعلّق بالعمل في القطاع غير الرسمي.

بطبيعة الحال تختلف أهمية هذه المشاكل بشكل نسبي بين الدول. فعندما يرتفع معدل الجريمة، يحتاج الناس بشكل عاجل إلى الحماية من العنف. كما تختلف طبيعة النزاعات الأسرية وتواترها من ثقافة إلى أخرى، فهم يتأثرون بشدة بالمعايير الجنسانية وبتمكين النساء والأطفال. كما تتشكل العديد من الخلافات من طبيعة الاقتصاد. فعلى سبيل المثال، عندما يكون الغالبية العظمى من الناس مزارعين، تزداد الخلافات المتصلة بالأراضي. وعندما تصبح البلدان أكثر ثراءً، تصبح النزاعات المتعلقة بالقضايا الاستهلاكية أكثر شيوعا.

يقع عبء غياب العدالة بشكل متفاوت بين المناطق داخل البلدان. مثلا، يوجد في مكسيكو سيتي أكثر من 2000 بلدية، لكن ربع الجرائم تحدث في أربع منها فقط. 99 بالمائة من جرائم القتل في بوغوتا، كولومبيا، تقع في 1 بالمائة فقط من شوارعها. في مينيابوليس بالولايات المتحدة، نصف المكالمات التي تتلقاها خدمات الطوارئ لطلب مساعدة الشرطة مصدرها 3 في المائة فقط من الأحياء.

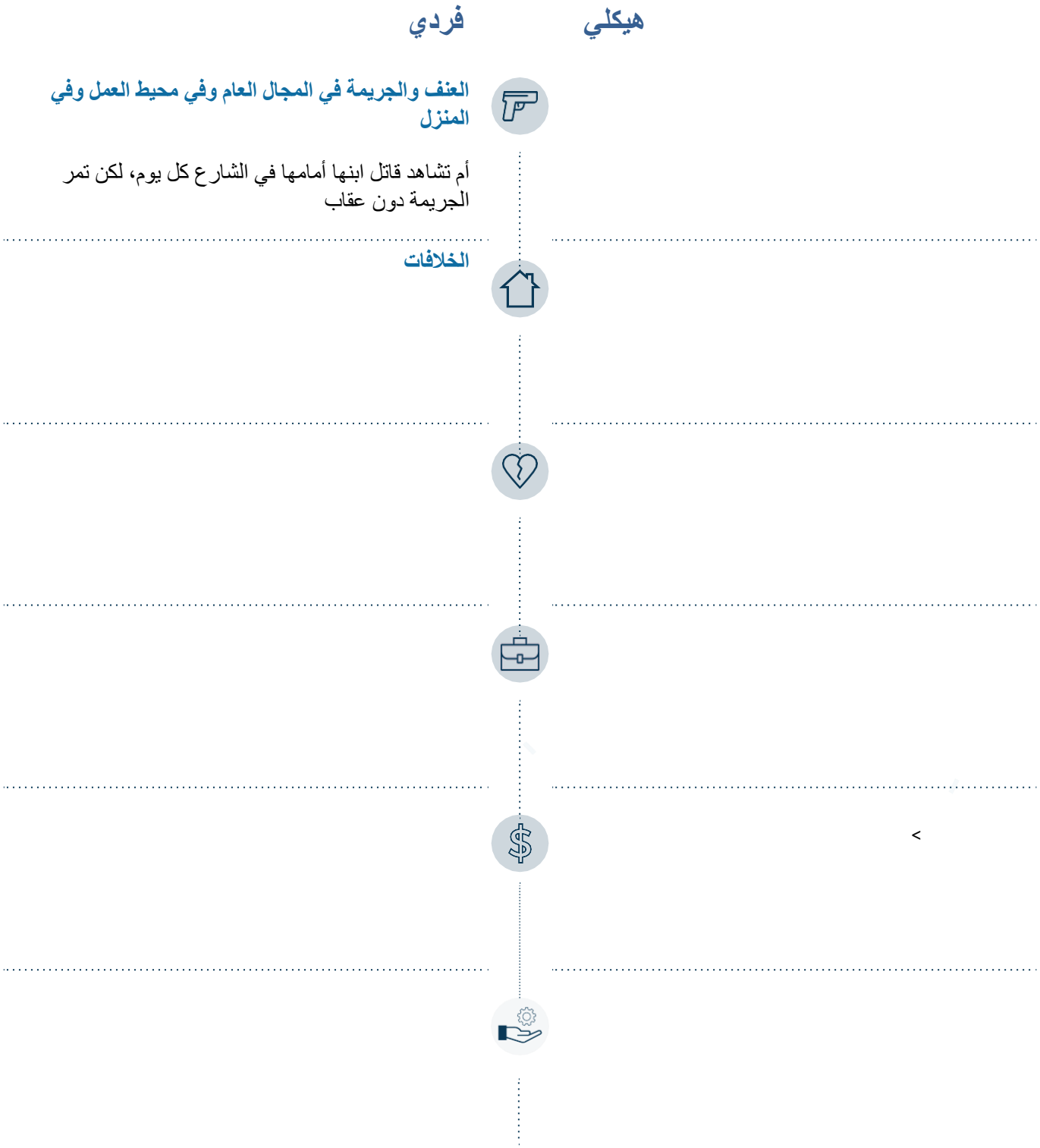

مشاكل العدالة التي يواجهها الناس

رحلات أفضل للبحث عن العدالة

عندما يُسأل الناس كيف يريدون حل مشاكلهم المتصلة بالعدالة، تبرز مواضيع مشتركة. غالبا ما يرغب ضحايا العنف والجريمة في أن يُنصت إليهم عند الإبلاغ عما تعرّضوا له من أذى، وأن يتم التعامل مع قضاياهم بحساسية. هم يريدون إجراء تحقيق مناسب وإبقائهم على اطلاع طوال العملية. والأهم من ذلك كله هم يريدون حلًا - وفي كثير من الحالات - مصالحة تسمح لهم بمواصلة حياتهم والشعور بالأمان في مجتمعاتهم. كما أن ضحايا العنف والجريمة لا يهتمّون بالضرورة بالمقاربات العقابية. حيث تشير الأدلة إلى أن الكثيرين يفضلون رؤية القدر الاكبر من الاستثمار موجّه لمنع الجريمة وإعادة تأهيل المجرمين عوض زيادة الإنفاق على السجون .

يعبّر ضحايا النزاعات والفظائع الجماعية وغيرها من الانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان عن رغبات مماثلة. خلصت دراسة أجريت في نيبال مع عائلات الأشخاص المختفين خلال النزاع في البلاد أن نحو ثلثي العائلات تولي أهمية لمعرفة حقيقة ما حدث لأقاربهم. ورغب عدد مماثل منهم في الحصول على دعم اقتصادي أو أشكالًا أخرى من المساعدة لمواصلة حياتهم. في حين أعرب أقل من ثلث المستجيبين عن رغبتهم في معاقبة مرتكب الاختفاء كأولوية. في كمبوديا، بعض ضحايا نظام الخمير الحمر يفضلون العقاب الا أنّ العديد من الأشخاص يرغبون في سرد قصصهم، والاعتراف بهم، والحصول على تعويضات، والمشاركة في عملية المصالحة، وإخبار العالم بما حدث (انظر بقعة الضوء 2).

بالنسبة للأشخاص الذين لديهم نزاعات مدنية أو إدارية، فإنّ الدراسات الاستقصائية حول الاحتياجات القانونية تشير الى أن الناس عمومًا أقل اهتمامًا بالحكم الذي يلقي باللوم على أطراف النزاع مقارنة بإيجاد حلول بالتراضي. في نزاع حول الخدمات العامة، على سبيل المثال، يرغب الاشخاص في الحصول على الرعاية الصحية التي حُرموا منها أكثر من الاعتذار لهم عن الأشياء التي حدثت بشكل خاطئ. عندما ينشأ نزاع بين مجتمع محلي وشركة تعدين، فإنهم يريدون حلاً عادلاً وأن يكونوا قادرين على ممارسة حقوقهم في استغلال الأرض مستقبلا. حتى في صورة الطلاق بدون تراضي، عادة ما يكون من مصلحة الجميع - وبالتأكيد مصلحة أي طفل - مساعدة جميع الأطراف على العمل معًا "لوضع قوانينهم الخاصة المنصفة". كما يرغب الناس أيضًا في أن يعاملوا معاملة عادلة أثناء سعيهم لتحقيق العدالة، من خلال عملية ميسورة التكلفة ومفهومة ويمكن الوصول إليها وسلسة قدر الإمكان.

يستفيد الباحثون عن العدالة من الأساليب المصممة وفقًا للفئات الرئيسية للمشاكل القانونية التي ناقشناها في الفرع السابق. على سبيل المثال، يمكن أن يساعد الدعم المقدّم الى الناجين من العنف الجنسي في بناء "خدمة عدالة جنائية ملائمة للضحايا". سمحت محاكم الأسرة في كولكاتا للنساء "بتسوية نزاعات الزواج من خلال الوساطة بدلاً من تنفيرهنّ باستعمال مصطلحات قانونية وهنّ يقفن أمامها". يمكن أن تساعد خدمات العدالة الملائمة المقدّمة للأطفال في تلبية احتياجات هؤلاء الاطفال كباحثين عن العدالة وعندما يقعون في نزاع مع القانون. كما أنّ إجراءات الدعاوى الصغيرة تحمي المستهلكين من خلال السماح بتسوية المنازعات بشكل سريع وغير مكلف مع الشركات. وغالبًا ما تكون أنظمة العدالة غير الرسمية قادرة على تعزيز الإجماع في النزاعات على التوافق بين الخصوم، واقتراح الحلول التصالحية، وتعزيز المصالحة .

عندما نأخذ مشاكل الأشخاص المتصلة بالعدالة كنقطة انطلاق، فإننا نشجع على التفكير في كيفية تصميم رحلة أفضل تقودنا من المشكلة إلى الحل. ما يهم هو المبتغى (هل يحقق الباحث عن العدالة حلًا مرضيًا؟) وماذا عن الرحلة نفسها (هل يُعامل الباحث عن العدالة بإنصاف طول الطريق؟).

تدفعنا الفكرة المتعلقة برحلة البحث عن العدالة لإعادة التفكير في فهمنا لنظام العدالة. إذا أخذنا المؤسسات الحالية كنقطة انطلاق لنا فذلك سيحدّ حتما من نطاق الجهات الفاعلة التي يمكن أن تساعد في حل مشاكل العدالة ويضيّق نطاق الحلول المتاحة. ويمكن أن تأخذ رحلات البحث عن العدالة عدّة مسارات. قد يعتمد الباحث عن العدالة على مساعدة من خارج قطاع العدالة. وقد تكون منظمات المجتمع المدني في وضع أفضل يخوّل لها تلبية احتياجات الناس من الخدمات المقدمة لعامة الناس التي يوفرها مرفق العدالة. وقد لا تأتي الحلول الأكثر ملائمة من المحاكم بل من هياكل غير رسمية أو بديلة.

إذا لعب المزيد من الشركاء دورًا في توفير العدالة، فسيتم حل المزيد من المشاكل. يمكن للقيادة الملهمة، والمعايير والتشريعات الواضحة، وآليات المساءلة الفعالة أن تسمح لنظام عدالة أكثر تنوّعًا بالاضطلاع بدوره بكامل إمكاناته.

لفهم رحلة البحث عن العدالة بشكل أفضل، نقسمها إلى ثلاث مراحل:

1. يتم **تمكين** الأشخاص والمجتمعات حتى يحسنوا التصرف عندما تنشأ ضرورة قانونية معينة.
2. أن يكون لديهم **إمكانية الوصول** إلى خدمات العدالة التي محورها الناس والتي تستجيب لاحتياجاتهم.
3. أن يحققوا **حلاً منصفا** لمشاكلهم، مما يؤدي إلى زيادات ملموسة وقابلة للقياس عند الاحتكام للقضاء.

من خلال اتخاذ قضايا عدالة المواطنين كنقطة انطلاق ، يمكن للبلدان تصميم طرق عدالة أفضل تساعد المزيد من الناس على الوصول إلى وجهة يعتقدون أن قضاياهم قد تم حلها بشكل عادل.

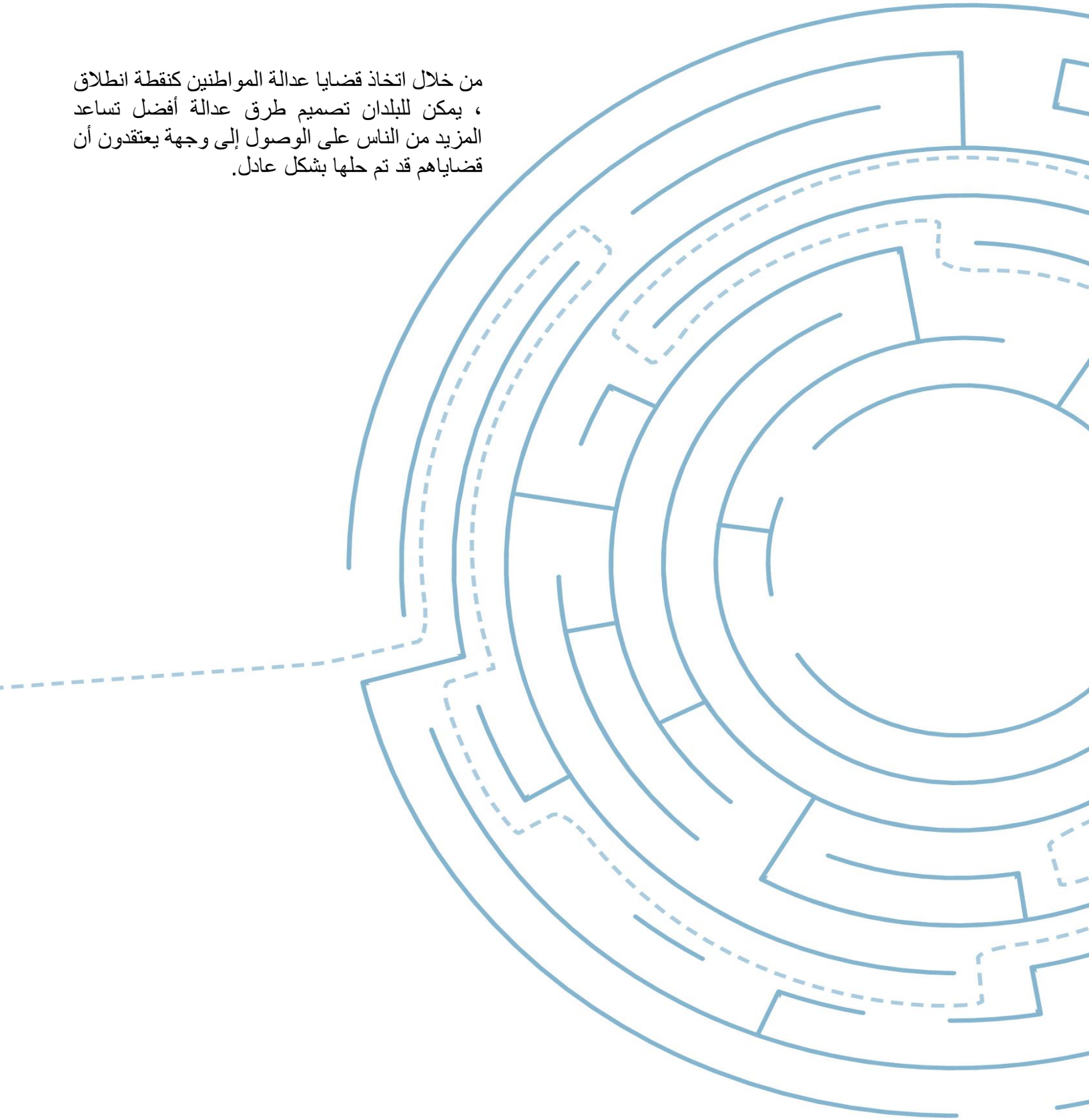

تمكين الناس والمجتمعات

ساعد الناس على فهم القانون
دعم الناس في بحثهم عن حلول
استثمر في خدمات المساعدة القانونية للفئات الأكثر ضعفاً
زيادة المشاركة في العدالة

الوصول إلى الخدمات القانونية التي تركز على الناس

تسريع الإجراءات وتبسيطها
تشجيع الرحلات بديل قانوني
تقديم خدمات فريدة
خدمات مصممة خصيصا للاحتياجات القانونية

نتائج عادلة

احترام معايير حقوق الإنسان
قدم العلاج المناسب
جمع ونشر البيانات عن الحلول المقدمة
إنشاء آليات تظلم فعالة

تمكين الناس والمجتمعات

تبدأ رحلة العدالة بتمكين الناس من حل مشاكل العدالة الخاصة بهم لأنفسهم وأسرهم ومجتمعاتهم.

يساعد التمكين القانوني الناس على فهم القانون واستخدامه . وهو يمكّنهم من تحديد المشاكل قانوني منذ البداية ويمنحهم المهارات والثقة لاتخاذ الإجراءات.

من الواضح أن الوصول إلى المعلومات والنصائح المستنيرة أمر مهم ، لكن التمكين هو أكثر من التصحيح نقص المعرفة القانونية. يتعرض الأشخاص الذين يعانون من قضايا العدالة لضغوط هائلة واحتياجات ملحة متعددة. الأشخاص يحتاج المستضعفون إلى دعم ومساعدة حقيقيين إذا أرادوا حماية حقوقهم.

يستثمر النموذج الأكثر ديناميكية للتمكين القانوني في المنظمات المتجذرة في المجتمعات والقريبة بدرجة كافية من الناس لفهم احتياجاتهم القانونية والسياق الذي تنشأ فيه قضايا العدالة. يشجع هذا النموذج مؤسسات العدالة على أن تصبح أكثر انفتاحًا واستجابة للمواطنين والمجتمعات عند بدء الإجراءات القانونية. أخيرًا ، يدافع بنشاط عن إدراج المجموعات الذين يتمتعون تقليديًا بوصول محدود إلى الخدمات القانونية

حدد الفريق العامل أربع أولويات لتعزيز التمكين:

1. مساعدة الناس على فهم القانون
2. دعم الناس في بحثهم عن حلول
3. الاستثمار في خدمات المساعدة القانونية للفئات الأكثر ضعفاً
4. زيادة المشاركة في العدالة

دعم الناس للبحث عن حلول

يمكن تسوية العديد من النزاعات دون مساعدة من طرف ثالث، غير أنّ الأشخاص الذين يعانون من مشاكل أكثر تعقيدًا يحتاجون إلى من يرشدهم في رحلة البحث عن العدالة. هذا هو الدور التقليدي للمحامين، لكن الاستشارة القانونية التي يقدّمها المحامون مكلفة بالنسبة لمعظمهم. من بين هؤلاء المرشدين البدلاء، نجد المساعدين القانونيين، وخدمة دعم الضحايا والشهود، وخدمة نيابة المتقاضين ممن لم ينتدبوا محام يمثلهم في قضاياهم المنشورة أمام المحكمة. يمكن لبرامج التوجيه أن تدعم الأشخاص من الفئات المعرضة للخطر والذين هم في نزاع مع القانون، ليس فقط أثناء القيام بالإجراءات القانونية ولكن أيضًا في السجون وعند اندماجهم مجدّدا في المجتمع.

في نويفو ليون بالمكسيك، توفر منظمة "مواطنون في دعم حقوق الإنسان" الدعم القانوني للسجناء وأسرهم، والمساعدة في القضايا المنشورة أمام المحاكم وتتولى إطلاع السجناء على القوانين والإجراءات ذات الصلة. كما تتولى المنظمة مراقبة حقوق الإنسان داخل السجون، وتعمل بالتعاون مع العائلات والسجناء لتحديد الانتهاكات ومعالجتها .

مساعدة الناس على فهم القانون

يتم تمكين الناس عندما يعرفون حقوقهم ويشعرون بأنهم قادرون على التصرف بناءً عليها. يمكن تقديم المشورة المستقلة من قبل مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك أولئك الذين يعملون خارج قطاع العدالة الرسمي. يقدّم المساعدون القانونيون خدماتهم داخل المجتمعات المحلية وهي عادة عالية التكلفة. يمكن لخدمات المشورة وخطوط المساعدة للمواطنين استخدام الخوارزميات و"أدوات الاختيار" الأخرى لتقديم مشورة أكثر اتساقا لعدد متزايد من الناس. ويمكن كذلك أن تساعد النقابات العمالية في منع وصول النزاعات الشغليّة إلى المحاكم. ومكاتب الخدمات المتخصصة لديها الخبرة لدعم الفئات الهشة مما قد يساعدها على اتخاذ قرارات ناجعة.

قدم المساعدون القانونيون الذين يجوبون المناطق الريفية في ليبيريا على الدراجات النارية دعمًا توعويا في 160 قرية، حيث يقومون بإجراء دورات تثقيفية للمجتمع ويساعدون القرويين على حل النزاعات .

زيادة المشاركة في العدالة

من المرجح أن يشعر الناس بالتمكين عندما يكون نظام العدالة تمثيليًا ومتنوعًا. تزيد المشاركة الواسعة من توقعات الناس بمعاملة عادلة ويمكنها بناء الدعم لسيادة القانون صلب المجتمعات. كما أن هناك حاجة إلى سياسات توظيف شاملة لزيادة التنوع داخل مؤسسات العدالة، ولكن هناك أدوارًا أخرى تجعل الناس أصحاب مصلحة في توفير العدالة - كنشطاء ومساعدين قانونيين، ووسطاء على صعيد المجتمع المحلي، ومحلفين متطوعين أو قضاة صلح، وغيرهم. يمكن للمواطنين المنخرطين في هذا المجال أن يلعبوا دورًا رقابيًا مهمًا، ويرصدون التقدم نحو تحقيق العدالة للجميع.

يعمل المتطوعون في المجتمعات المحلية في منظمة RENEW (تجديد) غير الحكومية في بوتان مع كبار السن المحليين والشرطة للاستجابة عند استقبال بلاغات العنف الاسري. عادة يشعر الناجون من العنف براحة أكبر في إبلاغ المتطوعين من المجتمع المحلي عن تلك الحوادث بدلاً من السلطات. يتم تدريب هؤلاء المتطوعين على "مراعاة المنظور الجنساني" في تيسير إيجاد حلول للمشاكل الطارئة، واتباع نهج يقوم على بناء توافق الأراء لمساعدة الأطراف على التوصل إلى اتفاق .

الاستثمار في المساعدة القانونية للفئات الأكثر هشاشة

عادة ما يحتاج المتقاضون من الفئات الهشة الذين هم بحاجة لمساعدة قانونية ماسة إلى دعم مالي. تعدّ المساعدة القانونية ضرورية في القضايا الجنائية بالنسبة للأشخاص الذين لا يستطيعون تحمّل تكاليف التمثيل القانوني بتوكيل من يدافع عنهم. كما يحتاج المتقاضون الأشد فقراً إلى مساعدة قانونية في القضايا المدنية المعقّدة، لا سيما تلك المتعلقة بالأطفال أو النساء المعرضات للأذى. توفر برامج المساعدة القانونية جيدة التصميم حوافز لمعالجة المشكلة الأساسية. حيث يمكن تعويض خسائرهم من خلال بعض الامتيازات التي تشمل تقليص الوقت الممضى في المحاكم أو السجون وتحسين نوعية الحياة الناتجة عن فض النزاعات بصفة فورية.

تم إنشاء عيادات المساعدة القانونية في الإكوادور لتقديم المساعدة للنساء والأطفال من ذوي الدخل المنخفض. ساهم عملهم في تقليص معدلات العنف المنزلي بنسبة 17 في المائة بعد الطلاق وزاد بنسبة 10 في المائة من احتمال حصول الحرفاء من النساء على نفقة أطفالهن .

الوصول إلى خدمات العدالة التي محورها الأشخاص

تُعدّ العدالة خدمة عامة أساسية، لكنها، وكما جرت العادة، لم تُصمّم لتلبية احتياجات الناس بطريقة سهلة الاستخدام. غالبًا ما تكون مؤسسات العدالة باهظة من حيث التكاليف، ولا يمكن النفاذ إليها بشكل مادي، أو تثير الخوف من الناحية النفسية والثقافية. يجمع البعض كل هذه الآفات. وهذا يمنع حتى المواطنين المخولين قانونًا من الوصول إلى خدمات مرفق العدالة التي يحتاجونها.

من شأن نظام العدالة الأكثر استجابة أن يقدم خدمات تستند إلى احتياجات الناس المعلنة. ويُتوقّع أن يكون منفتحا وقابلا للنفاذ ومتاحا لكافة شرائح المجتمع، بما في ذلك الفئات الأكثر هشاشة. وسيكفل كذلك أن يتم إطلاع الناس بالخيارات المتاحة أمامهم في كل مرحلة من مراحل رحلة البحث عن العدالة، واستخدام تقنية الفرز والاحالة لتوجيههم إلى الجزء المناسب في منظومة العدالة في كل مرحلة من تلك المراحل مع الاستفادة من التكنولوجيا للوصول إلى المزيد من الناس وتيسير اجراءات العدالة.

يجب أن تدعم الحكومات تنوع الخدمات بشكل متزايد. قد يتطلب هذا تفكيك الاحتكارات، وفتح المجال أمام المساعدين القانونيين أو غيرهم من الوسطاء منخفضي التكلفة، في إسداء خدمات قانونية أو جيل جديد من الخدمات القانونية الرقمية. غالبًا ما تكون هناك حاجة إلى آليات جديدة لتمويل ودعم مسدي الخدمات غير التقليديين الذين يمكنهم زيادة الوصول الى العدالة بشكل كبير.

هناك أربع خطوات أساسية لتحسين الوصول إلى الخدمات المناسبة:

1. تسريع وتبسيط العمليات
2. دعم المسارات البديلة للعدالة
3. تقديم خدمات الشباك موّحد
4. تكييف الخدمات حسب احتياجات العدالة

دعم المسارات البديلة للعدالة

يمكن أن تتصاعد المقاربات التي تعتمد على نهج الخصومة في تحقيق العدالة بدلاً من البحث عن الحلول، مع زيادة الضغط الذي يعاني منه أطراف النزاع. إلا أن الطرق البديلة لتسوية النزاعات توفر العدالة لعدد أكبر من الناس بتكلفة أقل، وترك القضايا الأكثر أهمية وتعقيدا لتفصل فيها المحاكم. وهذا من شأنه أن يحسّن مستويات الرضا لدى هؤلاء الأشخاص. يمكن أن تولّد خطط العدالة التصالحية، على سبيل المثال، آثارا إيجابية في كبح معدلات العود إلى الجريمة، ومنح الضحايا إحساسًا بالرضا والإنصاف، وتقليل أعراض الإجهاد اللاحق للصدمة. يمكن أيضًا أن تقلّل العقوبات البديلة من حالات العود الى الجريمة، وكذلك استخدام المخدرات والسلوكيات الضارة الأخرى. وفي الوقت نفسه، يمكن للشرطة أن تلعب دورًا مهمّا في تهدئة الأجواء داخل المجتمعات إذا كان لديها المهارات المناسبة.

في أستراليا، أدى برنامج العقوبات البديلة إلى تشجيع المتهمين الذين يعانون من مشاكل تعاطي المخدرات إلى الخضوع للعلاج قبل عرضهم على المحاكمة (مع الاخذ بعين الاعتبار إتمام العلاج من الادمان عند إصدار الأحكام) إلى تقليل تعاطي المخدرات ومعدلات العود إلى الجريمة .

تكييف الخدمات حسب احتياجات العدالة

عادة ما تكون الخدمات المتخصصة ملائمة بشكل أفضل في معالجة مشاكل العدالة التي يعاني منها الأشخاص، وهي على الأرجح قادرة على تلبية احتياجاتهم. يمكن أن تكون مصمّمة لمجابهة مشاكل العدالة الرئيسية – النزاعات الشغلية أو المتعلقة بالأرض، على سبيل المثال - أو يمكن أن توفر خدمة عالية الجودة وأكثر حساسية للفئات المستهدفة (مثل الأطفال، أو النساء ضحايا العنف المنزلي). ولكون هذه الحالات لها سمات مشتركة، سيكون لمسدي الخدمات دراية أفضل بالمسائل الهيكلية بالإضافة إلى الأنماط النفسية ذات الصلة بالحاجة المحدّدة. يمكن للخدمات المتخصصة أن تساعد في تطوير بروتوكولات وإرشادات قائمة على الأدلة ليستخدمها مسدي الخدمات، مما يجعل العمليات أكثر اتساقًا وفعالية، بالإضافة الى شرح ما ينبغي توقعه للباحثين عن العدالة.

يقدم مركز هومورا للعنف القائم على النوع الاجتماعي في بوروندي للناجيات من العنف الرعاية الطبية والدعم النفسي والاجتماعي وخدمات الشرطة والمشورة القانونية. فهي تعالج القضايا بمعدل أسرع بخمس مرات من القضايا التي يتم التعامل معها في أماكن أخرى في منظومة العدالة .

تسريع وتبسيط العمليات

يمكن أن يؤدي التدخل المبكر لحل مشكلة معينة إلى توفير الوقت وتقليل التكاليف بشكل كبير. إن تبسيط الاجراءات واستخدام لغة واضحة تجعل مسار العدالة قابل للفهم بشكل أكبر، مع دعم اتخاذ قرارات أفضل طوال رحلة البحث عن العدالة. هناك حاجة إلى البيانات لتتبع تدفق القضايا من خلال المنظومة القضائية، وتحديد مكامن الاختناقات وبواعث التعقيد غير الضروري. ومن ثمّ تبرز الحاجة إلى بدائل لتوفير عدالة بوتيرة أسرع لثلاثة ملايين شخص في انتظار عرضهم على المحاكمة. كما يجب على الحكومات أيضًا أن تكافح الحوافز المالية الضارة التي تكافئ العمليات المطولة وغير الشفافة.

يعتمد نظام أبونزي المجتمعي في رواندا على متطوعين محليين مدربين للتوسط في النزاعات المتعلقة في معظمها بالأرض. فقط ربع النازعات التي تبتّ فيها تُعرض لاحقا على نظام العدالة الرسمي .

تقديم خدمات الشباك موّحد

تقدم مراكز العدالة المجتمعية جملة من خدمات العدالة تحت سقف واحد في مركز جامع. وغالبًا ما يقدّمون أيضًا أنواعًا أخرى من الدعم، كالمشورة للنساء من الفئات المهمّشة بشأن الامتيازات الحكومية المتاحة لهنّ، أو مساعدتهنّ في التعامل مع الصدمات النفسية. إن توفير مجموعة من الخدمات في مكان واحد يمكّن الأشخاص من بدء رحلة البحث عن تحقيق العدالة، ويزيد من احتمال عثورهم على حلول لأن هذه الخدمات المسداة تعالج مشاكلهم الأساسية. يمكن أن تكون هذه المراكز متعددة الاختصاصات في بناية مستقلة أو ضمن المحكمة أو أيّ مؤسسة أخرى قائمة مثل مستشفى أو عيادة صحية. كما يمكن توفير خدمات شخصية لطالبيها عن طريق الهاتف أو المشورة عبر خدمة الإنترنت.

يقدّم مراكز الوصول إلى العدالة في الأرجنتين وعددها 90 خدمات قانونية ومجتمعية شاملة للسكان المحليين. يضم كل مركز فريقًا من المحامين وعلماء النفس والأخصائيين الاجتماعيين والوسطاء المجتمعيين الذين يقدمون استجابة شاملة للمشاكل المتصلة بالعدالة من خلال تقديم خدمات إضافية .

نتائج عادلة

في نهاية المطاف، يجب الحكم على أنظمة العدالة استنادا للتقدم المحرز نحو تحقيق العدالة للجميع.

بالنسبة للأفراد، هذا يعني حلًا مرضيًا لمشكلة ما. حيث يولي الأشخاص في رحلة البحث عن العدالة قيمة عالية لنوع المعاملة التي يتلقونها. غالبًا ما يتقبّلون حكمًا صدر ضدهم إذا شعروا أنه قد تمّ الاستماع إليهم وفهمهم ومعاملتهم بشكل منصف. يُعد فهم توقّعات الأفراد وتجاربهم ومشاعرهم، وتصميم خدمات تُعنى بحياة الناس، ثم تتبّع ما إذا كانت النتائج الإيجابية قد تحققت أمرا حيويًا لتحسين منظومة العدالة.
ستُترجم النتائج المنصفة للأفراد إلى فوائد اجتماعية واقتصادية أوسع على مستوى المجتمع المحلي والمجتمع ككل، مع المساهمة في زيادة الإدماج والحد من التفاوت. إذا أمكن تحقيق نتائج عادلة، فسيؤدي ذلك إلى الحد من العنف وإلى مجتمعات أكثر سلامًا.

من الضروري قياس التقدم المحرز نحو تحقيق نتائج منصفة. تحتاج منظومة العدالة إلى إدراك جديد بأنها تخضع للمساءلة أمام الأشخاص الذين صُممت لخدمتهم. وهناك حاجة إلى اتباع نهج قائم على الأدلّة يستفسر المشاركين في الإجراءات القضائية عن تصوراتهم للعدالة وتجربتهم في مسار العدالة لمحاسبة مسدي الخدمات وتقييم الخدمات التي يقدمونها.

يوصي فريق العمل بأربعة تدابير لزيادة الإنصاف:

1. تلبية معايير حقوق الإنسان
2. تقديم الحلول الصحيحة
3. جمع ونشر البيانات المتصلة بالنتائج
4. إنشاء آليات تظلّم فعالة

تقديم الحلول الصحيحة

يجب أن تستند الأحكام إلى أدلة على مدى تقليص الأحكام الصادرة من معدلات العود إلى الجريمة والردع عن ارتكاب الجريمة والاعتراف بالضرر الذي يلحق بالضحايا. هناك الكثير من الأدلة التي تشير إلى أن العقوبات البديلة للسجن أكثر فعالية في كثير من الحالات، وأن الضحايا يدعمونها أو يفضلونها. وتشمل هذه العقوبات الغرامة المالية، والحبس المنزلي، والخدمة المجتمعية، والمصالحة بين الجاني والضحية، وخطط إعادة التأهيل. في القضايا المدنية، لا يهتم الناس بتوجيه اللوم بقدر اهتمامهم بالتوصل إلى اتفاق يسمح لهم بممارسة حياتهم الطبيعية. أفضل الحلول تعيد بناء العلاقات وتعيد الانسجام داخل المجتمع.

خلصت دراسة استقصائية أجريت عام 2016 حول ضحايا الجرائم في الولايات المتحدة أن أغلب الضحايا تفضّل محاسبة المجرمين من خلال "خيارات مختلفة عدى عقوبة السجن فقط" .

تلبية معايير حقوق الإنسان

يعد ضمان استيفاء المعايير الدولية لحقوق الإنسان الأساسية أثناء رحلة البحث عن العدالة أمرًا بالغ الأهمية لمسدي خدمات العدالة. يجب على جميع البلدان تعزيز الحقوق في الحرية والأمن، والمحاكمة العادلة على أساس قرينة البراءة والمعايير التي تدعم حق الدفاع. إن ضمان إنفاذ القانون على نحو يتسق وحقوق الإنسان هو أولوية مهمة كذلك. كما يمكن أيضا لمنظمات حقوق الإنسان وغيرها من المدافعين عن العدالة في المجتمع المدني أن يلعبوا دورًا في الضغط من أجل تحقيق نتائج منصفة حيث لا تتوافق الأحكام مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. علاوة على ذلك، من خلال ربط مسدي خدمات العدالة الرسميين وغير الرسميين، يمكن إضفاء معنى لحقوق الإنسان على المستوى المحلي، وزيادة مدى انتشارها وتأثيرها.

وضعت منظمة العفو الدولية قائمة بعشرة معايير أساسية لحقوق الإنسان يجب أن يتبعها المكلفون بإنفاذ القانون .

إنشاء آليات تظلّم فعالة

على عكس الاعتقاد السائد، يمكن للناس أن يكونوا راضين عن مآل القضية، وينظرون الى النتيجة على أنها منصفة، حتى لو خسروا القضية. وتشمل العناصر الأساسية في تحديد مدى رضاهم الاستقلال المتصور لمؤسسات العدالة ومدى أخذ قضاياهم على محمل الجد. يجب أن يضع مقدمو خدمات العدالة المعايير الأساسية المتعلقة بجودة العملية ويلبيها، بناءً على تقييمات الأشخاص. بالإضافة إلى إجراءات الاستئناف للأحكام، هناك حاجة إلى آليات تظلم فعالة ومستقلة للتعامل مع الشكاوى. إن تحسين شفافية اتخاذ القرار - على سبيل المثال، عن طريق تصوير المحاكمات بالفيديو أو نشر وثائق "الطريق إلى الحكم" - سيسهل عمليات التظلم.

يمكن لمعايير كتلك المنصوص عليها في إطار العمل الدولي لتميّز المحاكم أن تساعد أنظمة العدالة الوطنية على تحسين الإنصاف والجوانب الأخرى للأداء، وقياس التقدم المحرز مقارنة بالولايات القضائية الأخرى .

جمع ونشر البيانات المتصلة بالنتائج

لخلق الحوافز الصحيحة لأنظمة العدالة لتفرز نتائج منصفة، يجب جمع البيانات حول نجاعة القضاء وإتاحتها للعموم. قد يكمن الدليل على أن ازدياد حالات الإنصاف هو انخفاض حالات العود للجريمة (حيث أن الاستياء من المعاملة غير العادلة يمكن أن يكون دافعًا مهمًا لارتكاب الجرائم)، أو في تقليص حالات عدم تلبية الاحتياجات القانونية، أو في انخفاض مستويات التوتر وتحسين الصحة العقلية بين المتظلمين والمدعى عليهم. تعد البيانات المتعلقة بالتصورات العامة مهمة أيضًا في تقييم ما إذا كان نظام العدالة يوفر نتائج عادلة. كما يمكن أن يساعد تحليل التكلفة مقابل العائد في تحديد ما إذا كانت المجتمعات في مجملها تحصل على عائد منصف من استثماراتها في قطاع العدالة.

في ولاية أوهايو، أدى التحول في اخلاء سبيل الموقوفين بالتركيز على مراعاة المخاطر التي يشكّلها المحتجزون، بدلاً من قدرتهم على دفع الكفالة، إلى مضاعفة عدد المتهمين المسرّحين قبل المحاكمة دون مطالبتهم بالكفالة، وخفض عدد الذين أعيد اعتقالهم إلى النصف بعد الإفراج عنه .

الفصل 4
الوقاية من الظلم

بالنظر إلى حجم فجوة العدالة، يجب التوقّي من مشاكل العدالة وكذلك العمل على حل المشاكل التي وقعت بالفعل.

تقلل الوقاية من الضرر الذي يعاني منه الناس وهي ناجعة للغاية من حيث التكلفة.

يتطلب الانتقال نحو الوقاية تحولًا في أنظمة العدالة، حيث يتم التنسيق بين قطاع العدالة والقطاعات الأخرى لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وتلافي العنف والصراع وانتهاكات حقوق الإنسان.

يجب أن تهدف استراتيجيات التوقي إلى إنشاء أنظمة عدالة جديرة بالثقة، ومعالجة أوجه الظلم الهيكلية، واستخدام القانون للحد من مخاطر غياب العدالة.

الانتقال إلى التوقي

إن فجوة العدالة كبيرة لدرجة أنه لا يمكن سدّها إلا بحل المشاكل بعد ظهورها. يتعيّن علينا كذلك العمل على منع حدوث مشاكل العدالة.

تقلّل الوقاية من عدد الأشخاص الذين يعانون من الأذى، وتسمح بتخصيص الموارد الشحيحة للاستجابة للمشاكل المتعلقة بالعدالة الخطيرة والمستعصية بقدر كبير.

وهو يشجع على تجديد التركيز على الأسباب الجذرية لغياب العدالة - "التفاوت في الفرص والثروة والسلطة" التي تبرزها خطة عام 2030 باعتبارها عقبات أمام رؤيتها للتنمية المستدامة.

لكن الوقاية هي أكثر من مجرد تقليل الضرر. فمن خلال توفير المعاملة العادلة للجميع، فإن نظام عدالة ناجع يوفر الظروف الملائمة للمجتمع ليتطور على نحو مستدام.

المجتمعات التي تنعم بالسلام والأمن من المرجح أن تنعم كذلك بالازدهار. عندما يتضاءل عدد النزاعات، يمكن للناس التفاعل مع بعضهم البعض بطرق أكثر إيجابية. وعندما يتمتع جميع أفراد المجتمع بالحماية القانونية المناسبة، فإنهم يكونون أكثر استعدادا لتحقيق إمكاناتهم والمشاركة الكاملة في بناء مستقبل أفضل.

لماذا الوقاية؟

في إحدى القصص القديمة طرح أحدهم سؤالا لماذا عندما يسقط الناس من فوق جرف خطير، ننفق المال على توفير سيارة إسعاف في الوادي عوض إقامة سياج على حافة الجرف.

تقليديًا، تلعب أنظمة العدالة في العالم دور سيارة الإسعاف. تتفاعل الشرطة مع حالات الإبلاغ عن الجرائم. وينتظر المحامون الحرفاء الذين يطلبون مساعدتهم - وغالبًا ما يكونون في ضائقة مالية عندما يلجؤون إليهم- ثم في الأخير تصدر المحاكم أحكاما في القضايا المنشورة أمامها.

في مجال الصحة العامة، بات من المسلّم به منذ فترة طويلة أن هذا النهج خاطئ. فقد عرّف دستور منظمة الصحة العالمية لعام 1948 الصحة على أنها "حالة من الرفاهية الجسدية والعقلية والاجتماعية الكاملة، وليس مجرد غياب المرض أو العجز". حيث يعتبر تعزيز الصحة أكثر فعالية من علاج المرض كوسيلة لتحسين الرفاهية.

"لوقاية حقيقية. لا يمكن سد فجوة العدالة من خلال الأساليب والأدوات التقليدية ، في حين أن العدالة ضرورية لكل من المجتمعات والمجتمعات ، وليس الأفراد فقط"

يحتاج قطاع العدالة إلى انتهاج نفس طريقة التفكير، وتعلّم كيفية بناء الأسوار وإيجاد طرق أخرى لجعل قمة الجرف آمنة. هذا تحوّل من الاستجابة للأحداث السلبية إلى تبني نهج إيجابي، حيث يعمل نظام العدالة بنشاط على تعزيز العدالة والسلام والتماسك الاجتماعي والرخاء.

تعدّ الوقاية منطقية لأربعة أسباب متداخلة.

أولاً، لا يمكن سدّ فجوة العدالة بالمقاربات والأدوات التقليدية. حتى إذا استثمرت البلدان في جميع المناهج الموصى بها في الفرع السابق، فإنها ستكافح للاستجابة لحجم الطلب على العدالة الغير ملبّاة. إن الوقاية من المشاكل المتصلة بالعدالة يساهم بشكل أساسي في أي مسار مجدي ينقلنا من العدالة المتاحة لثلة قليلة من الناس إلى العدالة للجميع.

ثانيًا، العدالة ضرورية للمجتمعات المحلية والمجتمعات ككلّ، وليس للأفراد فقط. من خلال تحليل الحالات الأكثر شيوعًا التي تظهر أمامهم، يمكن لمسدي خدمات العدالة تحديد الأنماط مع تواتر أنواع معينة من النزاعات. قد يتمّ على سبيل المثال إخلاء المستأجرين بشكل متكرر لأن حقوقهم في الإيجار غير آمنة. أو كأن يكون بعض الأشخاص عرضة للإقراض المجحف بسبب ضعف التشريعات. أو ربما قد تتضرّر صحة المجتمع بأكمله بسبب عملية استخلاص معادن بطريقة تعسفية. وتُعدّ الوقاية، التي تتناول الأسباب الجذرية لغياب العدالة، أفضل طريقة لمعالجة العوامل الهيكلية والبنيوية التي تدعم مشاكل العدالة المشتركة المحددة في الفرع السابق.

ثالثًا، يلعب نظام العدالة دورًا في الوقاية عندما يكون بمثابة منبر للناس لاغتنام الفرص والمشاركة الكاملة في مجتمعاتهم. وكما هو موضّح في الباب الأول، تعمل الهوية القانونية والوثائق الأساسية وغيرها من أشكال الحماية القانونية كبوابة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما يمكن أن تساعد أنظمة العدالة ومؤسّساتها على نطاق أوسع في زيادة قدرة الناس على الصمود في مواجهة مجموعة من المخاطر، والتصدّي للإقصاء، والاستجابة للمظالم، وإتاحة "تغيير إيجابي ناجم عن التنافس السلمي".

تعدّ الوقاية ناجعة من حيث التكلفة. ثمّ إن العدد القليل للمشاكل المتعلقة بالعدالة تعني تكاليف أقل للناس والمجتمع ومنظومة العدالة نفسها. علاوة على ذلك، يمكن أن يعود الاستثمار في قطاع العدالة بفوائد كبيرة من حيث النهوض بالصحة والرخاء، وإرساء سلم اجتماعية ونتائج اقتصادية أفضل للأفراد والمجتمعات، وتحسين العائدات على الاستثمار الحكومي كما ناقشنا في الباب الثاني.

أي نوع من الوقاية؟

يستند هذا الباب إلى ورقة معلومات أساسية أعدّها مركز نيويورك للتعاون الدولي التابع لجامعة نيويورك لفائدة فريق العمل. ولاحظت الورقة أن "التوقي يتعارض مع جوهر أنظمة العدالة" التي صُمّمت لوظيفة "الاستجابة للمشاكل" وأنه في حين أن المقاربات التفاعلية مرئية للسياسيين ولعامة الناس بقدر كبير، "يمكن أن تكون نتائج الوقاية مشتّتة ويصعب تتبّعها".

كشفت هذه الدراسة وجود مقاربات مبتكرة للوقاية في أنظمة العدالة في جميع أنحاء العالم. كما أن هناك أدلة متزايدة على سبل ناجعة للوقاية من مشاكل العدالة، ورغبة متزايدة في فهم الأسباب الجذرية ومعالجتها، والتصدّي للممارسات الجائرة، وبناء مؤسّسات العدالة التي يمكن أن تلعب دورًا استراتيجيًا في الوقاية.

تركز هذه الجهود على أربع مجالات:

1. منع النزاعات وتخفيف حدّتها في عالم يعاني 1.5 مليار شخص من مشاكل متعلقة بالعدالة لم تحل بعد.
2. الوقاية من العنف الإجرامي والمنظم والعنف بين الأفراد، وخاصة العنف ضد النساء والأطفال وغيرهم من الفئات المهمّشة.
3. استخدام أنظمة العدالة للمساعدة في بناء مجتمعات أكثر سلمًا من خلال منع نشوب الصراعات وعدم الاستقرار.
4. تعزيز الإدماج والنهوض بحقوق الإنسان مع ارتفاع مستويات الإقصاء وانعدام الثقة.

الوقاية من نشوء النزاعات والتخفيف من حدّتها

يمكن لمسدي خدمات العدالة العمل بشكل استباقي مع الناس لمنع نشوء النزاعات والحدّ منها، أو لمنعها من أن تصبح أكثر تعقيدا.

يتم استخدام الأساليب الوقائية بشكل متزايد من قبل الشركات، لأن تجنب النزاعات – الناشئة عن عقد رئيسي مبرم، على سبيل المثال - يحقق وفورات كبيرة في التكلفة بالمقارنة مع تكاليف التقاضي.

〉 *يمكن أن يجعل التعاقد البصري إبرام العقود أيسر منالا . فقد تم استخدام "العقود المصورة" لأول مرة في جنوب إفريقيا عند ابرام عقود العمل لجامعي الفاكهة .*

إن الوقاية من النزاعات له فوائد مماثلة للأفراد. تظهر المنابر الإلكترونية التي تهدف إلى "إضفاء الطابع الديمقراطي على القانون" من خلال منح الأشخاص الأدوات التي يحتاجونها لعقد اتفاقيات ملزمة قانونًا. تقلل هذه الأدوات من مخاطر نشوء نزاعات في المستقبل. كما أنّ التمكين القاعدي ناجع أيضًا في هذا المجال. فقد أفاد مساعد قانوني من جنوب إفريقيا أنّ كثيرا من الناس، "يحجمون عن إبرام عقود رسمية، مما يتسبب في تدهور العلاقات". حيث عالج المساعدون القانونيون هذه المشكلة من خلال مساعدة المجتمعات على إبرام عقود رسمية تحمي حقوقهم.

〉 تتيح منصة "سوتي" Sauti للتجار عبر الحدود في شرق إفريقيا الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالأسواق وبالتجارة الرسمية باستخدام هواتفهم المحمولة. تساعد هذه المعلومات المحيّنة على حمايتهم من المضايقات والابتزاز من قبل موظفي الحدود.

تزيد المقاربات ذات الصلة من توافر الوثائق القانونية وإمكانية الحصول عليها. مثلا، تسهل خدمات "افعل ذلك بنفسك" على الناس تحرير الوصايا، مما يقلل من مخاطر نزاعات الميراث. هذا مهم بشكل خاص لحماية حقوق النساء والأطفال. كما تساعد الخدمات التي تسهل تسجيل الشركات بكلفة أقل، الفئات المحرومة على إنشاء الشركات، وبالتالي تنشيط الاقتصادات. كما تسمح بوابات الإنترنت للتجار بالامتثال بسهولة أكبر لشروط الترخيص وغيرها من المقتضيات القانونية، مما يحميهم من تعسّف السلطات. وكذلك يلعب الوسطاء مثل النقابات العمالية والجمعيات التعاونية والجمعيات المحلية الأخرى دورًا رئيسيًا في مساعدة الناس على استخدام القانون لتعزيز قدرتهم على الصمود.

يمكن للحكومات تحديد المجالات التي تتسبب في نشوء عدد كبير من النزاعات واستخدام القوانين واللوائح بشكل وقائي. كما من شأن التنظيم الأفضل للأسواق والحماية المعززة للمواطنين المساعدة في تقليل عدد النزاعات المتعلقة بديون المستهلكين والإسكان والنزاعات الشغلية وتقليص خطورتها. ويُعدّ تعزيز الالتزام بالإنصاف في تقديم الخدمات العامة، إلى جانب تعزيز فرص مشاركة المواطنين، عاملا في تقليص عدد النزاعات بين المواطنين والحكومة. كما يمكن للقوانين التي تحمي حقوق النساء والأطفال أن تؤدي إلى تخفيض منسوب الصراع وإلى نتائج أكثر انصافا عند انهيار العلاقات. في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، أدى التخلي عن الطلاق المبرّر بوقوع خطأ إلى انخفاض ملموس في حالات الانتحار عند الإناث وتقليل حالات العنف المنزل.

في سياق آخر، يمكن للحكومات أيضًا تجنب الضرر "اللاحق" الذي يصيب منظومة العدالة من خلال تحسين تصميم القوانين واللوائح والسياسات. فعلى سبيل المثال، إدخال تعديلات على الضمان الاجتماعي وقانون الشغل، أو في الحماية المقدمة للمستأجرين، قد يكون لها آثار يمكن التنبؤ بها على حجم مشاكل العدالة وعلى الطلب اللاحق على خدمات العدالة. فبعض البلدان تجري حاليا تقييمات للأثر على العدالة لتقدير نتائج وتكلفة السياسات الجديدة المقترحة فيما يتعلّق بمنظومة العدالة المدنية والجنائية. هذه التقييمات "تساعد صانعي السياسات في مختلف مستويات أجهزة الحكومة على إيجاد أفضل طريقة لتحقيق أهداف سياستهم مع تقليل التأثير على منظومة العدالة".

"نحن نستخدم أدلة غير مسبوقة من الناس أننا نساعد في محاولة حل الأسباب الجذرية لمشاكلهم"

وبطريقة مماثلة، يمكن لنهج التمكين القانوني أن يمنع حدوث نزاعات من خلال التحوّل من التعامل مع الحالات الفردية إلى معالجة الأسباب الجذرية للظلم الجماعي. كما يمكن لمناصري العدالة أن يساعدوا المجتمعات المحلية على استخدام القانون لتحدي مصالح الشركات القوية والدولة، من خلال معالجة الانتهاكات التي ترتكبها شركات التعدين أو الزراعة أو قطع الأشجار، على سبيل المثال، أو من قبل المسؤولين الفاسدين. حيث أن حل نزاع من هذا النوع يعود بالفائدة على جميع أفراد المجتمع، لكنه يمكّن المجتمع كذلك من "معرفة القانون واستخدامه وتحديد شكله" بطريقة تحميه من الاستغلال في المستقبل.

يمكن أن يكون لتنظيم الحملات والمناصرة دورا مهما كذلك. لأمناء المظالم ومنظمات المستهلكين وآليات التظلّم الأخرى القدرة على تحويل الأفكار من الحالات الفردية إلى إدخال تحسينات هيكلية. في المملكة المتحدة، تحدد خدمة "مكتب إسداء المشورة للمواطنين" **Citizens Advice** الاتجاهات من خلال تحليل البيانات الخاصة بملايين الأشخاص الذين يتلقّون المساعدة. يستخدم المكتب تلك البيانات بمثابة "الدليل الذي لا مثيل له الذي نتحصّل عليه من الأشخاص الذين نساعدهم لمحاولة معالجة الأسباب الكامنة وراء مشاكل الناس". عندما يتمّ التعرّف على مشكلة شائعة - على سبيل المثال، حين كانت شركات القروض الفردية بضمان موعد الراتب توفر شروطًا غير عادلة لحرفائها - تستخدم المنظمة هذا الدليل للدعوة إلى إصلاح السياسات.

إنّ مقاربات الوقاية هذه هي بالضرورة متعدّدة القطاعات. يجب أن تنسق وزارات العدل مع بقية المصالح الحكومية الأخرى، وتسليط الضوء على كيف يمكن للعدالة أن تساعد في تحقيق الأهداف في مجالات الصحة والتعليم والشغل والإسكان وغيرها من المجالات، مع تقليل أي آثار سلبية لقرارات الحكومة على نظام العدالة. يمكن لمسدي خدمات العدالة أن يلعبوا دورًا وقائيًا كاملاً فقط من خلال العمل بالشراكة مع مسدي الخدمات المجتمعية والصحية وغيرها. شددت لجنة العمل الوطنية المعنية بالوصول إلى القضاء في المسائل المدنية والأسرية في كندا على أهمية "الواجهة الأمامية" لنظام العدالة، مما يساعد الناس على تطوير "مجموعة وقائية من المعارف والمهارات والمواقف، قبل مواجهة مشاكل قانونية محددة". يعتمد مثل هذا النظام على مجموعة واسعة من الوسطاء، بما في ذلك المجموعات النسائية والمجتمعية والمدارس والمنظمات الشبابية والطوائف الدينية وخطوط المساعدة والمكتبات.

الوقاية من العنف

في أواخر القرن الثامن عشر، جادل الفقيه القانوني الإنجليزي السير وليام بلاكستون بأن "العدالة الوقائية التي تستند الى كل مبدأ عقلاني وإنساني وسياسة سليمة، هي أفضل من جميع النواحي مقارنة بالعدالة العقابية".

بعد مائتين وخمسين عامًا، لدينا أدلة قوية تثبت الحكمة التي تنطوي عليها هذه المقولة. إن إتباع الأساليب التقليدية في الوقاية من العنف عبر مقاربات صارمة للردع، "فكرة أنه إذا كانت تكاليف العقوبات التي تفرضها الدولة قاسية بما فيه الكفاية، فذلك سيزجر الفعل الإجرامي، على الأقل بالنسبة للبعض". ومع ذلك، تشير طائفة من الأدلة القوية إلى أن أحكام السجن الطويل لها تأثير رادع محدود. حيث غالبًا ما أثبتت الأساليب العقابية أنها تأتي بنتائج عكسية. وتجدر الإشارة الى أنه تم استخدام استراتيجيات صارمة ضد الجريمة على نطاق واسع في أمريكا اللاتينية، لكنها أدّت إلى زيادة جرائم العنف بدلاً من انخفاضها، وتقوية العصابات التي ترتكبها، وخلقت أزمة في أنظمة السجون المثقلة بالأعباء.

*"يمكننا الآن تحديد الاستراتيجيات غير الفعالة ، لدينا قاعدة أدلة قوية - من أكثر من **100** مراجعة منهجية - لتسليط الضوء على الاستراتيجيات الفعالة"*

بينما نعرف الآن ما الذي لا ينفع لمنع العنف الإجرامي، لدينا قاعدة من الأدلة القوية جدًا - تتكون من أكثر من 100 مراجعة منهجية - لعرض ما يصلح في هذا الصدد.
تعتبر الشرطة على خط المواجهة في عملية الوقاية من العنف والجريمة - أو هكذا ينبغي أن تكون. في السنوات الأخيرة، كان هناك تحول عالمي ملحوظ بعيدًا عن ضبط الأمن التفاعلي نحو نماذج لحل المشاكل ترمي إلى استهداف المخاطر في المجتمعات التي تحظى بخدمات الشرطة. بدلاً من الرد على الجريمة بعد الإبلاغ عن حدوثها، تُستخدم البيانات والأدلة في توجيه موارد الشرطة إلى حيث تكون الحاجة إليها أمس.

في حين أن أحكام السجن الطويلة تشكل رادعًا ضعيفًا، فإن معرفة احتمال القبض على شخص قد يردع الناس عن ارتكاب جرائم أو أعمال عنف. يمكن لأعمال الشرطة الأكثر فعالية والظاهرة للعيان أن تساعد في ردع مثيري الشغب المحتملين وجعل المجتمعات أكثر أمانًا. فقد يساعد تدريب الشرطة على الاستجابة لسلوك الناس ومراعاة مشاعرهم على إدارة النزاعات بطريقة حينية وتقليل مخاطر العنف.

للعب دوره الكامل في المجال الوقائي، يجب أن تعمل الشرطة في شراكة وثيقة مع المجتمعات المحلية، وخاصة تلك التي تتعرض لأعلى مستويات العنف. يهدف تطوير العلاقات بين المجتمعات المحلية ومصالح الخدمات الاجتماعية والشرطة والمدعين العامين على التركيز على ردع مرتكبي أسوأ أعمال العنف مع تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الوقاية من العنف. كما يمكن أن يؤدي هذا إلى تراجع كبير في صور العنف الأكثر سوءا، مع توفير مساحة للمجتمع للتحرك نحو أنماط تنمية أكثر مرونة.

يمكن كذلك للمكونات الأخرى في منظومة العدالة أن تلعب دورًا وقائيًا مهمًا. "تضع [المحاكم] القضاة في قلب عملية إعادة التأهيل" ومعالجة الإدمان والأمراض النفسية وغيرها من مسببات العود الى الجريمة. كما توفر برامج العدالة التصالحية للجناة الفرصة لإصلاح الضرر الذي تسببوا فيه. وبذلك يمكنهم تحسين النتائج للضحايا وتقليل مستويات جرائم العنف. وفي الوقت نفسه، يمكن حماية ضحايا العنف المنزلي من الأذى في المستقبل من خلال الأوامر الزجرية وبرامج الدعم والبرامج التي تصوّب سلوك شركائهم/شركائهنّ.

بالنسبة للأطفال، تدعم مقاربات التدخل المبكر أولئك الأكثر تعرضًا لخطر العنف أو الإهمال أو الحرمان أو التجارب السلبية الأخرى مثل مشاهدة العنف. هذا يقلّل من مخاطر الإيذاء والإجرام ويقطع أنماط سوء المعاملة عبر الأجيال، ولكن فقط إذا عملت الجهات الفاعلة في مجال العدالة بالشراكة مع المصالح التي تُقدّم خدمات تعليمية وصحية والحماية الاجتماعية. الأطفال الذين هم في وضعية قانونية معينة - بصفتهم مجرمين أو ضحايا أو شهود - سيستفيدون أيضًا من التدخل المبكر والرعاية المتخصّصة، والتي يمكن أن تساعد في إعادة الاندماج في المجتمع وتجنب الصدمات التي قد تكون لها عواقب طويلة الأمد.

يمكن لقطاع العدالة أن يقدم مساهمة مهمة في استراتيجيات الوقاية متعددة القطاعات من خلال تعزيز الإطار التشريعي لزجر العنف. ويجب أن يشمل ذلك تنفيذ تدابير حماية خاصة للنساء والأطفال والشرائح الهشة الأخرى. وفي هذا الصدد، تؤكد قوانين حظر جميع أشكال العنف ضد النساء والأطفال على أن هذه الأشكال من العنف غير مقبولة. لكن مثل هذه القوانين بعيدة كل البعد عن كونها واسعة الانتشار. في حين نجد أن 80 في المائة من البلدان لديها "إطار تشريعي للوقاية من العنف" جاري به العمل، إلا أن 57 في المائة فقط قالوا إن هذه القوانين يتمّ تطبيقها وإنفاذها بالكامل.

"في أوكرانيا، تعمل شرطة الدوريات مع الفرق الاستشارية للمواطنين لتطوير استراتيجيات وقائية متكاملة"

ثبت أن التعديلات التشريعية المستهدفة فعالة. حيث أن القوانين واللوائح التي تقلّل من توافر الأسلحة والاستخدام الضار للكحول هي جزء من ست استراتيجيات رائجة تهدف الى الوقاية من العنف التي حددتها منظمة الصحة العالمية. يُذكر أن بعد دخول قانون مراقبة الأسلحة النارية في جنوب إفريقيا حيز النفاذ لوحظ انخفاض بنسبة 14 في المائة سنويا في جرائم القتل المرتبطة بالأسلحة النارية في خمس مدن (انخفضت جرائم القتل الأخرى كذلك ولكن بوتيرة أبطأ). ووفقا لتقييم أجري لفعالية القانون، تفيد التقديرات أنه تم إنقاذ 4585 حياة على مدى خمس سنوات. عندما يتم إنفاذ هذه القوانين بشكل فعال، يكون لها الأثر الكبير على انخفاض منسوب العنف.

"في لبنان، تنتقل الشرطة البلدية "من نموذج إنفاذ القانون إلى الشرطة المجتمعية"

وكما هو الحال في مجال العدالة المدنية التي وردت مناقشتها أعلاه، فإن الحماية القانونية ضد العنف التي جرى تحسينها تكون أكثر فعالية عندما ترافقها حملات المناصرة التي تتحدى القواعد التي يستند إليها السلوك العنيف. غالبًا ما يتم سن قوانين جديدة كنتيجة لجهود المناصرة. ويمكن أن يكون تنفيذها ركيزة لمزيد من الحملات، مما يخلق دائرة خيرّة تنشأ بين النشاط النضالي والحماية القانونية. حيث إن ظهور حركات جديدة ذات حضور كبير على الإنترنت، مثل حملة "أنا أيضا" **#MeToo** ضد التحرش الجنسي والاغتصاب، أظهر قدرتها على إضافة المزيد من الزخم إلى مثل هذه الحلقات الخيّرة.

الوقاية من الصراع وعدم الاستقرار

تلعب العدالة دورًا لا غنى عنه في حماية المجتمعات من انعدام الأمن والصراع. وفقًا لتقرير "مسارات لتحقيق السلام"، وهي دراسة مشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي حول الوقاية، يمكن لنظام العدالة "تسوية النزاعات بطريقة سلمية، وضمان مساءلة السلطة، وتعزيز احترام حقوق الإنسان، ومكافحة الفساد... وضمان الضوابط والتوازنات".

إلا أنّ الدراسة تحذّر أيضًا من أن "انهيار أنظمة العدالة وسيادة القانون بشكل عام قد يؤجّج المظالم فتُحشد الجهود لنشوب الصراع وتُهيّئ الظروف لإتباع السلوك العنيف".

من الواضح أن الوقاية الفعالة مهمة للبلدان المتضررة من النزاعات، وخاصة للأشخاص الذين يعيشون في ظروف قاسية تحت وطأة الظلم. ولكن مع تزايد الحاجة إلى الوصول إلى العدالة في وقت يشهد تغيرًا اجتماعيًا سريعًا، قد تجد المجتمعات حتى تلك التي تبدو مستقرة نفسها في وضع هشّ إذا فشلت منظومة العدالة في تلك المجتمعات في الاستجابة لتطلعات مواطنيها.

ولكي تلعب أنظمة العدالة دورها الوقائي، يجب أن تفي بالمعايير الأساسية للاستقلالية ومراعاة قواعد الإجراءات القانونية، نصّا وممارسة. كما يحتاج القضاة إلى الفصل في القضايا دون أي تدخل في شؤونهم. كما إن استقلال المدعين العامين أمر بالغ الأهمية. وتعدّ الإجراءات القانونية الواجبة واحترام الحقوق الإجرائية من الشروط الأساسية للمحاكمات العادلة. إذا لم يُنظر إلى أنظمة العدالة على أنها عادلة، فلن تكون قادرة على أداء وظيفتها الأساسية المتمثلة في تعزيز الحل السلمي للنزاعات والصراعات.

في الدول التي حدث فيها انهيار كامل للمؤسسات، يتعين تركيز وظائف العدالة الأساسية. ويوفر هذا للبلدان فرصة في إنشاء أنظمة جديدة أكثر استجابة تركز على احتياجات العدالة لدى الناس - بدلاً من تقليد الأنظمة الفاشلة والبالية.

ويجب أن تبدأ إعادة بناء أنظمة العدالة وإصلاحها من خلال فهم ما يفعله الناس بالفعل لحل مشاكلهم المتعلقة بالعدالة. حتى المجتمعات الأكثر عزلة وحرمانًا لديها استراتيجيات للحد من مخاطر الصراع. أما في الحالات التي تغيب فيها مؤسسات الدولة، يضطر الناس إلى الدفاع عن أنفسهم والتحول إلى الآليات الاجتماعية القديمة والجديدة والمعاد ابتكارها لإدارة النزاعات. وقد تكون هذه الآليات إما ناجحة أو قد تنطوي على إشكاليات، ولكن لا ينبغي تجاهل وجودها عند إعادة بناء منظومة العدالة في الدولة.

يمكن أن تعالج أنظمة العدالة بشكل مباشر المخاطر في المناطق المتنازع عليها المتعلقة بالأراضي والموارد الطبيعية وتقديم الخدمات والنفاذ الى المصعد الاجتماعي لحمل مقاليد السلطة. كما توفر القوانين التي تنظم استغلال الأراضي، على سبيل المثال، إطارًا لاحتواء المظالم وتعزيز العلاقات السلمية بين المجتمعات، ولكن فقط إذا تم الاتفاق عليها من خلال عملية شاملة. كما يمكن لآليات حل النزاعات المجتمعية أن تساعد بعد ذلك في تخفيف حدّة التوتّرات بين الفئات التي تتنافس على استغلال الأرض، أو لحماية حقوق المجتمع في مواجهة المصالح التجارية القوية. وكذلك تلعب معايير حقوق الإنسان دورا مهما. حيث يساعد مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة على حماية حقوق السكان الأصليين في الأرض والموارد الطبيعية. في الفلبين، على سبيل المثال، أمكن للشراكات الدولية التي تدعم الجهود الوطنية لتعزيز الحماية القانونية هناك، والتي دعمت كذلك مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية التعاقد المقروء آليًا والقابل للبحث في قطاع الموارد الطبيعية.

تضم مجالس شراكات الشرطة المحلية في سيراليون أفرادا من الشرطة ومن المدنيين. بالإضافة إلى لعب دور مباشر في الوقاية عندما يهدد النزاع المحلي باندلاع أعمال عنف واسعة النطاق، فإنهم يضعون أيضًا استراتيجيات وقائية على المدى الطويل من خلال تحديد النقاط الساخنة للجرائم لإيلائها اهتماما أكبر من قبل الشرطة .

ونظرًا لنقص القدرات في العديد من البيئات المتأثّرة بالصراع، فمن المرجح أن يكون الإصلاح أكثر استدامة إذا تمّ بشكل تدريجي. وكما أشار تقرير عام 2011 عن التنمية في العالم أنه "عندما تكون الثقة متدنية، لا يعتقد الناس أن الخطط الكبرى للإصلاح ستنجح". كما أوصى التقرير بضرورة أن تبدأ إصلاحات العدالة من خلال تعزيز الوظائف الأساسية، ولكن ينبغي أن تفعل ذلك بطرق "تتجاوز الإصلاحات مجرد كونها حبر على ورق وتصل إلى المجتمعات المحلية". وتجدر الاشارة الى انه لا يجب عند اتباع النهج التدريجي التقدم على جميع الجبهات في نفس الوقت، ولكن يجب أن يضمن بمرور الوقت أن يتمّ تناول كافة العوامل ذات الصلة. ويجب كذلك تحديد الأولويات على أساس فهم الاحتياجات القانونية لمجموعات مختلفة من الناس.

يمكن أن تكون الخطوة الأولى هي ضمان معايير الحد الأدنى من مستوى الخدمات، وهو نهج يستخدم في قطاعي الصحة والتعليم. حيث تحدّد هذه المعايير ما يمكن أن يتوقعه طالبي الخدمات، وتساعد في بناء الثقة والدعم من خلال إظهار القدرة المتزايدة على تلبية احتياجات الأشخاص. في أفغانستان، تم تطوير حزمة بالحد الادنى من الخدمات لتوفير المستوى الأساسي من الخدمات الاجتماعية التي يحتاجها الناس للمشاركة في الاقتصاد. وتركّز مقاربة "ميثاق المواطن" المتبعة في قطاع العدالة على مسدي الخدمات في الخطوط الأمامية مثل الشرطة ومحاكم الدرجة الأولى. ويمكن أن يساعد ذلك في تعزيز معايير متسقة عبر توفير العدالة الرسمية وغير الرسمية.

تم إنشاء أكواخ السلام في ليبيريا كمنتدى للنساء لمناقشة تجاربهن في الحرب الأهلية، وقد تطورت هذه التجربة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية بين الأعضاء وإجراء حملات المناصرة التي أدت، من بين نجاحات أخرى، إلى تنحية السياسيين الفاسدين من مناصبهم .

كما هو الحال في مجالي العدالة المدنية والوقاية من العنف، تلعب حملات المناصرة دورًا مهمًا. فقد انتهت الدراسات التجريبية الى وجود ارتباط قوي بين "المجتمع المدني القوي والمستقل ومؤشرات حقوق الإنسان الإيجابية". تعتبر الحملات غير العنيفة، مثل تلك التي اشتهر بها مارتن لوثر كينج، فعالة بشكل خاص في معالجة الأسباب الجذرية للصراع. وقد اتضح أن احتمال نجاحها يزيد بمقدار الضعف عن احتمال نجاح المقاومة العنيفة. كما يمكن لنظام العدالة حماية الفضاء العام الذي ينشط فيه المجتمع المدني من خلال تعزيز الحق في التجمع وحرية التعبير. ويتحمل القادة السياسيون - بما في ذلك أولئك الذين ينتمون إلى نظام العدالة - مسؤولية تلطيف وتعديل خطابهم، وتجنب استخدام الكلام الذي يمكن أن يغري بالعنف الأمر الذي قد يشجع على اتخاذ الإجراءات التي تعتبر تدابير تصحيحية ترمي الى تحقيق التسامح والاندماج.

مكتب أمين المظالم في بيرو هو مؤسسة وسيطة أدارت نزاعات الموارد الطبيعية ومكنت المواطنين من الضغط من أجل إحداث إصلاحات أوسع .

قامت منظمات المناصرة الشعبية مثل أمهات ساحة مايو Madres de la Plaza de Mayo في الأرجنتين، ومنظمة Vicaria de la Solidaridad في تشيلي، ومركز العمل القانوني لحقوق الإنسان في غواتيمالا، بحملات نشطة من أجل السلام في مجتمعاتهم .

تعزيز الإدماج وحماية الحقوق

إن تعزيز الحقوق والإدماج هي الرسالة الأساسية لهذا التقرير. الوصول إلى العدالة هو بحد ذاته حق من حقوق الإنسان، لكن العدالة ضرورية أيضًا لحماية الحقوق الأخرى. إن النهج القائم على الحقوق في قطاع العدالة يضع الناس ومشاكلهم وتطلعاتهم في مجال العدالة في قلب جهود الإصلاح.

يتم التأكيد على هذه الرسائل عندما نفكّر في دور العدالة في الوقاية. ويمكن أن ترتكز الوقاية التي تهدف إلى حماية الحقوق وتعزيز الإدماج على احتياجات أولئك الذين يعانون من مشاكل العدالة المتعددة، من أجل كسر الحلقة التي تؤدي فيها مشكلة واحدة إلى العديد من المشاكل الأخرى. كما يمكن أن تعيد بناء العلاقة بين الشرطة والجهات الفاعلة والمجتمعات الأخرى في مجال العدالة، وخاصة أولئك الذين هم أكثر تضررا من العنف. ويمكن كذلك تعزيز النُهج الشاملة لمنع النزاعات، والاعتراف بأولئك الذين تم استبعادهم حتى الآن وإشراكهم، ومعالجة المظالم الناتجة عن هذا الاستبعاد.

في كثير من الحالات، للأسف، تُرسّخ مؤسسات العدالة الإقصاء وتنكر الحقوق، مما يؤدي في الواقع إلى عكس مسار الوقاية. إذ ترتبط الانتهاكات التي يرتكبها الفاعلون في مجال الأمن والعدالة بزيادة مخاطر الصراع أو زيادة حدة النزاع أو كليهما معا. كما تغذي الانتهاكات التطرف العنيف، حيث "تخشى المجتمعات في بعض المناطق من قوات أمن الدولة أكثر من الجماعات المتطرفة".

تتطلب حماية الحقوق تزويد مؤسسات العدالة بمهارات وأدوات وأساليب جديدة. على سبيل المثال، ثبت أن التسجيل الصوتي أو التصوير بالفيديو للتحقيقات التي تُجرى يقلل من حالات التعذيب، وكذلك القواعد والإجراءات المتبعة لحماية الموقوفين فور وضعهم في الحجز. كما أن تدريب الشرطة على مهارات الاستجواب خلال التحقيق بدلاً من الاعتماد على الاعترافات لضمان الحصول على الأدلة يجعل التعذيب أقل احتمالاً.

وبالمثل، فإن تعزيز استقلالية القضاء وحياده يمكن أن يبني أو يعيد بناء المصداقية. ويساعد التدقيق في عمل الجهات الفاعلة في مجال العدالة في إعادة بناء الثقة في المؤسسات، وتعزيز شرعيتها وقدرتها على مكافحة الانتهاكات في المستقبل. تضمنت الإصلاحات في كينيا بموجب دستور الدولة لعام 2010، على سبيل المثال، معايير واضحة لاختيار أعضاء مفوضية الخدمات القضائية، وجلسات علنية أثناء عملية الاختيار، وشروط التمثيل العادل للمرأة ومختلف المجموعات العرقية في كينيا.

يمكن أن تساعد آليات المساءلة والشفافية أيضًا أنظمة العدالة على منع انتهاكات حقوق الإنسان بدلاً من تفاقمها. ويُتيح الوصول إلى البيانات المتعلقة بمخرجات أنظمة العدالة للضحايا والهيئات المجتمعية وأطراف المجتمع المدني المعنية مراقبة الإنفاذ وكشف الانتهاكات. كما يزيد تعزيز الرقابة البرلمانية من مساءلة الجهات الفاعلة في مجال الأمن والعدالة، مع زيادة الوعي الذي يمكن أن يؤدي إلى تحسينات في الإطار التشريعي لمنع انتهاكات حقوق الإنسان. إن فتح الأنظمة أمام الرقابة والتدقيق المستقل والسماح بنشر نتائج هذا التدقيق يقلل من احتمال أن تصبح أنظمة العدالة نفسها مصدرًا من مصادر الجور.

وكما تمّ مناقشته في الباب الأول، يمكن أن يُحدث تعزيز منافذ الحقوق بالنسبة للأشخاص نقلة نوعية لأولئك الذين تم استبعادهم من المشاركة الكاملة في المجتمع والسياسة والاقتصاد. وعلى الرغم من الحجم الكبير لعدد الأشخاص الذين هم بحاجة إلى دعم كبير، إلا أن التغيير في هذا المجال يمكن أن يحدث بسرعة.

يمكن للبلدان أن تبني أنظمة توفر للناس الهوية القانونية والحقوق في الأرض وتحسين فرص الحصول على عقود وغيرها من الوثائق التي تسمح لهم بلعب دور كامل كجزء من المجتمع وذلك بمساعدة منظمات المجتمع المدني وتعميم التكنولوجيات الجديدة ميسورة التكلفة وحيثما توجد إرادة سياسية. أطلقت باكستان، على سبيل المثال، نظام بطاقة هوية بيومترية وقامت بتسجيل 90 مليون شخص فيما يزيد قليلا عن عقد من الزمن. ثم تم استخدام النظام كأساس لنظام حماية اجتماعية موجّه يوفّر الموارد إلى المستفيد بصفة مباشرة (معظم المستفيدين كان من الأمهات الفقيرات). وتمكّنت رواندا من تسجيل عشرة ملايين قطعة من الأراضي في سجل جديد للأراضي بشكل سريع، مع أكثر من سبعة ملايين من ملاك الأراضي - معظمهم من النساء - حصلوا على سندات الملكية على مدى السنوات الخمس اللاحقة.

› *في جورجيا، في أعقاب ثورة الزهور، تم تجنيد شرطة دورية جديدة، مما أدى إلى تحسينات كبيرة في ثقة الجمهور وزيادة استعداد المواطنين للإبلاغ عن أفعال الفساد . قامت الدولة أيضًا ببناء "مراكز شرطة زجاجية" جديدة - كرمز للشفافية ونهج عملي لإزالة الزوايا المظلمة التي يمكن أن تحدث فيها الانتهاكات .*

التحول نحو الوقاية

إن التحول نحو الوقاية من الظلم يشبه تحويل التركيز من الطب إلى الصحة العمومية - من علاج المرض إلى تعزيز الصحة والرفاه.

وتتطلب إعادة التوجيه نحو الوقاية تعديل عمل واستراتيجية وتسيير منظومة العدالة والمؤسسات داخل المنظومة. فبدلاً من النظر في مشاكل العدالة الفردية فقط، يجب على الجهات الفاعلة في مجال العدالة أن تسعى للتأثير على تجربة الناس المعاشة فيما يتعلّق بالعدالة والظلم، وتعلم كيفية "وضع استراتيجيات تتجاوز أسلوب إطفاء الحرائق الفوري في الحالات الفردية" نحو التوقي. ويسعى النهج الاستباقي إلى فهم كيف يمكن للقوانين واللوائح والسياسات أن تعالج نواحي القصور الهيكلية، وتعزز الإدماج، وتحد من المخاطر، وتزيد من القدرة على الصمود.

تتمثل الخطوة التالية في تحديد النتائج المرجوّة للمجتمعات المحلية والمجتمعات ككل ونظام العدالة نفسه. بالنسبة للمجتمعات المحلية، تتمثل نتائج الوقاية في تقليص عدد النزاعات الخطيرة أو جعلها أقل تعقيدا، وتضاؤل مخاطر حدوث حالات عنف وانتهاكات للحقوق. بالنسبة للمجتمعات ككل، فتتمثل النتائج المترتبة عن الوقاية في تقليل مخاطر الصراع العنيف، وإدارة أكثر سلمية للنزاعات، وخفض تكاليف المعاملات داخل الاقتصاد، ورفع منسوب الثقة في الحكومات والمؤسسات. وبالنسبة لنظام العدالة، فتتمثل النتائج في تحسين الثقة في عدالة المنظومة، وتوسيع رقعة التعاون المثمر مع القطاعات الأخرى، وزيادة القدرة على تخصيص الموارد الشحيحة للاستجابة للمخاطر والانتهاكات الأشد خطورة.

تبدأ استراتيجيات الوقاية الفعالة بتحديد النتيجة المرجوة و "لف الشريط للخلف" لإيجاد طرق لمعالجة جملة من المشاكل. هذا يتمّ باستخدام البيانات لتحديد الأولويات والموارد الموجّهة، جنبًا إلى جنب مع اختبار صارم للتدخلات لفهم ما ينجح وما لا ينجح، والقيام بمراقبة المخرجات وتقييمها لفهم ما إذا كانت النتائج المرجوّة قد تحققت أم لا. وتشير الأدلة المتعلقة بالوقاية إلى الحاجة إلى اعتماد ثلاث استراتيجيات شاملة.

تعزيز الثقة في أنظمة العدالة

من المرجح أن تكون أنظمة العدالة قادرة على لعب دور استباقي عندما يكون لدى الناس توقعات معقولة بأن حقوقهم ستتم حمايتها، وأن مشاكلهم ستُحل بشكل فعال، وأن النزاعات ستدار سلميا، وبأنه سيتم حمايتهم من إساءة استخدام السلطة. فعندما يوفر نظام العدالة اليقين القانوني والإنصاف، فإنه يوفر إطارًا للتفاعل الإيجابي بين الناس، وبين الأفراد والشركات والدولة.

يؤكد هذا التقرير على الحاجة إلى الاستثمار في أنظمة العدالة التي تعمل لصالح الناس والتي تمكّنهم من حل مشاكلهم المتعلقة بالقضاء. وتتطلب زيادة الثقة في منظومة العدالة وضع إجراءات واضحة وشفافة، ودعم استقلالية القضاة والمدعين العامين، ومكافحة الفساد، والوصول إلى الفئات المستبعدة من منظومة العدالة.

تتطلب أنظمة العدالة الشاملة تعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة في مجال العدالة والمجتمعات في الخطوط الأمامية، بهدف منح المجتمعات نفسها الأدوات اللازمة لمنع وقوع الظلم. كما تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا حيويًا في المساعدة على بناء الثقة في أنظمة العدالة، من خلال تقريب العدالة من الناس وضمان بقاء احتياجات الناس في طليعة الإصلاحات.

"تتجاوز استراتيجيات المنع العدالة الفردية أو المباشرة. يستخدمون البيانات لتحديد الأولويات واختبارها بدقة التدخلات وتقييم ما إذا كانت خدمة العدالة قد زادت بالنسبة للسكان المستهدفين"

معالجة الأسباب الجذرية لغياب العدالة

كما أوضحه هذا الفرع من التقرير، فإنّ لدى أنظمة العدالة إمكانيات غير مستغلة لمعالجة المظالم الناجمة عن أوجه القصور النظامية والهيكلية بطرق تقلّل من عدد مشاكل العدالة.

إن إتاحة النفاذ إلى مجموعة من "منافذ الحقوق " مثل الهوية القانونية والوصول إلى الوثائق، سيمكن الحكومات من إتاحة المشاركة الكاملة للأفراد في المجتمع والسياسة والاقتصاد، مع حماية الفئات المهمّشة من انتهاك حقوقهم. كما يمكن أن يسهّل استخدام التكنولوجيا بشكل أفضل على الأشخاص تحرير وتوثيق العقود على نحو يحمي حقوقهم إذا نشأ أي نزاع في المستقبل.

وتتطلب الوقاية الفعالة أيضًا من مؤسسات القضاء تشديد تركيزها على الفئات الضعيفة من السكان، وكسر حلقات العنف وصور أخرى من الظلم. لقد أبرز هذا الفرع من التقرير الطابع متعدد القطاعات للوقاية، حيث تعمل الجهات الفاعلة في مجال العدالة مع القطاعات الأخرى للتدخل في وقت مبكر وبطرق تعالج الأسباب بدلاً من الأعراض. كما سلط الضوء على إمكانية قيام المدافعين عن العدالة على مستوى القاعدة بمعالجة اوجه الظلم الهيكلية، وتمكين المجتمعات الهشة من الاستخدام الاستراتيجي للقانون.

استخدم القانون لتقليل المخاطر

أخيرا، يمكن استعمال القانون بطريقة موجهة لمعالجة المخاطر التي تتعرّض لها المجتمعات المحلية والمجتمعات ككل.

يشكل تعزيز الأطر التشريعية جزءًا أساسيًا من نهج متعدد القطاعات لمنع العنف. حيث تتولى القوانين حماية الناس من العنف بشكل مباشر، لكن هذا يمكن أن يكون له آثار أوسع. على سبيل المثال، خلصت دراسة أجريت على أكثر من 80 دولة أن شريحة المراهقين أقل عرضة بنسبة 69٪ للشجار في المدارس في البلدان التي تفرض حظرا على العقوبة البدنية. كما سلّط هذا الفرع الضوء على الآثار الاستباقية الإيجابية للقوانين واللوائح التي تقلل من توافر الأسلحة والاستخدام الضار للكحول.

يمكن أيضًا استخدام القوانين واللوائح للتقليل من احتمال نشوء نزاعات، أو لمعالجة المظالم التي قد تتسبب في نشوء أيّ صراع. إذا كان الناس مثلا يواجهون الإخلاء الذي ينفّذ بشكل قانوني، فإن الحل لهذا النزاع - في جزء منه - في يد القضاء. وينطبق الشيء نفسه إذا ازدادت حدّة التوترات حول استخدام الموارد الطبيعية. فعندما يؤدي السجن والغرامات والعقوبات الأخرى إلى زيادة المخاطر، بدلاً من حماية المجتمعات من الأذى، فإن هذا يشير إلى حاجة أنظمة العدالة نفسها إلى تغيير سياساتها.

الاستجابة للانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان

العدالة الانتقالية والتحولات في منظومة العدالة

تشير العدالة الانتقالية إلى كيفية استجابة المجتمعات للانتهاكات الجسيمة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان. وتُستخدم لمعالجة الانتهاكات الجماعية ولتحديد طرق معالجة الأسباب الجذرية والدوافع البنيوية الكامنة وراء ممارسة العنف والقمع.

تولى فريق العمل التابع **لمجموعة العمل المعنية بالعدالة الانتقالية** جمع الخبراء والمنظمات العاملة في مجال العدالة الانتقالية لتحليل كيف يمكن للعدالة الانتقالية المساهمة في بناء مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة.

ولئن تشمل العدالة الانتقالية المساءلة الجنائية، على الصعيدين المحلي وعبر مؤسسات مثل المحكمة الجنائية الدولية، فهي تستند كذلك الى **فهم أوسع للعدالة** التي تراعي احتياجات الضحايا والمجتمعات. وتشمل آليات العدالة الانتقالية كذلك، مبادرات تقصي الحقائق والمصالحة المجتمعية وبرامج جبر الضرر والإصلاحات المؤسّساتية والقانونية والملاحقات الجنائية.

تم استخدام هذه المسارات في بلدان شتى مثل الأرجنتين والبوسنة والهرسك ورواندا وسيراليون وجنوب أفريقيا وتيمور الشرقية وتونس. ومن خلال تقوية الشعور لدى الضحايا بأنهم يحضون بمعاملة عادلة، وتوعية الجناة بحجم الضرر الذي تسببوا فيه، ساعدت العدالة الانتقالية على ترسيخ عملية بناء السلام في المجتمعات التي اندلعت فيها الصراعات أو احتدمت على مدى عقود من الزمن.

ولا تُعدّ الانتهاكات لحقوق الإنسان مجرد نتيجة لنزاع عنيف وقمع ممارس - بل يمكنها أيضًا أن تزيد من احتمال اندلاع أو تكرار حالات العنف والقمع. لذلك، فإن **منع تكرار الانتهاكات** هو هدف مركزي لإطلاق أي عملية عدالة انتقالية.

وتساهم العدالة الانتقالية في منع أشكال أخرى من الظلم وتساعد على تحقيق العدالة للجميع. فهي تعزّز الثقة في الحكومة والمجتمع، وتحدّ من رغبة المؤسسات الحكومية في استخدام انتهاكات حقوق الإنسان كأداة سياسية، والتخفيف من حدّة المظالم، ومعالجة الإقصاء والتمييز الهيكلي، وكسر دوامة العنف والظلم.

فقد خلُصت الدراسات المجراة الى وجود علاقة بين آليات العدالة الانتقالية والحد من انتهاكات حقوق الإنسان، والقمع، والعنف الإجرامي، واحتمال اندلاع الحرب الأهلية من جديد.

كما **توفر معالجة الأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق الإنسان** منصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحد من عدم المساواة والتمييز، ومكافحة الفساد، وتفكيك الدوافع الهيكلية للعنف داخل المجتمع. كما يمكن أن يكون التصدّي للانتهاكات المرتكبة ضد المرأة، على سبيل المثال، جزءًا من جهد أوسع للقضاء على المواقف والسلوكيات الجنسانية غير المنصفة. ويمكن للجهود المبذولة للوصول إلى الفئات الأكثر هشاشة أن تشركهم ليس فقط في مسار العدالة ولكن أيضا في جهود التنمية الشاملة.

وإذا كان للعدالة الانتقالية أن تساهم في التنمية المستدامة، فيجب أن تكون محكومة بسياق محدّد. حيث يحتاج الضحايا، والمجتمعات المتضررة، ومناصري حقوق الإنسان والعدالة، والشباب، والمجتمع المدني- بما في ذلك الجماعات الدينية والتعليمية والنسوية والثقافية - إلى إيجاد فضاء سياسي ودعم تقني لمناصرة مسارات العدالة الانتقالية وتحديد أشكالها والمشاركة فيها بصورة تكون مجدية.

دروس مستفادة في مجال إصلاح قطاع العدالة

يمكن تعلّم الكثير من العدالة الانتقالية. وترد في ما يلي بعض الدروس الرئيسية المستفادة:

1.عدالة انتقالية محورها الناس

ويقع الضحايا في جوهر مسار العدالة الانتقالية وليس مقدمو الخدمات. حيث تُحدّد احتياجات الضحايا كيفية البحث عن الحقيقة، وطريقة إحالة الجناة على العدالة والجهة المخول لها القيام بذلك، ونوع وحجم التعويضات، وكيف يمكن وضع تدابير لمنع الانتهاكات في المستقبل. كما تُعطى الأولوية لاحتياجات الفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع، بدءًا من احتياجات النساء، اللواتي غالبًا ما يكنّ أشدّ معاناة من غيرهن في تعرضهن لأبشع الانتهاكات خلال النزاعات. وهنا يُجرى الاستعانة بمنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام للمساعدة في عرض آراء المواطنين في عملية الإصلاح وخلق سردية حول التغيير والترويج لها.

2. الوقاية هي جوهر العدالة الانتقالية

لا يوجد عدد كافٍ من القضاة أو المحاكم أو السجون تسمح بتقديم أعداد هائلة من مرتكبي الانتهاكات إلى العدالة، كما هو ضروري في كثير من الأحيان في أعقاب الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان. بدلاً من ذلك، تستخدم العدالة الانتقالية الموارد بفعالية من خلال تخصيص مقاربات عقابية لأعتى الجناة، وإيجاد آليات جبر الأضرار بديلة لغالبية الأشخاص المشمولين بالعدالة الانتقالية وسؤال الضحايا عن التعويضات التي يريدونها هو أمر أساسي لمثل هذا النوع من المقاربات. ففي كثير من الأحيان، يفضل الضحايا، الذين عليهم أن يستمروا في العيش مع من ارتكب في حقهم انتهاكات، المصالحة عوض تسليط عقوبات قاسية. حيث تساعد المصالحة الضحايا على طي صفحة الماضي وإعادة الاندماج في مجتمعاتهم، مما يعزّز الاستقرار ويحد من مخاطر تكرار الانتهاكات.

3. يجب أن تكون العدالة الانتقالية متعدّدة التخصّصات حتى تكون ناجحة

حيث تهدف البرامج إلى تحويل الشرطة والجيش إلى أجهزة تسعى لخدمة المواطنين بدلاً من قمعهم وإعادة دمج المقاتلين السابقين في المجتمع، ومساعدة الضحايا على إعادة بناء حياتهم اجتماعياً واقتصادياً وإصلاح القوانين والمؤسسات القضائية بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان[317] والانخراط في أنظمة العدالة المجتمعية غير الرسمية التي غالبًا ما تكون أقرب وأكثر صلة بالمواطنين من مؤسسات العدالة الرسمية.

III

مسارات من أجل العدالة

وضع فريق العمل خطة عمل من شأنها أن تساعد في تحقيق
أهداف التنمية المستدامة التي تعد بتحقيق العدالة للجميع.

الفصل الخامس

ريادة التغيير

يتطلب التحول إلى العدالة للجميع تركيزًا جديدًا على تحقيق نتائج ملموسة للناس.

بدأ القائمون على الاصلاح في شتى أنحاء العالم في إدخال تعديلات على أنظمة العدالة التي تشهد تحوّلا، ما يوفّر دروسا للآخرين للتعلم منها.

بالرغم من وجود عقبات تحول دون احداث التغيير المنشود، إلا أنه يوجد عديد من الفرص المتاحة. كما بدأنا نشهد تنامي الزخم العالمي نحو إصلاح العدالة وبذلك لا يحتاج قادة العدالة إلى المضي قدما بمفردهم.

هنالك أربعة عوامل تشكل قوة دفع نحو إحداث تغيير: إصلاحات أساسية تتعلق بالبيانات والأدلة، والحث على الابتكار، وتطوير استراتيجيات تمويل أكثر ذكاءً، وزيادة تنوع أنظمة العدالة.

نحو تحقيق العدالة للجميع

تتمثل رؤية مجموعة العمل المعنية بالعدالة في التحول من عدالة متاحة لثلة قليلة من الناس إلى العدالة للجميع.

تتطلب مثل هذه الرؤية تحولًا كبيرًا في كيفية عمل أنظمة العدالة. حيث يتمثّل هدفنا في تغيير التوقعات بشأن ما يمكن تحقيقه - وبناء توافق جديد في الآراء بشأن ما يمكن للمجتمعات وما وينبغي فعله من أجل تحقيق العدالة للجميع.

لتحقيق هذا الهدف، يجب على البلدان وضع وتنفيذ استراتيجيات تجعل خدمات العدالة أقرب إلى الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها.

كما يتعيّن عليها تحديد العقبات التي تمنع أنظمة العدالة من أداء وظيفتها بكامل طاقتها والتغلب عليها، وتصحيح السياسات التي تزيد من حالات الظلم بصورة متواترة.

سيتطلب تحقيق العدالة للجميع مواجهة العقبات السياسية التي تحول دون إحداث تغيير، وبناء الثقة المتبادلة بين قادة العدالة الذين يمكنهم، من خلال انتهاج سياسات سليمة وجلب الاستثمار، تحقيق انجازات جوهرية في قطاع العدالة.

الطريق إلى العدالة للجميع

كجزء من التقرير عن التنمية في العالم لعام **2017**، سأل البنك الدولي عالم السياسة فرانسيس فوكوياما عمّا فعلته الدول لبناء أنظمة عدالة سمحت لها بتحقيق قدراتها الكاملة في المجال الاجتماعي والاقتصادي.

كانت إجابته أن "قدرًا ضئيلًا من العمل المنهجي بشيء مثير للدهشة قد تم إنجازه فيما يتعلق بالتحوّل إلى إرساء سيادة القانون بالمفهوم الحديث". كما استشهد التقرير بطرفة صدرت من رئيس الوزراء البريطاني الأسبق، جوردون براون حيث قال: "تكون القرون الخمسة الأولى هي الأصعب دائما في إرساء سيادة القانون". كما تدعم الأدلة التاريخية هذا القول، حيث تُظهر أن بناء مؤسسات عدالة فعّالة قد يستغرق عدة عقود.

لكن اعتمد تقرير التنمية في العالم على صيغة عملية، مما يشير الى أن الشيء المهم نظريا، لم يكن المؤسّسات في حد ذاتها، ولكن كيف يمكن لهذه المؤسسات أن تعزّز بثبات قدرتها على إفراز "نتائج تحسّن المعيشة".

وتتماشى هذه الصيغة مع الرسالة الرئيسية لهذا التقرير- وهي أن إصلاح العدالة يجب أن يهدف إلى تحقيق نتائج ملموسة للناس. كما أنه يتناسب مع البيانات التي قدمناها حول فجوة العدالة. إن بناء أنظمة عدالة فعالة ليس عملية باتجاه واحد تنتقل خلالها البلدان من وضع سيئ إلى وضع جيد. كما يتعيّن على جميع البلدان السعي للاستجابة للحاجة للعدالة غير الملبّاة.

نماذج التغيير

في جميع أنحاء العالم، تستكشف أنظمة العدالة طُرقًا جديدة من شأنها أن تولي الأولية للأشخاص واحتياجاتهم. فقد تتيح الجهود المبذولة في هذا الصدد نماذج يعتمدها المصلحون في مناطق أخرى.

تلبي مراكز النفاذ الى العدالة في الأرجنتين احتياجات المجتمعات للعدالة التي هي في أمس الحاجة إليها. تتّبع هذه المراكز التي تصل الى قرابة نصف مليون شخص سنويًا مقاربة تشمل اختصاصات متعدّدة، حيث يعمل المحامون والأخصائيون الاجتماعيون وعلماء النفس في نفس المكان تحت سقف واحد. فقد أخبر أحد المهنيين الشبان العاملين في واحدة من تلك المراكز مجموعة العمل بأنه "غالبًا ما يأتي الناس إلينا وهم يواجهون مشكلة قانونية"، وأضاف قائلا "لكن عندما نتحدث معهم يصبح من الواضح أن لديهم أيضًا مشاكل أخرى، مثلا مشاكل تتعلق بعدم امتلاك وثائق شخصية صحيحة، أو مشاكل اجتماعية تتعلّق بالسكن أو المال، أو مشاكل نفسية ناجمة عن صعوبات أخرى يواجهونها أو تؤدي إلى تفاقمها".

في كندا، استخدمت لجنة العمل بيانات مستقاة من دراسة استقصائية حول الاحتياجات القانونية بغرض تطوير رؤية لقضاء الأسرة والقضاء المدني تضع الناس في صدارة الاهتمام. وأنشأت هذه اللجنة مجموعة من الأهداف الرامية لتطوير العدالة لزيادة قدرة نظام العدالة على معالجة المشاكل القانونية اليومية والوقاية منها، وكذلك لتحفيز التعاون، وجعل مؤسسات العدالة أكثر تمثيلاً للمجتمع الكندي. كما أعتمد مجلس القانون الأسترالي في مراجعته لنظام العدالة على البيانات المتاحة. ودعا المجلس إلى توجيه الموارد بعيدًا عن السياسات الزجرية ونحو "نظام عدالة أكثر عدلاً".

"نحن بحاجة إلى بناء فهم مشترك لمفهوم الوصول إلى العدالة في مجتمعاتنا المحلية، ولمجتمعنا كمجتمع عادل."

مجلس القانون الأسترالي [اقتباس]

أصبح التمكين القانوني محور تركيز أنظمة العدالة في العديد من البلدان. ويذكر أن الاستراتيجية الوطنية في إندونيسيا حول الوصول إلى العدالة قدّمت اعترافًا رسميًا بالمساعدين القانونيين لأول مرة. حيث يوجد في البلاد ما يصل إلى **6000** مدافع عن العدالة على المستوى القاعدي يساعدون في تمكين المجتمعات المحلية. فهي ناجعة بسبب التشبيك مع المنظمات المحلية الأخرى مثل النقابات العمالية والجامعات، ولأنها تستطيع حشد دعم المحامين عند الاقتضاء. كما يعكس نجاحهم رغبة المساعدين القانونيين في "التماس سبل الانتصاف في كل مكان"، والتطلع بعيدا عن المحاكم إلى "الوكالات الإدارية والحكومات المحلية وهيئات المساءلة مثل أمناء المظالم ولجان حقوق الإنسان والبرلمانات ومؤسسات القضاء العرفي وغيرها.

ويمكن أن يتمّ دعم التمكين الذي ينطلق من القاعدة إلى القمة كذلك من أعلى الهرم. يجدر التذكير أن تقرير التنمية في العالم لعام **2017** قد سلّط الضوء على تنامي استقلالية القضاة في أمريكا اللاتينية. ولاحظت كيف تحولت المحاكم من "مؤسسات ضعيفة، تابعة وغير ناجعة" إلى جهات فاعلة مستقلة تساعد المواطنين على استخدام الدستور لحماية حقوقهم المكرّسة فيه. وفي سياق مماثل، أخضعت المحكمة العليا في الهند الحكومة للمساءلة على خلفية قضايا تتعلق بالحق في التعليم، والتلوث البيئي، وعدم التمييز، وعمالة الأطفال والسخرة.

لقد جعلت البلدان أنظمتها القضائية منفتحة على الابتكار. حيث أدت الإصلاحات في جزر البهاما إلى زيادة استخدام التكنولوجيا لتبسيط الاجراءات، وتسريع البت في القضايا الجزائية المعقدة بنسبة **39** في المائة. في دبي، أتاح إجراء جديد سبلا أقل تكلفة وأكثر سرعة للوصول للعدالة بالنسبة للدعاوى الصغيرة، والبتّ في معظمها في غضون أربعة أسابيع وبذلك تمّ تخفيف العبء على المحاكم الرئيسية للتركيز على القضايا الأكثر تعقيدا. وتعدّ المملكة المتحدة من البلدان الرائدة في مجال الابتكار القانوني، حيث خلق قانون الخدمات القانونية مساحة لمسدي الخدمات البديلة. وأصبحت الهيئات القانونية الآن تتولى تمثيل مصالح الأفراد والشركات الصغرى عند حصولهم على الخدمات القانونية.

لقد عززّت البلدان الأطر التشريعية لزيادة فرص الاحتكام للقضاء بشكل مباشر لمواطنيها. في عام 1979، كانت السويد هي الدولة الوحيدة التي تحظر العقوبة البدنية للأطفال. الآن أكثر من 50 دولة تفرض حظرا شاملا على هذا النوع من العقوبة. كما شهد حظر العنف ضد المرأة تطوّرا مماثلا. حيث نجد نحو 144 دولة لديها الآن قوانين لمكافحة العنف المنزلي. وكما تمت مناقشته سابقًا، زاد عدد الأشخاص الذين لديهم هوية قانونية في السنوات الأخيرة بشكل متسارع، بينما حقّقت دول مثل رواندا تقدّمًا سريعًا في منح الرجال والنساء سندات ملكية الأراضي، مما ساهم في التمكين القانوني للمرأة.

كما يمكننا أيضًا استخلاص الدروس من قطاعات أخرى. فقد كان التعليم في يوم من الأيام حكراً على النخب، لكن البلدان تهدف الآن إلى توفير تعليم جيد للجميع وتوفير فرص للتعلم مدى الحياة. وفي سياق آخر شهدت الرعاية الصحية تحوّلا مماثلا. في عام 1978 دعا إعلان ألما آتا إلى تقريب الرعاية الصحية "بقدر الإمكان إلى حيث يعيش الناس ويعملون". في السنوات اللاحقة، ارتفع معدّل العمر المتوقع بشكل حاد في مختلف المناطق في العالم.

يوفر النضال الطويل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات دروسًا قيّمة، مما قد يُبرز أهمية وضع معايير جديدة وتحدي أنماط التمييز. كما قامت الحركة النسائية بحملات من أجل المطالبة بالحقوق، لكنها أظهرت أيضًا على نحو مقنع الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي تنجم عن إتاحة فرص متساوية للمرأة. حيث تجمع قضية مناصرة العدالة بين العناصر المعيارية والعملية المتشابهة.

المعوقات وفرص الإصلاح

في رسم المسار نحو تحقيق العدالة، قد يساعد فهم العقبات والفرص السياسية في تحسين استراتيجيات الإصلاح.

يساعد القانون وأنظمة العدالة في تحديد من سيفوز ومن سيخسر عندما يتعلق الأمر بالسلطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. حيث تستفيد النخب من النفاذ غير المتناسب إلى المحاكم والمحامين، مما يضعف أيّ دافع لديهم في دعم الإصلاح. وقد يحجمون عن معالجة المظالم التي يستفيدون من وقوعها، مثل الفساد أو الإفلات من العقاب أو إنكار حقوق من هم أقلّ امتيازًا. وقد يترجم هذا إلى فقدان الثقة في النظام. حيث أفاد رواد الأعمال في أكثر من 100 دولة بأن نظام العدالة في بلدانهم ليس مستقلاً عن تأثير الحكومة أو الأفراد من ذوي النفوذ أو الشركات.

قد تأتي مقاومة التغيير أيضًا من داخل منظومة العدالة نفسها. فغالبًا ما يستفيد العاملون في مجال القانون من إبقاء الوضع على ما هو عليه. حيث يمكن أن يشعروا بالتهديد من الإصلاحات التي تفتح نظام العدالة أمام لاعبين جدد أو من خلال الاستراتيجيات التي تعيد توجيه الاستثمار نحو مقاربة أكثر نجاعة. يقوّض الفساد التأييد الشعبي لزيادة تمويل مؤسسات العدالة. على الصعيد العالمي، يعتقد ثلث الناس أن الشرطة في بلادهم فاسدة في حين لدى 30٪ من الناس قناعة بأن القضاة وقضاة الصلح فاسدون كذلك.

"العمل في بيئات معقدة مع العديد من الاطراف المتدخلة، وفي وجود عديد المصالح الشخصية الخاصة، وضغوط الوقت، ستواجه دائمًا بالانتقادات والمعارضة"

يشعر العديد من وزراء العدل بالوحدة في وظائفهم

هناك عقبة أخرى تكمن في تجزئة مؤسسات العدالة. إذ لا يمكن لمنظمة أو وزارة واحدة سدّ فجوة العدالة، في ظل توافر حلول لمعالجة الظلم خارج نظام العدالة الرسمي. لكن هذا يخلق مشكلة حول من سيقود الإصلاح. قد يكون لوزراء العدل والمدّعين العامين وغيرهم من قادة العدالة صلاحيات محدودة تسمح لهم بالمضي قدما نحو وجهة جديدة. وغالبًا ما يواجهون أيضًا مقاومة متأتية من زملائهم الوزراء من المتنفذين عند المطالبة بزيادة مخصصات الميزانية.

وعلاوة على هذه العقبات، هناك أيضا فرص للتغيير. فعندما تنمو الاقتصادات بسرعة، تدرك العديد من الحكومات أن تعزيز أنظمة العدالة أمر ضروري لدعم المرحلة الموالية من مراحل التنمية. وقد يتفهم آخرون المخاطر التي يتعرض لها الاستقرار السياسي جراء الظلم ويرون في نظام العدالة وسيلة لمعالجة المظالم. كما أصبحت الحكومات أيضًا مدركة بشكل متزايد لفوائد الاستثمار في العدالة، من خلال إطلاق مبادرات على غرار مبادرة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أجل العدالة.

حتى عندما يكون لدى الحكومة رغبة ضئيلة في تنفيذ إصلاحات العدالة الطموحة، ستجد دائمًا أفرادا داخل النظام يناصرون التغيير. فقد شكّل القضاء عبر التاريخ ركيزة أساسية لتحوّل العديد من المجتمعات. ويعتبر المحامون أيضًا محركا قويا للتغيير الاجتماعي، لا سيما عند العمل مع مناصري العدالة على المستوى القاعدي وغيرهم من مكونات المجتمع المدني. كما يلعب المجتمع المدني دورًا في حملات المناصرة، مما يؤدي إلى الضغط على الحكومات وإرغامها على التحرك. ولكنه يوفر أيضًا قيادة عمليّة – تفضي إلى وضع نماذج ومقاربات جديدة رائدة تبيّن كيف يمكن للناس المشاركة في سدّ فجوة العدالة.

لدى القطاع الخاص في العديد من البلدان حوافز لتعبئة الجهود من أجل تحسين البيئة القانونية. كما تعتمد الأعمال التجارية على سيادة القانون ومؤسسات العدالة القادرة على الاستجابة. وقد تهتم الشركات الأكبر حجمًا باحتياجات العدالة لموظفيها وعملائها، مع إدراك الحاجة إلى بناء الثقة داخل السوق وإتاحة قدر أكبر من الشمول القانوني للجميع لخلق فرص عمل جديدة.

ولكن عادة لا يكون لدى الشركات حافز كبير لمعالجة الممارسات الجائرة الممنهجة بشكل فردي، غير أنّ غرف التجارة والهيئات التمثيلية الأخرى قد تتحدى الفساد والإفلات من العقاب التي تمثّل تهديدا للأسواق أو تخلق مخاطر غير مقبولة من عدم الاستقرار السياسي.

في كولومبيا، تعمل غرفة التجارة في بوغوتا على بناء مجتمع أكثر سلامًا. وهي تساعد في إعادة دمج المقاتلين السابقين وتعمل بالاشتراك مع الشرطة الوطنية لتجربة أدوات جديدة مثل وساطة الشرطة. كما تدرب الشركات على القيام بدور نشط في عملية السلام

ويمكن لمنظمات القطاع الخاص أيضًا الاستجابة بشكل مباشر للعنف. ففي مدينة سيوداد خواريز بالمكسيك، تسبّب ارتفاع مستويات العنف في إغلاق آلاف الشركات. وإزاء ذلك، تم تكوين جمعية غير ربحية بتمويل من ضريبة إضافية طوعية بنسبة 5 في المائة من الضريبة على الشركات تم توظيفها على أكثر من 38000 من أصحاب الأعمال في مختلف أنحاء الولاية. وقد سعت هذه الجمعية لتعزيز الوقاية من الجريمة والأمن والعدالة من خلال مشاركة المواطنين. كما ساعدت مشاركة القطاع الخاص في الحد من العنف، ممّا أوجد ضغوطا على كل من الحكومة ومؤسسات العدالة المحلية للاستجابة.

بناء زخم عالمي من أجل العدالة

تخلق خطة عام 2030 قوة دفع جديدة من أجل العدالة يساعد القائمين على الإصلاح على المستوى الوطني. إذ تمثّل أهداف التنمية المستدامة منصة للدول لتبادل الخبرات في إصلاح العدالة واستكشاف النماذج المبتكرة التي تمت مناقشتها في هذا التقرير.

في 7 فبفري 2019، وقع الوزراء وممثلين عن البلدان والمنظمات الدولية رفيعي المستوى إعلان لاهاي حول حق الجميع في الوصول إلى العدالة بحلول عام 2030، مما سلّط الضوء على فرص تعزيز الدعم والالتزام بالعدالة قبل المنتدى السياسي رفيع المستوى ومؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة 2019

وتدعم الأطر الدولية لحقوق الإنسان جهود الإصلاح. كما يشجّع النهج القائم على الحقوق الحكومات على تصويب الأساسيات، مثل تعزيز الضمانات الدستورية التي تكفل استقلالية القضاء. ويمكن أن يساعد إتباع هذا النهج أيضا الأشخاص الأكثر هشاشة. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام الاستعراض الدوري الشامل لمراقبة ما إذا كانت أنظمة العدالة تحمي حقوق الأطفال، بما يؤدي إلى تحسين المعايير بالنسبة للأطفال الذين هم في نزاع مع القانون.

يشارك قادة العدالة في الاجتماعات على المستوى الدولي بشكل متزايد. في عام 2019، وقّع 22 وزيراً ونوابهم على إعلان لاهاي، حيث تعهدوا "باتخاذ خطوات ملموسة صوب تعزيز إمكانية الوصول إلى العدالة وإقناع الآخرين بالقيام بالمثل". وكما شاهدنا ما حدث في قطاعات أخرى مثل الصحة، يمكن تمكين الوزراء في بلدانهم عندما يشرعون في العمل بشكل وثيق مع أقرانهم من البلدان الأخرى.

تدعم الشراكات العالمية والإقليمية إصلاح العدالة. فقد أحدثت شراكة الحكومة المفتوحة على سبيل المثال منصة تُعنى بتسريع الجهود لتعزيز إتاحة الوصول للعدالة. وتدعو الحكومة والمجتمع المدني في الدول المشاركة البالغ عددها 79 دولة إلى الوفاء بتعهّداتها بشأن العدالة. كما تلعب الشبكات المهنية دورًا مؤثرًا بشكل متزايد عبر الحدود، حيث يتمّ مثلا تبادل الدروس المستفادة حول العمل الشرطي القائمة على الأدلة.

ربما يكون الأهم هو الطلب المتزايد على التغيير الذي عبّر عنه الناس في مختلف أنحاء العالم. ويشار إلى أن كلمة "عدالة" هي كلمة العام لقاموس ميريام-وبستر (Merriam-Webster) على الإنترنت لسنة 2018، حيث توافد مستخدمي الموقع الإلكتروني للبحث عن معنى هذا المصطلح. في سياق آخر، تواجه العديد من المجتمعات حركات احتجاجية أو حالات من انعدام الاستقرار السياسي والصراعات التي تعود جذورها الى الإقصاء والظلم. حيث تُعدّ حركة مثل #MeToo و NiUnaMenos و SheDecides أمثلة من عدد من الحملات التي تعكس الغضب المتنامي إزاء المستويات العالية للإفلات من العقاب في جرائم العنف الجنسي. كما دفع الفساد النشطاء إلى النزول إلى الشوارع في عدد متزايد من البلدان، بما في ذلك السودان والجزائر مؤخرًا. فقد استهدف النشطاء الذين انخرطوا في الربيع العربي انتهاكات الشرطة وقوات الأمن. بالإضافة إلى استئصال الظلم، تساعد هذه الحركات في خلق بيئة تدفع نحو الإصلاح.

دعامة إصلاح منظومة العدالة

هنالك أربع دعامات يمكنها مساعدة القائمين على الإصلاح على المستوى الوطني في سعيهم لتحقيق العدالة للجميع.

استخدام البيانات والأدلة لتوجيه الإصلاح

شدد فريق العمل في هذا التقرير على أهمية استخدام البيانات والأدلة لتحفيز وتوجيه جهود الإصلاح.

تتيح بوابة العدالة المفتوحة في الأرجنتين بيانات العدالة المتاحة للجمهور. "برنامج جوستيسيا لسنة 2020" هو عبارة عن منصة عبر الإنترنت حيث يمكن للمواطنين المشاركة في تطوير سياسات العدالة وتنفيذها ورصدها.

إن زيادة الوعي بفجوة العدالة في كل بلد وتحشيد الاستثمار في العدالة يخلق حوافز لاتخاذ تدابير جديدة. فقد يكون ذلك بإشراك أطراف متدخلة أخرى، أو مثلا عبر إقناع الوزير الذي له سلطة الاشراف على الأراضي أو الإسكان، بأن تحقيق العدالة يمكن أن يساعد في إحراز نتائج في قطاعه. فحتما سيكون هنالك تجاوب من قبل وزراء المالية والتخطيط إذا قُدّمت لهم مقترحات لتخصيص موارد من خلال مقاربة تتّسم بنجاعة أكبر من حيث التكلفة وقائمة على الأدلة. يُسهّل توفير الوصول المفتوح إلى بيانات العدالة التعاون بين القطاعات وبين الجهات الحكومية وغير الحكومية. كما تشمل شراكة الحكومة المفتوحة البيانات المفتوحة وصنع السياسات في قطاع العدالة على أساس تشاركي. وقد أصبحت هذه الشراكة أداة لتعزيز الإصلاح القضائي القائم على مبادئ الشفافية والمشاركة أو المساءلة. وتُعدّ البيانات المفتوحة والمستقلة أداة للمساءلة وتسمح للمواطنين بالمطالبة بالتغيير.

يتعيّن على أصحاب القرار النظر في إجراء دراسات استطلاعية بشكل دوري لاستفسار الناس عن احتياجاتهم في مجال العدالة، إما في شكل دراسة استقصائية متكاملة أو كجزء منها. كما وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادرة العدالة في المجتمع المفتوح إرشادات لإجراء دراسات حول الاحتياجات القانونية. ويُذكر أن دليل الدراسات الاستقصائية بشأن ضحايا الجريمة متاح لدى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا.

يكون إقامة الدليل على ما ينفع من خلال التعاون بين البلدان وهو ما يضمن نجاعة أكبر. يشار في هذا الصدد الى أن مؤسسة "كامبل كولابوريشن" Campbell Collaboration تُدير شبكة دولية تنشر دراسات التقييم لأفضل أبحاث العدالة الجنائية بشكل دوري. كما تمت مشاركة البيانات التي تظهر فوائد ضبط الأمن المبني على الأدلة على المستوى الدولي. كما يمكن إنشاء مستودع لتجميع الأدلة مماثل للعدالة المدنية.

توفر أهداف التنمية المستدامة قوة دفع جديدة للتعاون الدولي بشأن بيانات العدالة. حيث من المتوقع أن تساعد هذه الأهداف في تحقيق التوحيد القياسي في مختلف البلدان، مثلا فيما يتعلّق بالدراسات الاستقصائية حول الاحتياجات القانونية. كما سيتيح مؤشر الوصول إلى العدالة المدنية المستقل، والذي يتم تطويره حاليًا من قبل مجموعة من البلدان والمنظمات، إعداد تقارير دقيقة عن الهدف رقم **3.16**.

إطلاق العنان للقوة التحويلية للابتكار

يعمل الابتكار كرافعة للإصلاح من خلال جلب لاعبين جدد إلى قطاع العدالة. سلّطت مجموعة العمل المعنية بالابتكار في تقريرها الضوء على التكنولوجيات والأساليب الواعدة لتقديم الخدمات التي يمكن أن تتيح الوصول للعدالة على نطاق واسع. وتشمل هذه الخدمات التي تسهّل تسوية النزاعات، والتكنولوجيات الحديثة التي تشجع على العقود يسيرة الاستخدام، ومسدي الخدمات القانونية البديلة المتأتّية من القطاع الخاص التي تهدف إلى مساعدة شريحة أوسع من الأفراد والشركات الصغرى على الاستفادة من القانون.

إذا كان على البلدان أن تستفيد من الابتكار في مجال العدالة، فعليها إفساح المجال لتحقيق ذلك. تعتمد أفضل الابتكارات على أفكار ووجهات نظر علماء النفس، وعلماء الاجتماع، ومحللي البيانات، والمصممين، واطباء الأعصاب، والأخصائيين الاجتماعيين، والإداريين في القطاع العام وقطاع الأعمال، وطيف واسع من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، ومستخدمي أنظمة العدالة بشكل أساسي. يحتاج المبتكرون في القطاعين العام والخاص إلى مساحة للتعاون ودعم الابتكار خلال مختلف مراحل العملية، من البحث عن الاحتياجات مرورا بتطوير طرق الاستجابة لتلك الاحتياجات، وصولا إلى رصد الأثر.

ويمكن للشبكات الدولية أن تدعم الابتكار على المستوى الوطني. حيث يساعد مسرّع العدالة لمعهد لاهاي للابتكار القانوني صانعي السياسات على العمل مع المبتكرين في قطاع العدالة الرائدين في العالم لمعالجة مشاكل العدالة الأكثر إلحاحًا في بلد معيّن. يمكن أن يُطلب من مختبرات التسريع الإنمائية الجديدة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تضمين العدالة كجزء من مهمتها من أجل إيجاد سبل جديدة لتوسيع نطاق أهداف التنمية المستدامة. وتقدّم المؤسّسات الوطنية أيضًا الدعم الهيكلي للمبتكرين. حيث تمتلك العديد من الحكومات مختبرات ابتكار شاملة لعدة قطاعات قد تكون مستعدة لمواجهة التحديات التي يطرحها قطاع العدالة. يذكر في هذا الصدد أنّ الإمارات العربية المتحدة لديها رئيس تنفيذي للابتكار لدى وزارة العدل، يشغل خطة وكيل وزارة مساعد، مما يوفّر نموذجًا للحكومات التي ترغب في إدخال الابتكار في صلب أنظمتها القضائية.

يتطلب الابتكار بيئة تشريعية داعمة. قد يعني هذا تغيير القواعد حول الجهة المخول لها تقديم الاستشارة القانونية، والسماح للمجتمع المدني والمبتكرين في القطاع الخاص بلعب دور أكبر. كما يمكن لوزارات العدل وضع معايير لقياس فعالية الابتكارات المستندة للبحوث التجريبية والتقييم المستقل لمدى استيفاء هذه المعايير.

تنفيذ استراتيجيات لتمويل العدالة بشكل أكثر ذكاءً

يخلق التمويل الأكثر ذكاءً حوافز لإصلاح القطاع الذي تكون فيه القرارات المتعلّقة بالاستثمار تقليديًا "مستندة إلى الكلام الشفهي بدلاً من التحليل الرسمي". علاوة على ذلك، لن تكون الإصلاحات مستدامة إلا إذا تولّت البلدان تجميع الأدلة التي تُثبت أن زيادة الإنفاق تؤدي إلى نتائج قابلة للقياس.

> *مكتب رئيس وزراء دولة الإمارات العربية المتحدة يتطلب من كل وزارة تخصيص 1٪ من ميزانيتها للابتكار. وقد ترتفع هذه الحصة إلى 5٪ في السنوات القادمة.*

تتمثّل الخطوة الأولى في البناء على دواعي جذب الاستثمار المبيّنة في الفصل الثاني من هذا التقرير. وسيعمل البنك الدولي مع الشركاء لمواصلة استكشاف كيفية إسهام زيادة تمويل العدالة للجميع في الحد من الفقر وتحقيق الرفاه المشترك والوقاية من العنف وعدم الاستقرار والصراعات. وستواصل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إجراء دراسة الجدوى ونشرها على أعضائها وشركائها. كما أن المضيّ قدما بهذا التحليل إلى المستوى الوطني يُعد من بين الأولويات، لمساعدة واضعي السياسات على فهم التكاليف والفوائد في البلدان ذات الاحتياجات القضائية المتفاوتة والقيود المالية ونقص القدرات. كما يستدعي تقدير معهد التنمية لما وراء البحار لتكاليف خدمات العدالة الأساسية- الواردة في الفصل الثاني من هذا التقرير - مزيدا من التوضيح، كما سيستفاد من خرائط الطريق الوطنية لتمويل العدالة للجميع.

يتعيّن على القائمين على الإصلاح وطنيا استكشاف نماذج تمويل جديدة. وتُمثّل زيادة الموارد المتاحة للنماذج منخفضة التكلفة القادرة على الاستجابة لاحتياجات العدالة غير الملباة على نطاق واسع إحدى الأولويات المهمة. فغالبًا ما تكون المنظمات القاعدية في وضع أفضل للعب هذا الدور، ولكن هناك حاجة إلى رقابة مستقلة على قنوات التمويل للتأكد من أن هذا الدعم لا يمسّ من قدرتها على ممارسة عملها ودون تأثير سياسي. وقد تُخصّص الحكومات نسبة من الميزانية الوطنية المخصّصة للعدالة لتمويل مشاريع الابتكار ذات التكنولوجيا العالية والمنخفضة ويمكنها كذلك استكشاف نماذج التمويل المختلط حيث تُستخدم أموالها لزيادة الاستثمارات الأخرى. يمكن لبرامج إعادة الاستثمار في العدالة إعادة تدوير الأموال التي تمّ توفيرها نتيجة التدخّل المبكّر وسياسة التوّقي، وإعادة تخصيص الوفورات التي تحقّقت بفضل الجهود المبذولة لخفض عدد نزلاء السجون.

يجب على القائمين على إصلاح العدالة تعبئة مصادر جديدة للتمويل. يمكن للشراكات مع قطاعات أخرى مثل الصحة، والإسكان، والتعليم، والبيئة أن تساهم في زيادة الاموال المجمعة من أجل العدالة وكذلك ضمان تكامل السياسات. كما ستكون هناك حاجة إلى الاستثمار الخاص والعمل الخيري إذا أريد لمشاريع الابتكار أن تتلقى الدعم الذي تحتاجه وتكون في وضع جيد للتمويل على المستوى القاعدي. ويتعيّن كذلك على المانحين الدوليين زيادة دعمهم لقطاع العدالة، وتوجيه التمويل نحو البلدان والمجتمعات والأشخاص المهدّدون بالتخلّف عن الركب. ثمّ إن الاستثمار لا يتعلق فقط بالمال. يمكن أن تتيح الخدمات المجانية إمكانية الوصول إلى المحامين وطلاب القانون بالنسبة للأشخاص الذين تعوزهم تكاليفها، وما قد ينجم عن ذلك من تأثيرات واسعة النطاق في حال تطلبت مقتضيات القانون مثل هذه الخدمات. يلعب المتطوعون من غير المنتمين لمهنة المحاماة أيضًا دورًا مهمًا في إتاحة إمكانية الوصول إلى العدالة، لكن المنظمات هي بحاجة إلى تمويل لتتولى الإشراف والتدريب ولتوفير الوصول إلى الخدمات المدفوعة الأجر لتقديم المساعدة في القضايا الأكثر تعقيدا.

› *تموّل وزارة الصحة في موزمبيق المساعدين القانونيين من ناماتي وتمكينهم من العمل في إطار شراكة مع مهنيّ الصحّة المحليين للرفع من جودة الخدمات المسداة للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وإتاحة إمكانية الوصول إليها والانتفاع بها. تم تسوية ما يزيد عن **3000** حالة انتهاك، وتحسين الرعاية الصحية لـ **180.000** شخص.*

بناء أنظمة عدالة أكثر اتساقا و شمولية

تختلف منظومة العدالة من بلد الى آخر، فالكثير من النزاعات يتمّ تسويتها خارج أنظمة المحاكم الرسمية بعد عرضها على آليات العدالة العرفية أو المحاكم الدينية أو مكاتب إسداء المشورة للمواطنين أو المساعدين القانونيين أو أمناء المظالم. بالإضافة إلى ذلك، سلّط هذا التقرير الضوء على الدور الذي تلعبه المنظمات من خارج قطاع العدالة: من النقابات إلى المكتبات، والأخصائيين الاجتماعيين إلى شيوخ المجتمعات المحلية.

وبالرغم من ذلك، نادرًا ما يتم النظر الى مسدي الخدمات أو التعامل معهم كجزء من منظومة تعمل بشكل متناسق لتعزيز العدالة. فغالبًا ما تعمل الجهات الرسمية الفاعلة في مجال العدالة بشكل مستقل عن بعضها البعض وفي بعض الأحيان يمنع عليها التنسيق فيما بينها. فلا عجب إذن أن تكون مسارات العدالة مجزّأة في كثير من الأحيان أو أن تكون استراتيجيات الوقاية غائبة بصفة ملحوظة.

نحن لا ندعو إلى إقامة شراكة من أجل الشراكة، ولكن هدفنا هو جمع الشركاء للوقاية من مشاكل العدالة إيجاد حلول لها وخلق الفرص للأشخاص والمجتمعات.
أمّا العوامل الأخرى المحددة في هذا الفصل - البيانات والأدلة، والابتكار، والتمويل الذكي - فهي تخلق أرضية للشراكات المثمرة، ولكن هناك ثلاث مكونات مفقودة. أولاً، تحتاج البلدان إلى بناء قدرات جميع أولئك الذين يسعون لتوفير العدالة للجميع، وحماية المدافعين عن العدالة من الأذى، وتدريب المهنيين على تحقيق العدالة التي محورها الانسان، وجعل مؤسّسات العدالة أكثر تمثيلاً للمجتمعات التي توفر لها الخدمات (انظر بقعة الضوء 3) .

ثانيًا، هناك حاجة إلى نماذج حوكمة جديدة على جميع المستويات لتنسيق جهود الشركاء ومساعدتهم على تحديد الأولويات الإستراتيجية وتناولها بالدراسة. في الولايات المتحدة، تجمع جلسات الطاولة المستديرة في البيت الأبيض المشتركة بين الوكالات المعنية بالمساعدة القانونية الإدارات والوكالات "للتعاون وتبادل الممارسات الفضلى والنظر في تأثير الخدمات القانونية على نجاح برنامجهم". كما يجتمع الفاعلون في قطاع العدالة الرسمية وغير الرسمية في مالي شهريًا لمناقشة الاستراتيجيات. أنشأت هولندا "سلسلة العدالة الجنائية [التي تقودها السياسات] تشارك فيها بشكل استباقي منظمات عمومية أخرى لمكافحة الجرائم".

تلتقي الجهات الفاعلة في مجال العدالة في مالي شهريًا في "منتديات التشاور" الجهوية. يحضر المنتديات ضباط الشرطة والإداريين بالمحاكم والمجتمع المدني والمدعون العامون وزعماء الطوائف الدينية وأعوان السجون والاصلاح وغيرهم من الاطراف المتدخلة. يناقشون استراتيجيات العدالة والإجراءات الضرورية لحل المشاكل المتعلقة بالعدالة .

ثالثًا، تساعد المعايير المشتركة على تعزيز الاتساق والجودة. يمكن للضمانات الدستورية أن تكرّس الحقوق الأساسية وتساعد في تحديد دور الشرطة والجيش والاستخبارات بطرق تعزز العدالة الصديقة للإنسان. يمكن ربط أنظمة العدالة الرسمية وغير الرسمية، مما يسمح بالإحالات والطعون واتخاذ التدابير التي تحمي حقوق النساء والأطفال. أكد الفصل الرابع من هذا التقرير على أهمية وجود هيئات رقابية مستقلة ترصد المحافظة على المعايير ومعالجة الشكاوى. يجب أن تصبح المعايير جزءًا لا يتجزّأ من ثقافة العدالة. في تونس، على سبيل المثال، اجتمع القضاة لإعادة التفكير في مفهوم الاستقلالية، ليس كمبدأ مجرد، ولكن كجزء من المنهج المتبع في خدمة الناس.

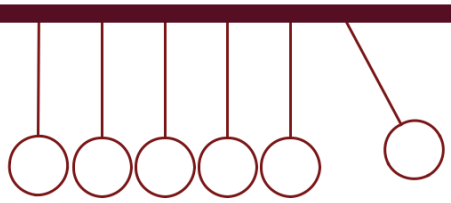

استخدام البيانات والأدلة لتوجيه عملية الإصلاح
عادة ترفع البيانات والأدلة الوعي بحجم المشكلة، وتُظهر كيف يمكن أن تكون الحلول ناجعة من حيث التكلفة.

فسح المجال لقوة الابتكار المُحدثة للتحول
يجلب الابتكار لاعبين جددًا إلى قطاع العدالة ويطور مناهج يمكنها تحقيق العدالة على نطاق واسع.

تنفيذ استراتيجيات لتمويل العدالة بشكل أكثر ذكاءً
تعمل استراتيجيات التمويل الأكثر ذكاءً على إعادة توجيه الموارد بعيدًا عن المقاربات غير الفعالة ونحو ما ينفع. كما أنها تجذب التمويل من القطاعات الأخرى ومن المستثمرين غير التقليديين.

بناء أنظمة عدالة أكثر تناسقا وشمولية
يمكن لنماذج الحوكمة الجديدة والمعايير المشتركة تحقيق مزيد من التناسق على نطاق منظومة العدالة، مما يسمح لشركاء أكثر تنوّعا بالعمل معًا لتحقيق نتيجة مشتركة.

دعائم الإصلاحات في قطاع العدالة

الفصل السادس

خطة العمل

عند تنفيذ خطة العمل، يجب أن يكون الناس محور أنظمة العدالة وأن تكون العدالة في صميم التنمية المستدامة.

يقدم فريق العمل ثلاث مجموعات من التوصيات لإدراجها في خطة عمل وطني لتسريع التقدّم نحو تحقيق العدالة للجميع.

حل المشاكل المتعلقة بالعدالة التي تهمّ الناس كأقصى ما يكون
الوقاية من المشاكل المتعلقة بالعدالة وخلق الفرص أمام الناس للمشاركة الكاملة في مجتمعاتهم واقتصادات بلدانهم.

الاستثمار في أنظمة العدالة ومؤسّساتها التي تقدّم خدمات للناس والمعدّة للاستجابة لحاجتهم لتحقيق العدالة

ينبغي دعم التنفيذ على المستوى الوطني بتكثيف التعاون الدولي وإحياء الشراكات من أجل العدالة.

رؤية جديدة للعدالة للجميع

وضع فريق العمل المعني بالعدالة رؤية جديدة لتوفير تكافؤ فرص الوصول الى العدالة للجميع، بما يتماشى مع خطة عام **2030** في الالتزام بمواجهة الظلم وإقامة مجتمعات عادلة.

ترتكز هذه الرؤية على الحق في العدالة والحقوق الأساسية الأخرى - والتعهد بالوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن ركب التنمية – مع الاسترشاد بالبيانات والأدلة في عملية تنفيذ.

يتطلب سدّ فجوة العدالة تحولًا في الطموح - جهدًا مستدامًا لإتاحة وصول مليارات الناس إلى العدالة.

لتحقيق النقطة الثالثة من الهدف 16 للتنمية المستدامة والأهداف ذات الصلة بالعدالة، يتعيّن على الدول حل مشاكل الناس المتعلّقة بالعدالة، ومنع حدوث الظلم الكبير والصغير، وخلق الفرص للأشخاص للمشاركة الكاملة في مجتمعاتهم واقتصادات بلدانهم.

وفقًا لخطة عام **2030**، تقع المسؤولية الرئيسية عن وضع استراتيجيات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على عاتق الدول، لكن المشاركة العالمية المكثفة يمكن أن تدعم تنفيذ الخطة على المستوى الوطني.

تدعو مجموعة العمل الحكومات، والعاملين في قطاع العدالة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمؤسّسات والجمعيات الخيرية - والناس أنفسهم - للعمل معًا لتحقيق العدالة للجميع.

خطة عمل وطنية

عند تنفيذ خطة العمل على المستوى الوطني، يجب أن يكون الناس محور أنظمة العدالة وأن تكون العدالة في صميم التنمية المستدامة.

1. حل المشاكل المتعلقة بالعدالة التي تهمّ الناس كأقصى ما يكون

- فهم مشاكل العدالة من خلال إجراء دراسات استقصائية بشكل دوري تستند إلى المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية، وتحسين توافر البيانات المتعلقة باحتياجات النساء والأطفال والفئات الضعيفة وجودتها.

- تمكين الناس والمجتمعات في سعيها لتحقيق العدالة، والاعتراف بالمدافعين عن العدالة على مستوى القاعدي، وتمويلهم بطرق تراعي استقلاليتهم، وتحميهم من العنف والإكراه.

- إتاحة الوصول إلى خدمات العدالة التي محورها الناس والتي تستند إلى شواهد قوية على ما يصلح، مع مساءلة مقدمي خدمات العدالة بخصوص تحقيق نتائج عادلة تساعد في سدّ فجوة العدالة.

- استخدام بدائل ناجعة من حيث التكلفة لمساعدة الناس على تسوية النزاعات والحصول على سبل الانتصاف بالنسبة لضحايا العنف والجريمة، مع التمسّك بالإجراءات العقابية والإجراءات القضائية الرسمية في القضايا الأكثر تعقيدا.

2. الوقاية من المشاكل المتعلقة بالعدالة وخلق الفرص أمام الناس للمشاركة الكاملة في مجتمعاتهم واقتصاديات بلدانهم

- التحول إلى الوقاية من خلال وضع استراتيجيات تحقّق مزيدا من العدالة للمجتمعات المحلّية والمجتمعات ككل، ويتم تنفيذها بالشراكة بين منظومة العدالة والقطاعات الأخرى.

- تعزيز الثقة في أنظمة العدالة من خلال زيادة الاستقلالية والحياد والنزاهة، وتنفيذ استراتيجيات لمكافحة الفساد ومختلف أوجه الاساءة، وضمان الرقابة المستقلة.

- معالجة الأسباب الجذرية للظلم، باستخدام البيانات المستقاة من الحالات الفردية لمعالجة المظالم الهيكلية، وإتاحة الوصول الشامل إلى وثائق الهوية وغيرها من الوثائق القانونية، ومساعدة الناس على إبرام العقود وتسجيلها.

- استخدام القانون للحد من المخاطر، من خلال تعزيز الإطار التشريعي للوقاية من العنف وعدم التمييز، ومن خلال القوانين والتراتيب التي تعالج المظالم أو تقلل من احتمالية نشوء النزاعات.

3. الاستثمار في أنظمة العدالة ومؤسّساتها التي تقدّم خدمات للناس والمعدّة للاستجابة لحاجتهم لتحقيق العدالة

- استخدام البيانات والأدلة لتوجيه عملية إصلاح منظومة العدالة، وزيادة الوعي بالاحتياجات غير الملباة، وإتاحة الوصول المفتوح إلى البيانات كمنصة لإقامة الشراكات والمساءلة، وسياسات وبرامج مستنيرة بالأدلة على ما هو صالح.

- إطلاق العنان للقوة التحويلية للابتكار، وانفتاح أنظمة العدالة على جهات فاعلة أخرى وعلى أفكار الجديدة، وخلق بيئة تشريعية داعمة وتقييم تأثير الابتكار في سدّ فجوة العدالة.
- تنفيذ استراتيجيات لتمويل العدالة بشكل أكثر ذكاءً، والدعوى إلى الاستثمار في قطاع العدالة على المستوى الوطني، ووضع خارطة طريق وطنية لتمويل برنامج العدالة للجميع، والنفاذ إلى مصادر تمويل جديدة.

- بناء أنظمة عدالة أكثر اتساقا وشمولية، من خلال دعم مسدي خدمات العدالة، وزيادة التنوع وتمثيلية المرأة على جميع المستويات، واستكشاف نماذج حوكمة جديدة، وتعزيز المعايير المشتركة لمختلف مكونات المنظومة.

خطّة للعمل الدولي

يتطلب الالتزام بخطة التنمية المستدامة لعام **2030** بتحقيق العدالة للجميع تعاونًا دوليًا مكثفًا وإحياء الشراكات من أجل العدالة.

- تمّ دعوة مجموعة من الدول ضمن شبكة "مسارات من أجل مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة ملتزمة بدور ريادي في تحقيق العدالة للجميع.

- حثّ البلدان والشركاء من جميع القطاعات على تسجيل الالتزامات الطوعية لتنفيذ الهدف رقم **3.16**.

- دعم الحكومات لتطوير استراتيجيات موثوقة وواقعية وممولة لتنفيذ هذه الالتزامات.

- عقد اجتماع مرّة كل سنتين لوزراء العدل والمدعين العامين وقادة العدالة الآخرين كمنصة للدول لتبادل الخبرات ودراسة التوصيات وتعزيز التعاون من أجل العدالة.

- الموافقة على استحداث مؤشّر جديد لهدف التنمية المستدامة رقم **3.16** لقياس التقدم المحرز في مجال العدالة المدنية، واستكمال المؤشرات الحالية بشأن الإيقاف التحفظي والإبلاغ عن جرائم العنف، مع إجراء اختبار وطني طوعي قبل إدراجه في إطار المؤشرات العالمية.

- تشكيل تحالف من شركاء العدالة الدوليين والإقليميين لزيادة التعاون والاتساق.

- تطوير خطة عمل مشتركة لإجراء بحوث في مجال العدالة من أجل إتاحة مزيد من البيانات لقياس التقدم المحرز، وتعزيز الأدلة على ما يصلح، وتكييف هذه الأدلة مع السياقات القطرية المختلفة، وإيصال البيانات والأدلة إلى واضعي السياسات.

- تكوين تعاونية المانحين لتعزيز مبررات الاستثمار في برنامج العدالة للجميع والدعوة إلى زيادة نسبة التمويل الدولي الذي يتدفق إلى قطاع العدالة.

- مضاعفة الطلب على إحداث التغيير من خلال الحركات العالمية والوطنية والمحلية التي تناضل من أجل إتاحة العدالة للجميع.

دعوة للعمل

لتسريع التقدم المحرز، تدعو مجموعة العمل الحكومات، والعاملين في قطاع العدالة، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية للعمل معًا في جهد عالمي ومستدام لتحقيق العدالة للجميع بحلول عام **2030**.

يجب على الحكومات أن تجعل العدالة أولوية سياسية وأن تمنح وزراء العدل التكليف والموارد لحل المشاكل التي تهم الناس كأقصى ما يكون. كما نطلب من وزراء العدل والمدعين العامين وغيرهم من قادة العدالة في جميع قطاعات الحكومة تطوير الاستراتيجيات وتعزيز الشراكات التي يمكن أن تحقق العدالة للجميع.

يجب على العاملين في مجال العدالة العمل بشكل وثيق مع الحكومات التي تقود التحرّك من أجل تحقيق العدالة للجميع. حيث يضطلع القضاة والمدعون العامون والمحامون والمساعدون القانونيون والشرطة وأعوان السجون ومراقبو السلوك وغيرهم من المهنيين دورا في عملية الإصلاح.

تعتبر القطاعات الأخرى، مثل الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي والتشغيل والتعليم، شركاء أساسيين في تحقيق العدالة التي محورها الإنسان. ويُعدّ تعزيز العدالة أمرًا ضروريًا في تحقيق التطلعات المتعلقة بخطة عام **2030** بالنسبة للناس وكوكب الأرض والازدهار والسلام.

يتولّى المجتمع المدني تمكين الناس من حلّ مشاكلهم المتعلّقة بالعدالة ومساعدة المجتمعات المحلّية على معالجة المظالم الهيكلية. فهو يصل إلى شرائح المجتمع المعرّضة لمخاطر الظلم ويحاسب الحكومات على تنفيذ الإصلاحات. ولتحقيق النجاعة، يحتاج المدافعون عن العدالة لتمويل مستقل وللحماية.

يمكن للقطاع الخاص أن يدعم الحركة من أجل العدالة للجميع بالشراكة مع الحكومات والمجتمع المدني. يمكن لشركات المحاماة بلورة مقاربات للعدالة متمحورة حول الناس بقدر أكبر من خلال إسداء خدمات دون مقابل والقيام بحملات المناصرة. وكمبدعين ومستثمرين مؤثرين، يمكن للقطاع الخاص تطوير طرق جديدة لتلبية احتياجات الأشخاص للعدالة بتكلفة منخفضة. ويمكن كذلك للغرف التجارية الدفاع عن سيادة القانون وإتاحة مزيد الوصول إلى العدالة.

يتعيّن على المنظمات الدولية والإقليمية تقديم دعم أكثر اتساقا لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة الموجهة لتحقيق العدالة على المستوى الوطني. كما يجب عليهم تخصيص المزيد من التمويل لقطاع العدالة والمساعدة في اجتذاب التأثير والاستثمارات من القطاع الخاص. وهناك حاجة إلى منابر دولية وإقليمية لتسهيل تبادل المعرفة وبناء توافق في الآراء حول الحلول والاستراتيجيات.

تلعب المؤسسات والجهات الخيرية دورًا حيويًا في تعزيز العدالة للجميع. ويمكن أن تؤثّر على زيادة التركيز على العدالة التي تتمحور حول الانسان وتعزّز الأولويات المستجدّة مثل دور العدالة في الوقاية. بالنظر إلى حجم الحاجة غير الملباة للعدالة، فإن الدعم مطلوب من مجموعة أكبر من المؤسسات المتنوعة.

توجه مجموعة العمل دعوة للأشخاص أنفسهم، بصفتهم باحثين عن العدالة، ومتطوعين، وداعمين للقضاء. حيث يجب تمكينهم من أداء دور مركزي في خلق عالم أكثر عدلاً.

الجهات المعنية بتحقيق العدالة

إدراك قدرات القوى العاملة في قطاع العدالة

إن وضع الناس في محور العدالة يعني التفكير في الأشخاص الذين يقدمون خدمات مرفق العدالة، وكذلك أولئك الذين يسعون إلى تحقيقها.
يشدّد هذا التقرير على أهمية أن يكون نظام العدالة متنوع وشامل ويستفيد من مواطن القوة التي تميّز "القوة العاملة" من الفئة الفنية وغير الرسمية والتطوعية في قطاع العدالة – سواء كان ذلك ضمن أطر قطاع العدالة التقليدي أو خارجها.

- **قادة العدالة** - وزراء العدل وكل من يساهم في تصميم نظام العدالة.
- **المهنيون العاملون في مجال العدالة** - القضاة، والمدّعون العامون، والمحامون، ونقابات المحامين، وضباط الشرطة، وموظفي السجون، الذين يؤمنون سير عمل نظام العدالة الرسمي.
- **مقدمو الخدمات الرسميون الآخرون** - بما في ذلك خدمات الارشاد والاعلام وخطوط المساعدة والهيئات الرقابية ومؤسسات أمناء المظالم وغيرهم ممن يتولّون معالجة الشكاوى.
- **الفاعلون غير الرسميين أو المتطوعون في مجال العدالة** - بما في ذلك القضاة غير المحترفين والمساعدين القانونيين المحليين ومستشاري الديون أو غيرهم من المستشارين والزعماء الدينيين والزعماء التقليديين وشيوخ المجتمعات المحلية والنقابات وغيرهم من الوسطاء.
- **القطاعات الأخرى** - الأشخاص الذين يعملون في مجال الصحة والتعليم والإسكان والهجرة وحماية البيئة والذين يلعبون دورًا في تعزيز العدالة وتحقيقها.
- **المبتكرون في مجال العدالة** - بما في ذلك رواد الأعمال في المجال الاجتماعي والمستثمرون في المجالات ذات التأثير الاجتماعي والمبتكرون القائمون على الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا في القطاع الخاص.

المدافعون عن العدالة - النشطاء على مستوى القاعدة الشعبية الذين يتولّون تمكين الأشخاص والمجتمعات، ويقدّمون خدمات العدالة، ويدفعون عجلة التغيير من خلال المناصرة وبناء الحركات الاجتماعية.

الدفاع عن المدافعين عن العدالة

يواجه العاملون بالمرفق القضائي تهديدات من شأنها أن تأثّر على قدرتهم على أداء وظائفهم وسلامتهم.
يكون القضاة والمدعون العامون والمحامون مستهدفون من قبل أولئك الذين يريدون التأثير على قراراتهم أو منعهم من القيام بعملهم. فقد قُتل الكثيرون، على الرغم من عدم تعقّب عدد الوفيات على الصعيد العالمي كما هو الحال بالنسبة للصحفيين.

يواجه المدافعون عن العدالة على مستوى القاعدة الشعبية أشدّ المخاطر. فقد وردت تقارير الى منظمة مساندي الخط الأمامي (Front Line Defenders) وهي مجموعة مناصرة، عن 312 حالة وفاة في عام 2017. نجد أن ثلثا القتلى هم من المدافعين عن حقوق الأرض والبيئة والسكان الأصليين، حيث أن 84 في المائة منهم تلقوا تهديدات بالفعل لكنهم لم يحضوا بحماية من الشرطة.

كما أبلغ أعضاء الشبكة العالمية للتمكين القانوني (Global Legal Empowerment Network) عن مضايقات بصفة مستمرة، حيث أخبر 68 في المائة بأنهم أو منظمتهم قد تعرضوا للتهديد بسبب القيام بأنشطة التمكين القانوني.

ومن الأمثلة على ذلك اتفاقية إسكازو، التي أرست حماية لحقوق الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية [386].
علينا إذا توخي اليقظة في مواجهة هذه التهديدات، حيث يدعم فريق العمل حملة العدالة للجميع في مطالبتها بأن "أولئك من يوكل لهم خدمة المجتمعات التي تنشد العدالة يجب أن يكونوا قادرين على العمل في بيئة خالية من الإكراه والأذى الجسدي".

عند الاضطلاع بعملهم اليومي، يتعيّن على بعض الجهات الفاعلة العمل بشكل منفصل عن الآخرين لاحترام الضوابط والتوازنات، وضمان الاستقلالية التي يقتضيها القانون. لكن يمكن لقادة العدالة تعزيز التعاون عبر نظام العدالة من خلال:

1. تنمية الثقافة القائمة على البيانات والأدلة والتعلّم

تحتاج كافة الجهات المعنية بتحقيق العدالة إلى المهارات اللازمة لفهم البيانات المتعلقة بالمشاكل في مجال العدالة والتعلم منها وإقامة الأدلة بشأن ما هو ناجع، مع التماس ردود أفعال المستخدمين والاستجابة لها وتحمل المسؤولية عن نوعية الإجراءات المتخذة وعدالة مخرجات العدالة.

2. اتباع نهج استراتيجي

الرسالة الأساسية للتقرير هي أن الجهات المعنية بتحقيق العدالة هي بحاجة إلى الانتقال من إطفاء الحرائق إلى وضع نموذج يطورون من خلاله استراتيجيات تحقّق أهدافا طويلة الأمد. وهذا يتطلب ممارسة القيادة من القمة ومنح مساحة للأشخاص العاملين في مؤسسات العدالة للتفكير والتخطيط بشكل تعاوني.

3. زيادة التنوع

ستكون أنظمة العدالة أكثر فعالية إذا كانت "على شاكلة" المجتمعات التي تقدم لها خدمات. إن تمثيل النساء بشكل أكبر له أهمية خاصة [389]. كما أنه ثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير ترمي الى تعزيز الشفافية بشأن توظيف وترقية الموظفين، واستهداف الفئات المهمشة، وتوفير التوجيه والتدريب للأشخاص الذين تم استبعادهم على مرّ التاريخ من العمل في مرفق العدالة.

4. اعتماد أساليب تدريبية جديدة

تتطلب العدالة التي يكون محورها الناس التحول من التدريب الذي يركز فقط على المعرفة القانونية إلى التدريب الذي يشدّد على حل المشاكل. ومن بين المهارات المهمة الاستماع الفعال، وإدارة النزاعات، والتفاوض، بالإضافة إلى العناية بالحرفاء وجمع البيانات.

5. تطوير الشبكات المهنية

تساعد الشبكات الدولية والوطنية المهنيين على التعلّم من بعضهم البعض والتعجيل بنشر الأفكار والنهج الجديدة. ويمكن لضباط الشرطة، على سبيل المثال، استكشاف كيفية استخدام المناهج القائمة على الأدلة أو أن يبحث القضاة في أساليب تقلّص حالات ايداع المحكوم عليهم بالسجن [390]. ويمكن أيضا أن تجمع هذه الشبكات مجموعة من مسدي الخدمات المحليين لمعالجة المشاكل في قطاع العدالة الأكثر إلحاحًا.

6. بناء العلاقات مع الناس والمجتمعات المحلية

تعتمد العدالة للجميع على العلاقات الوثيقة بين الجهات المعنية بتحقيق العدالة والمجتمعات المحلية أين يعملون ويعيشون. كما تحتاج العديد من مؤسّسات العدالة إلى إرساء ثقافة جديدة من التعاون والانفتاح والاستجابة لاحتياجات الناس. ويحتاج أيضا كافة الأشخاص الذين يسعون للنهوض بالعدالة والدفاع عنها إلى العمل في بيئات عمل آمنة وسليمة (انظر الإطار).

الملحق عدد 1

المنهجية

فريق العمل حول العدالة

عقد فريق العمل حول العدالة ثلاثة اجتماعات في فيفري 2018 في بوينس آيرس، بالأرجنتين ؛ وفي أكتوبر 2018 في فريتاون، بسيراليون ؛ وفي فيفري 2019 في لاهاي بهولندا وذلك بغرض توجيه البحوث ومناقشة النتائج التي تمّ التوصّل إليها.

تم إجراء البحوث بإتباع ثلاثة مسارات عمل حول الأسئلة الرئيسية التي يسعى فريق العمل للإجابة عليها: الا وهي حجم فجوة العدالة ومسوغات الاستثمار في قطاع العدالة، والطريقة الناجعة لزيادة سبل وصول الجميع للعدالة. كما قدّم شركاء العدالة مساهمات هامة في هذا العمل وتمّ توجيه الشكر والتقدير للأشخاص والمنظمات التي قدمت هذه المساهمات في مستهل هذا تقرير.

يقدم فريق العمل المعني بالعدالة أول تقرير تأليفي شامل لحجم وطبيعة فجوة العدالة، ومشاكل العدالة الأكثر شيوعًا التي يواجهها الناس في مختلف أنحاء العالم، والتقدير الأول لتكاليف إتاحة سبل الوصول إلى خدمات العدالة الأساسية للجميع.

فجوة العدالة على الصعيد العالمي

ولتقدير حجم فجوة العدالة على الصعيد العالمي، وضعت مجموعة العمل حول فجوة العدالة إطارًا مفاهيميًا شاملا محوره الناس. حيث يعتمد هذا الإطار على الأشخاص، وليس المؤسسات، وهو بمثابة عدسة تُستخدم لفهم احتياجات الناس المتعلقة بقطاع عدالة، وكيف يتمّ تلبيتها في الوقت الراهن، وحالات الاقصاء التي يواجهها الناس.

قامت مجموعة العمل بتفعيل هذا الإطار من أجل تحديد الفئات التي ترد ضمنها الاحتياجات المتصلة بقطاع العدالة غير الملباة والمسائل المقابلة المتعلقة بالقياس حيث يعامل الأشخاص كوحدة تحليل وحيث ترتبط هذه الاحتياجات بإطار أهداف التنمية المستدامة، إما من الناحية المفاهيمية أو كجزء من المؤشرات الرسمية التي أقرها فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بإطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (IAEG-SDGs).

قادت مؤسسة مشروع العدالة العالمية تدقيقًا اقترحه أعضاء مجموعة العمل لأكثر من 600 مصدر من مصادر البيانات المحتملة بما في ذلك مجموعات البيانات المجمّعة على المستوى العالمي والوطني بالإضافة الى مصادر بيانات إدارية ونوعية ومصادر مستندة الى الدراسات الاستقصائية.

في الأخير، وقع اختيار مصادر بيانات استنادا الى ثلاثة اعتبارات:

1. **التغطية القطرية.** استخدام أكبر عدد ممكن من مصادر البيانات العالمية، شريطة توفّر تغطية كافية على المستوى القطري، ومنهجيات جمع بيانات قابلة للمقارنة بشكل مضمون، واحصائيات حول فجوة العدالة في مختلف البلدان.

2. **الاعتراف الرسمي.** أدى استخدام مصادر بيانات رسمية، مثل تلك التي ينتجها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي إلى جعل مصادر البيانات المختارة مقبولة على نطاق أوسع بالإضافة الى ضمان الاتساق مع منهجيات تحديد مؤشرات فجوة العدالة المدرجة بالفعل في الإطار الرسمي لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

3. **البيانات العامة ومنهجية القياس.** لإعداد تقييمات على المستوى القطري، وافتراض تقديرات خاصة بالبلدان التي تفتقر إلى البيانات، وتوصيف كيفية توزيع الظلم والحيف الذي طبعت به الفئات السكانية المهمّشة، اعتمد تقييم فجوة العدالة بشكل شبه حصري على البيانات المتاحة للجمهور.

قامت مؤسسة مشروع العدالة العالمية بملء البيانات على المستوى القطري لكل مسألة قياس والمصدر الذي يقابلها من مصادر البيانات، والطرق المحدّدة لوضع تقديرات استقرائية للبلدان التي لا يشملها كل مصدر من مصادر البيانات. وبالنسبة للبلدان التي لا تتوفر فيها التقديرات مدرجة في مجموعة بيانات معينة، فقد تمّ احتساب التقديرات بناءً على متوسط القيم للبلدان الإقليمية ودخل البلدان النظيرة. وقد استخدمت مؤسسة مشروع العدالة العالمية التصنيفات الجغرافية للأمم المتحدة وتصنيفات الدخل الخاصة بالبنك الدولي لإنشاء مجموعات إقليمية ومجموعات دخل نظيرة تقوم على أساسها هذه الاستقراءات.

أولت مؤسسة مشروع العدالة العالمية اهتمامًا خاصًا لاستحداث مقاييس لتقدير عدد الأشخاص الذين لم تتم تلبية احتياجاتهم في مسائل تتعلّق بالقضاء المدني والإداري، وضحايا الجرائم العنيفة وغير العنيفة الذين لم يقوموا بإبلاغ السلطات المختصة عن تعرضهم للإيذاء. وبالنسبة للاحتياجات في مجال اختصاص القضاء المدني والإداري، فإن المقياس الذي تم تطويره متعدّد الأبعاد وقائم على الاستقصاء. ويقوم بتقييم الأهلية القانونية، والوصول إلى المساعدة المناسبة، وعملية تسوية النزاع، والنتائج المترتبة بالنسبة للأشخاص الذين عانوا من مشكلة قانونية تتعلق باختصاص القضاء المدني أو الإداري يمكن أن تشكل أساسا للتقاضي. أمّا بالنسبة للجرائم العنيفة وغير العنيفة، استخدمت مؤسسة مشروع العدالة العالمية بيانات مستقاة من الدراسات الاستقصائية متعلقة بالإيذاء التي جمعتها المكاتب الإحصائية الوطنية في أكثر من 60 دولة لإنتاج تقديرات تستند إلى منهجية المؤشر الخاص بالهدف التنموي عدد 16-3-1. بالنسبة للبلدان التي تتوفر لديها البيانات الإدارية فقط، طورت مؤسسة مشروع العدالة العالمية طريقة لتعديل المعدلات المتعلقة بجرائم الإيذاء وحساب "الرقم المظلم" (أي الجرائم غير المبلغ عنها أو الغير مكتشفة).

تم تعديل التقديرات الخاصة بفجوة العدالة على الصعيد العالمي التي تمّ الحصول عليها لتأخذ في الاعتبار العد المزدوج للأشخاص الذين يدرجون في أبعاد متعدّدة من فجوة العدالة (مثل ضحايا العنف الذين يفتقرون أيضًا إلى الهوية القانونية، أو الأشخاص الذين لا يستطيعون تحقيق العدالة بالنسبة للمشاكل في مجال العدالة الجنائية والمدنية). كما تمت معالجة مسألة ازدواجية الحساب جزئياً بعدم ادراج سكان البلدان التي تعاني من مستويات عالية من انعدام الأمن وغياب سيادة للقانون في الأبعاد الأخرى لفجوة العدالة. أمّا بالنسبة للمسائل المتداخلة الأخرى، استخدم مشروع العدالة العالمية مقاييس بديلة مستمدّة من التعداد العام للسكان لعام 2018 لتقدير درجة التداخل بين الأشخاص الذين لم تتم تلبية احتياجاتهم المتعلقة بالقضاء المدني أو الإداري، وضحايا الجرائم العنيفة وغير العنيفة غير المبلغ عنهم، والأشخاص الذين يفتقرون الى هوية قانونية وأولئك الذين لا يحضون بترتيبات عمل رسمية أولا يملكون قطعة أرض أو سكن. سمح ذلك لمشروع العدالة العالمية بالتكيف مع مسألة ازدواجية الحساب سواء عبر إطار مشروع فجوة العدالة ككل أو ضمن فئات الاحتياجات المختلفة في مجال العدالة غير الملباة.

ولتحديد المشاكل في مجال العدالة الأكثر شيوعًا التي يواجهها الأشخاص، تم استخدام البيانات المستقاة من 78 دراسة استقصائية مختلفة، 63 منها دراسة استقصائية وطنية متعلقة بالإيذاء، ودراسة واحدة حول الاحتياجات القانونية على المستوى العالمي أجرته مؤسسة مشروع العدالة العالمية، و14 دراسة استقصائية حول الاحتياجات القانونية على المستوى الوطني أجراها معهد لاهاي للابتكار القانوني.

وللاطلاع على مزيد من التفاصيل حول المنهجية المتبعة لتكوين تقديرات بخصوص فجوة العدالة التي تم تناولها في هذا التقرير، يرجى الرجوع إلى تقرير مشروع العدالة العالمية: " World Justice Project, Measuring the Justice Gap: A People-Centered Assessment of Unmet Justice Needs Around the World " (فريق العمل حول العدالة، ورقة معلومات أساسية، أفريل 2019).

تقدير تكلفة تحقيق الهدف (16-3) من أهداف التنمية المستدامة

كلف فريق العمل حول العدالة مركز التفكير العالمي المستقل "معهد التنمية لما وراء البحار" (ODI)، بإصدار أول تقدير أولي لتكلفة تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم 16-3 وتكاليف إتاحة وصول الجميع إلى خدمات العدالة الأساسية في مختلف البلدان حول العالم. وتشير التقديرات الواردة بالتقرير البحثي السريع أيضًا الى فجوة التمويل التي تواجهها البلدان التي تتولى إنجاز هدف التنمية المستدامة 16-3. والقصد من ذلك هو أن يتم تطوير عملية تقدير التكاليف بأن تُجرى على نطاق أوسع ومدى أطول. ويُعدّ تقييم فجوة التمويل من بين أغراض عملية تقدير التكاليف، حيث تمّ التركيز بشكل خاص على البلدان منخفضة الدخل لأنه من المرجح أن تشكّل قدرة تلك البلدان على تحمل التكاليف تحديا أكبر.

وبعد مناقشة أولية مع طائفة واسعة من الأطراف المتدخلة، اتخذت مبادرة "معهد التنمية لما وراء البحار" نهجًا محوره الناس، وركّزت على ما هو مطلوب لمعالجة مشاكل العدالة "اليومية" للأشخاص في مجتمعاتهم. وتقوم فكرة تقدير التكلفة على أنه لتحقيق هدف التنمية المستدامة 16-3، يجب أن تكون خدمات العدالة الأساسية متاحة للجميع. ونظرًا لأن مفهوم العدالة الأساسية للجميع لم يتم تعريفه بعد، فقد وضع معهد التنمية لما وراء البحار التعريف العملي التالي: العدالة الأساسية هي نظام يلبي احتياجات الناس اليومية للعدالة وذلك من خلال آليات رسمية وأقل رسمية والتي غالبًا ما تستوجب التعديل، وهذا متاح للجميع - أي يمكن للجميع الوصول إليه وبتكلفة ميسورة.

ويشمل التحليل 201 دولة ويتناول تقييم تكلفة نظام العدالة الأساسية على المستوى المحلي، من خلال الآليات غير الرسمية نسبيًا (التقليدية والدينية والمجتمع المدني)، والمنظمات الرسمية التي تقف في الخطوط الأمامية مثل الشرطة والمحاكم المحلية. كما أن التقرير التحليلي يأخذ في الاعتبار ما ينفقه الناس من أموالهم الخاصة في سعيهم لتحقيق العدالة.

وبشكل أكثر تحديدًا، تم تضمين مكونات العدالة الأساسية التالية في تحليل معهد التنمية لما وراء البحار:

- تقديم الاستشارات القانونية، والمساعدة القانونية، والتمكين القانوني في المجتمعات المحلية من قبل المساعدين القانونيين، والمحامين، ومراكز الاستشارات القانونية، والنقابات أو مجموعات المناصرة.
- مؤسسات العدالة الرسمية التي تلعب دورًا في الصفوف الأمامية في حل الخلافات والنزاعات والشكاوي، بما في ذلك المحاكم الدنيا والشرطة المحلية والمؤسّسات في سلسلة العدالة الجنائية.
- آليات بديلة لتسوية المشاكل القانونية، والخلافات، والنزاعات، والشكاوي، مثل الوساطة المجتمعية، والمحاكم التقليدية، وأمناء المظالم.
- الآليات التي تعمل على تحسين مساءلة مرفق العدالة عن الخدمات التي يقدمها للأفراد والمجتمعات المحلية، والتي تكافح الفساد والتجاوزات.

ونظرًا لكون التركيز كان على العدالة الأساسية لتلبية احتياجات الناس اليومية، لم يتم تضمين أشكال القضاء التقليدية الأخرى مثل محاكم أعلى درجة / محاكم الاستئناف. كما لم يتم تضمين الاحتياجات ذات سياقات محدّدة، مثل العدالة الانتقالية، حيث تم بالفعل تغطية هذه الاحتياجات على وجه التحديد من قبل مجموعة عمل مخصّصة جرى إحداثها من قبل فريق العمل.

اعتمد معهد التنمية لما وراء البحار في مقاربته على المنهجيات التي تم تطويرها على مدى سنوات عديدة من قبل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي. وكما هو الشأن بالنسبة لهذه القطاعات، يتم تحديد تكاليف المستوى الأساسي لخدمات مرفق العدالة المقدمة وهي تستند إلى نماذج تقديم خدمات معيارية، مع الإقرار بأن الأنظمة المطورة يمكن أن تكون أكثر فعالية.

وتشمل مصادر البيانات الرئيسية تلك الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ؛ والاحاطة بخصوص أحوال السجون في العالم التي تُنشر تحت عنوان "World Prison Brief" ؛ والأدلة المستقاة من الدراسات الاستقصائية العالمية التي أجراها معهد لاهاي للابتكار القانوني حول النفقات والتكاليف السابقة للمساعدة القانونية التي طورها المؤلفون من أجل شراكة القانون والتنمية (LDP) ، بتمويل من مركز بحوث التنمية الدولية الكندي ومؤسسة المجتمع المفتوح. وقد تم الحصول على البيانات الأساسية للاقتصاد الكلي والبيانات السكانية من مؤشرات التنمية التابعة للبنك الدولي والأمم المتحدة على التوالي. وقد استندت الافتراضات الرئيسية حول العوامل الرئيسية المؤثرة على التكاليف - موظفي الخطوط الأمامية - إلى الأهداف الأممية المتفق عليها (حيثما كان ذلك متاحا) وقد تمّ مقارنتها مع عينة محدودة من الميزانيات الوطنية للبلدان منخفضة الدخل وبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي كان من الممكن القيام بها في نطاق هذه المهمة البحثية السريعة.

وللاطلاع على تفاصيل إضافية حول المنهجية المتبعة لتقدير تكلفة تحقيق العدالة للجميع التي تم تناولها في هذا التقرير، يرجى الرجوع إلى: ماركوس مانويل وكلير مانويل وهارش ديساي، Universal access to basic justice: costing SDG 16.3 ODI (لندن: معهد التنمية لما وراء البحار ، 2019). ورقة عمل تم إعدادها لفريق العمل حول العدالة. يتمّ توفير مجموعة البيانات الكاملة من المؤلفين عند تقديم طلب في الغرض.

ملاحظات

الأمم المتحدة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030. (نيويورك: الأمم المتحدة ، 2015). [1]

[2] تشارلز إي كلارك وإيما كورستفيت ، "The Lawyer and the Public: An A.A.L.S. Survey," *Yale Law Journal*، المجلد 47، العدد 8، المادة، 1938. [1674]

[3] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، *Manual on Victimizations Surveys*.(جنيف: الأمم المتحدة، 2010). [358]

[4] باسكو بليسينس ونيجل ج.بالمر، "Justice & the Capability to Function in Society," *Daedalus*، 148 (1)، عدد شتاء 2019. [1629]

[5] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادرة العدالة في المجتمع المفتوح (Legal Needs Surveys and Access to Justice - launch copy). (باريس ونيويورك: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/مؤسسة المجتمع المفتوح، 2018). 1492] ؛ ومبادرة العدالة في المجتمع المفتوح ، (نيويورك: مؤسسات المجتمع المفتوح ، 2018) *Strengthening access to civil justice with legal needs surveys. Briefing paper*. [1476] ؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادرة العدالة في المجتمع المفتوح، *Legal Needs Surveys and Access to Justice - launch copy*. (باريس ونيويورك: OECD / OSF، 1492] .(2018]. ؛ منظمة الصحة العالمية، كلية لندن لشؤون الصحة وطب المناطق الاستوائية ومجلس جنوب أفريقيا للبحوث الطبية، *Global and regional estimates of violence against women: prevalence and health effects of intimate partner violence and nonpartner sexual violence.* (جنيف: منظمة الصحة العالمية ، 2013). [105] ؛ سوزان هيليس، وجيمس ميرسي، وأدوجو أموبي، وهوارد كريس، "Global Prevalence of Past year Violence Against Children: A Systematic Review and Minimum Estimates," *Pediatrics*. 2016;137(3): e20154079 ؛ 137 (3): 2016 ؛ أطلع عليه بتاريخ 20 ديسمبر 2018 ،

http://pediatrics.aappublications.org/content/pediatrics/137/3/e20154079.full.pdf [102]

[6] نيلسون مانديلا ، "بيان من رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي نيلسون روليهالا مانديلا في حفل تنصيبه كرئيس لجمهورية جنوب أفريقيا الديمقراطية ،" (1994) ، الحاشية 697 في جابولاني سي بوثيليزي *Rolihlahla Dalibhunga Nelson Mandela: An Ecological Study*. (فيكتوريا ، كندا: دار نشر ترافورد، 2002).

[7] انظر: الأمم المتحدة ، "اليوم العالمي لنيلسون مانديلا 18 جويلية" أطلع عليه بتاريخ 20 ديسمبر 2018 ، http://www.un.org/en/events/mandeladay/court_statement_1962.shtml

[8] نيلسون مانديلا، *Long Walk to Freedom: The Autobiography of Nelson Mandel*. (لندن: ليتل براون ، 1994)، ص 139-140.

[9] برنامج إعادة الإعمار والتنمية، *The Reconstruction and Development Programme (RDP) - A Policy Framework*. (مارشال تاون: برنامج إعادة الإعمار والتنمية ، 1994) ؛ أطلع عليه بتاريخ 20 مارس 2019

https://www.sahistory.org.za/sites/default/files/the_reconstruction_and_development_programm_1994.pdf [1757]

[10] إدارة الأمم المتحدة للمعلومات العامة، *Nelson Mandela In His Words - Excerpts from Speeches 1961 – 2008.* 1961-2008 (نيويورك: الأمم المتحدة ، 2018) أطلع عليه بتاريخ 20 مارس 2019

http://www.un.org/en/events/mandeladay/assets/pdf/mandela100-booklet.pdf [1758]

[11] الأمم المتحدة، (تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية) *Report of the World Summit for Social Development (Copenhagen, 6-12 March 1995)*، وثيقة الأمم المتحدة 19) A / CONF.166 / 9 19 أفريل 1995) ؛ أطلع عليه بتاريخ 20 ديسمبر 2018، https://www.un.org/documents/ga/conf166/aconf166-9.htm [1552]

[12] الأمم المتحدة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030. (نيويورك: الأمم المتحدة، 2015). [1]

[13] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، *States of Fragility 2018* (باريس: دار النشر التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2018) [1222]

[14] أشلي جاكسون، *Life under the Taliban shadow government*. (لندن: معهد التنمية لما وراء البحار، 2018). [1553]

[15] ميكائيل إيكمان (الناشر)، *ILAC Rule of Law Assessment Report: Syria 2017*. (سولنا: التحالف الدولي للمساعدة القانونية، 2017) [1759]

[16] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية. (جنيف: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، 2014). [1550]

[17] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "الاتجاهات العالمية للمفوضية لعام 2014: عالم في حالة حرب"، 18 جوان 2015 ؛ أطلع عليه بتاريخ 26 مارس 2019، https://www.refworld.org/docid/558292924.html

[18] مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح " "Human Rights and Legal Identity: Approaches to Combating Statelessness and Arbitrary Deprivation of Nationality"، (مداخلة مقدمة في مؤتمر ، ماي 2006) أطلع عليه بتاريخ 27 مارس 2019، https://www.opensocietyfoundations.org/sites/default/files/identity_20060501.pdf

[19] منظمة العمل الدولية، *Global estimates of modern slavery: Forced labour and forced marriage* ، (جنيف: منظمة العمل الدولية ومؤسسة ووك فري، 2017). [1477]

[20] مؤسسة ووك فري، *The Global Slavery Index 2018* (بورودواي نادلاندز: مؤسسة ووك فري 2018)، الفصل 3: [1683] Global Findings.

[21] مؤسسة ووك فري، *The Global Slavery Index 2018* (بورودواي نادلاندز: مؤسسة ووك فري 2018)، الفصل 3: [1683] Global Findings.

[22] ريبيكا إل ساندیفور، *Daedalus* "Access to What?"، 148 (1)، عدد شتاء 2019. [1616]

[23] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، *Manual on Victimizations Surveys*.(جنيف: الأمم المتحدة، 2010). [358] ؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادرة العدالة في المجتمع المفتوح (- Legal Needs Surveys and Access to Justice launch copy). (باريس ونيويورك: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/مؤسسة المجتمع المفتوح، 2018). 1492].

[24] ريبيكا إل ساندیفور، *Daedalus* "Access to What?"، 148 (1)، عدد شتاء 2019. [1616]

[25] مشروع العدالة العالمية، (Measuring the Justice Gap: A People-Centered Assessment of Unmet Justice Needs Around the World). (فريق العمل حول العدالة ، ورقة معلومات أساسية، أفريل 2019)

[26] جان فان ديجك ، جون فان كيستيرن، وبول سميت، *Criminal Victimisation in International Perspective*: النتائج الرئيسية المستمدة من الاستقصاء الأوروبي بشأن الجريمة والسلامة والدراسة الاستقصائية الدولية بشأن ضحايا الجريمة التي أجريت سنة 2004-2005 (دن هاج: Wetenschappelijk Onderzoeken Documentatiecentrum، 1685] .(2007]

[27] تنزانيا: منظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمراكز الأمريكية السيطرة على الأمراض والوقاية منها ، وجامعة موهيمبيلي للصحة والعلوم المرتبطة به ، *Violence Against Children in Tanzania - Findings from a National Survey 2009*- . (دار السلام: جمهورية تنزانيا المتحدة ، 2011) ، ص 59 [1760] ؛ كينيا: منظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمراكز الأمريكية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، والمكتب الوطني الكيني للإحصاء، *Violence against Children in Kenya: Findings from a 2010 National Survey. Summary Report on the Prevalence of Sexual, Physical and Emotional Violence, Context of Sexual Violence, and Health and Behavioral Consequences of Violence Experienced in Childhood* (نيروبي ، كينيا: المكتب القطري لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة في كينيا، إدارة مناهضة العنف، المركز الوطني للوقاية من الإصابات ومكافحتها، والمراكز الأمريكية السيطرة على الأمراض والوقاية منها، والمكتب الوطني للإحصاء في كينيا ، 2012)، الصفحة 61 [1761] ؛ هايتي: مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها، ومعهد فيما بين الجامعات للبحوث والتنمية، ولجنة التنسيق، *Violence against Children in Haiti: Findings from a National Survey, 2012*.2012. (بورت أو برنس، هايتي: مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها، 2014) ، الصفحة 77 [1762] ؛ لاوس: اللجنة الوطنية للأمهات والأطفال، مكتب الإحصاءات في لاوس، ومكتب اليونيسيف بجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية ، National Violence against Children Survey in Lao PDR. Preliminary Report. (جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية: اللجنة الوطنية للأمهات والأطفال، 2016)، الصفحة 69 [1763] ؛ أوغندا: وزارة النوع الاجتماعي والعمل والتنمية الاجتماعية، Uganda Violence Against Children Survey – Findings from a National Survey 2015. (كمبالا: وزارة النوع الاجتماعي والعمل والتنمية الاجتماعية، 2015)، ص 22 [1324] ؛ زامبيا: وزارة الشباب والرياضة وتنمية الطفل، وزارة التنمية المجتمعية والخدمات الاجتماعية، جامعة زامبيا ، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، هيئة إنقاذ الطفولة الدولية، والمراكز الأمريكية السيطرة على الأمراض والوقاية منها، Violence against Children in Zambia: Findings from a national survey, 2014. (لوساكا: وزارة الشباب والرياضة وتنمية الطفل ، 2018) ، ص 25 [1764] ؛ كمبوديا: وزارة شؤون المرأة، مكتب اليونيسف في كمبوديا، والمراكز الأمريكية السيطرة على الأمراض والوقاية منها، *Findings from Cambodia's Violence Against Children Survey 2013*. (كمبوديا: وزارة شؤون المرأة ، 2014)، ص 89 [1765] ؛ ملاوي: وزارة الشؤون الجنسانية والأطفال والإعاقة والرعاية الاجتماعية لجمهورية ملاوي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومركز البحوث الاجتماعية في جامعة ملاوي، ومراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها، *Violence against Children and Young Women in Malawi: Findings from a National Survey, 2013* (ليليونجوي، ملاوي: حكومة ملاوي ، 2014)، الصفحة 78 [1766] ؛ نيجيريا: اللجنة الوطنية للسكان في نيجيريا، مكتب اليونيسف في نيجيريا، والمراكز الأمريكية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، *Violence Against Children in Nigeria: Findings from a National Survey, 2014*. (أبوجا ، نيجيريا: اليونيسف ، 2016) ، ص 32 [1767] ؛ إيسواتيني، سوازيلاند: مكتب اليونيسف في سوازيلاند، *A National Study on Violence Against Children and Young Women in Swaziland* (إيسواتيني: اليونيسف ، 2007) ، ص 20 [1768].

[28] دراسة استقصائية حول الجريمة في إنجلترا وويلز، مكتب الإحصاءات الوطنية، "Reasons for not reporting incidents of crime to the police, year ending March 2017" (جدول بيانات Excel من CSEW، 2017) ؛ أطلع عليه بتاريخ 20 مارس 2019،

https://www.ons.gov.uk/file?uri=/peoplepopulationandcommunity/crimeandjustice/adhocs/007750reasonsfornotreportingcrimetothepolice2016to2017crimesurveyforenglandandwales/reasonsfornotreportingtothepolice201617csew.xls [1687]

[29] منظمة أكشن إيد، "'Women say reporting sexual harassment is 'pointless" 8 مارس 2018 ؛ أطلع عليه بتاريخ 20 مارس 2019 ، https://www.actionaid.org.uk/latest-news/women-say-reporting-sexual-harassment-is-pointless

[30] مكتب التحقيقات الفدرالية، "2017 Crime in the United States – Clearances" أطلع عليه بتاريخ 12 نوفمبر 2018، https://ucr.fbi.gov/crime-in-the-u.s/2017/crime-in-the-u.s.-2017/topic-pages/clearances

[31] منظمة ماتار ان ماكسيكو، "Esclarecer un Homicidio en México es una excepcíon y no la regla: tomaría 124 años resolver los casos impunes"، أطلع عليه بتاريخ 20 مارس 2019، https://www.animalpolitico.com/muertos-mexico-homicidios-impunidad/homicidios-impunes-mexico.php

[32] تم تسجيل 10 بالمائة فقط من الاعتداءات الجنسية. وتبين الدراسات أن معدلات الإدانة تقل عن 10 بالمائة في جرائم الاغتصاب في البلدان التالية: للإطلاع أنظر الروابط التالية: بالنسبة للمملكة المتحدة: (https://www.cps.gov.uk/sites/default/files/documents/publications/vawg-2017-2018-tables.xlsx ؛ جنوب إفريقيا(https://africacheck.org/factsheets/south-africas-crime-statistics-201617/) ؛ استراليا (كارين جيلب "The attrition of sexual assaults through the criminal justice system, Australia, 2005 7"، أطلع عليه بتاريخ 12 نوفمبر 2018، https://www.researchgate.net/figure/The-attrition-of-sexual-assaults-through-the-criminal-justice-system-Australia-2005-7_fig2_252406192

[33] مشروع العدالة العالمية، Measuring the Justice Gap: A People-Centered Assessment of Unmet Justice Needs Around the World). (فريق العمل حول العدالة، ورقة معلومات أساسية، أفريل 2019)

[34] مشروع العدالة العالمية، Measuring the Justice Gap: A People-Centered Assessment of Unmet Justice Needs Around the World). (فريق العمل حول العدالة، ورقة معلومات أساسية، أفريل 2019)

[35] معهد لاهاي للابتكار القانوني (Understanding Justice Needs - The Elephant in the Courtroom) (لاهاي: معهد لاهاي للابتكار القانوني، 2018). [1562]

[36] معهد لاهاي للابتكار القانوني (Understanding Justice Needs - The Elephant in the Courtroom) (لاهاي: معهد لاهاي للابتكار القانوني، 2018). [1562]

[37] لجنة العمل المعنية بالوصول إلى القضاء في المسائل المدنية والأسرية، *Prevention, Triage and Referral Working Group - Final Report: Responding Early, Responding Well: Access to Justice through the Early Resolution Services Sector* (أوتاوا: لجنة العمل المعنية بالوصول إلى القضاء في المسائل المدنية والأسرية، 2013). [1313]

[38] مجلس القانون الأسترالي، *The Justice Project Final Report - Overarching Themes*. (كانبرا: مجلس القانون الأسترالي، 2018). [1496]

[39] جيليان هادفيلد، *Rules for a Flat World* (أوكسفورد، مطبعة جامعة أكسفورد، 2016).

[40] لجنة التمكين القانوني للفقراء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *Report of the Commission on Legal Empowerment of the Poo* المجلد 1: *Making the Law Work for Everyone*- (نيويورك: لجنة التمكين القانوني للفقراء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2008). [66]

[41] منظمة الأمم المتحدة للطفولة، *Every Child's Birth Right: Inequities and trends in birth registration* (نيويورك: اليونيسف، 2013). [127]

[42] ديفيد إي فيليبس، وكارلا أبو ظهر، وآلان دي لوبيز، ولين ميكيلسن،و دون دي سافيني، ورافائيل لوزانو، وجون ويلموث وفيليب دبليو سيتل، "Are well functioning civil registration and vital statistics systems associated with better health outcomes?"، *The Lancet*، المجلد: 386، رقم 10001، الصفحات من 1386 إلى 1394 ؛ أطلع عليه بتاريخ 12 ديسمبر 2018، http://www.thelancet.com/pdfs/journals/lancet/PIIS0140-6736(15)60172-6.pdf [77]

[43] فيجايانتي تي ديساي، "The global identification challenge: Who are the 1 billion people without proof of identity?"، *Voices Perspective on Development* ، 25 أفريل 2018 ؛ أطلع عليه بتاريخ 20 مارس 2019 ، https://blogs.worldbank.org/voices/global-identification-challenge-who-are-1-billion-people-without-proof-identity

[32] تم تسجيل 10 بالمائة فقط من الاعتداءات الجنسية. وتبين الدراسات أن معدلات الإدانة تقل عن 10 بالمائة في جرائم الاغتصاب في البلدان التالية: للإطلاع أنظر الروابط التالية: بالنسبة للمملكة المتحدة: (https://www.cps.gov.uk/sites/default/files/documents/publications/vawg-2017-2018-tables.xlsx) ؛ جنوب إفريقيا(https://africacheck.org/factsheets/south-africas-crime-statistics-201617/) ؛ استراليا (كارين جيلب "The attrition of sexual assaults through the criminal justice system, Australia, 2005 7"، أطلع عليه بتاريخ 12 نوفمبر 2018، https://www.researchgate.net/figure/The-attrition-of-sexual-assaults-through-the-criminal-justice-system-Australia-2005-7_fig2_252406192

[33] مشروع العدالة العالمية، Measuring the Justice Gap: A People-Centered Assessment of Unmet Justice Needs Around the World). (فريق العمل حول العدالة، ورقة معلومات أساسية، أفريل 2019)

[34] مشروع العدالة العالمية، Measuring the Justice Gap: A People-Centered Assessment of Unmet Justice Needs Around the World). (فريق العمل حول العدالة، ورقة معلومات أساسية، أفريل 2019)

[35] معهد لاهاي للابتكار القانوني (Understanding Justice Needs - The Elephant in the Courtroom) (لاهاي: معهد لاهاي للابتكار القانوني، 2018). [1562]

[36] معهد لاهاي للابتكار القانوني (Understanding Justice Needs - The Elephant in the Courtroom) (لاهاي: معهد لاهاي للابتكار القانوني، 2018). [1562]

[37] لجنة العمل المعنية بالوصول إلى القضاء في المسائل المدنية والأسرية، *Prevention, Triage and Referral Working Group - Final Report: Responding Early, Responding Well: Access to Justice through the Early Resolution Services Sector* (أوتاوا: لجنة العمل المعنية بالوصول إلى القضاء في المسائل المدنية والأسرية، 2013). [1313]

[38] مجلس القانون الأسترالي، *The Justice Project Final Report - Overarching Themes*. (كانبرا: مجلس القانون الأسترالي، 2018). [1496]

[39] جيليان هادفيلد، *Rules for a Flat World* (أوكسفورد، مطبعة جامعة أكسفورد، 2016).

[40] لجنة التمكين القانوني للفقراء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *Report of the Commission on Legal Empowerment of the Poo* المجلد 1: *Making the Law Work for Everyone*- (نيويورك: لجنة التمكين القانوني للفقراء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2008). [66]

[41] منظمة الأمم المتحدة للطفولة، *Every Child's Birth Right: Inequities and trends in birth registration* (نيويورك: اليونيسف، 2013). [127]

[42] ديفيد إي فيليبس، وكارلا أبو ظهر، وآلان دي لوبيز، ولين ميكيلسن،و دون دي سافيني، ورافائيل لوزانو، وجون ويلموث وفيليب دبليو سيتل، "Are well functioning civil registration and vital statistics systems associated with better health outcomes?"، *The Lancet*، المجلد: 386، رقم 10001، الصفحات من 1386 إلى 1394 ؛ أطلع عليه بتاريخ 12 ديسمبر 2018، http://www.thelancet.com/pdfs/journals/lancet/PIIS0140-6736(15)60172-6.pdf [77]

[43] فيجايانتي تي ديساي، "The global identification challenge: Who are the 1 billion people without proof of identity?"، *Voices Perspective on Development* ، 25 أفريل 2018 ؛ أطلع عليه بتاريخ 20 مارس 2019 ، https://blogs.worldbank.org/voices/global-identification-challenge-who-are-1-billion-people-without-proof-identity

[44] فيجايانتي تي ديساي، وماتياس ويت، وكاميا شاندرا، وجوناثان مارسكل "Counting the uncounted: 1.1 billion people without IDs," *World* Bank ، 6 جوان 2017 ؛ أطلع عليه بتاريخ 20 مارس 2019 ،
http://blogs.worldbank.org/ic4d/counting-invisible-11-billion-people-without-proof-legal-id

[45] البنك الدولي، "Why Secure Land Rights Matter"، 24 مارس 2017 ؛ أطلع عليه بتاريخ 20 ديسمبر 2018 ،
http://www.worldbank.org/en/news/feature/2017/03/24/why-secure-land-rights-matter

[46] لفريق رفيع المستوى المعني بالعدالة للمرأة ، Justice for Women - High-level Group Report. (نيويورك: هيئة الأمم المتحدة للمرأة، المنظمة الدولية لقانون التنمية، البنك الدولي وفريق العمل حول العدالة، 2019)[1814]. ؛ البنك الدولي، "Why Secure Land Rights Matter"، 24 مارس 2017 ؛ أطلع عليه بتاريخ 20 ديسمبر 2018 ،
http://www.worldbank.org/en/news/feature/2017/03/24/why-secure-land-rights-matter

[47] الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، "World Urbanization Prospects: The 2018 Revision"، البيانات الجمركية المتحصل عليها عبر الموقع الإلكتروني، 20 مارس 2019 ؛ يونغ يانغ كاي ، وهاريس سيلود ، وجيفجينيجس ستينبوكس ، *Urbanization and property rights (English).*، ورقة عمل بحثية في السياسات، برنامج عمل عدد 7486. (واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي، 2015) ؛ أطلع عليه بتاريخ 20 مارس 2019،
http://documents.worldbank.org/curated/en/827371467999377785/Urbanization-and-property-rights

[48] منظمة العمل الدولية، *Women and Men in the Informal Economy: A Statistical Picture*، (جنيف: منظمة العمل الدولية، 2018). [1483]

[49] منظمة العمل الدولية، *Women and Men in the Informal Economy: A Statistical Picture*، (جنيف: منظمة العمل الدولية، 2018). [1483]

[50] فيفيك مارو وفارون جوري (مؤلفين)، *Community Paralegals and the Pursuit of Justice*. (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 2018) ، الفصل 2. [1230]

[51] خوان أنطونيو لو كليرك أورتيجا وجيراردو رودريغيز سانشيز لارا، *Global Impunity Dimensions - GII-2017 Global Impunity Index* (بويبلا: Fundación Universidad de las Américas، 2017). [1660]

[52] انظر: مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، "اتفاقية حقوق الطفل"؛ أطلع عليه بتاريخ 7 أفريل 2019،
https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/crc.aspx

[53] انظر: منظمة الصحة العالمية، "Universal health coverage"، أطلع عليه بتاريخ 27 مارس 2019
https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/universal-health-coverage-(uhc)

[54] الجمعية العامة للأمم المتحدة، "إعلان الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي"، وثيقة أممية: A/RES/67/1، 2012. [766]

[55] الأمم المتحدة والبنك الدولي، *Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict* ، (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2018)، ص 20. [1255]

[56] انظر البنك الدولي، "Data – Tunisia"، أطلع عليه بتاريخ 27 مارس 2019
https://data.worldbank.org/country/tunisia

[57] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *Human Development Report 2010: The Real Wealth of Nations: Pathways to Human Development* (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010). [1802] ؛ الأمم المتحدة ، "'There Is a Straight Line from the Human Development Report to the Millennium Development Goals,' Says Secretary-General at Launch of 2010 Report"، 4 نوفمبر 2010 ؛ أطلع عليه بتاريخ 7 أفريل 2019 ، https://www.un.org/press/en/2010/sgsm13229.doc.htm

[58] معهد لاهاي للابتكار القانوني، "HiiL Launches Justice Data Report on Tunisia"، 11 ماي 2017، أطلع عليه بتاريخ 27 مارس 2019، https://www.hiil.org/news/hiil-launches-justice-data-report-on-tunisia/

[59] بيتر بومون، "Mohammed Bouazizi: the dutiful son whose death changed Tunisia's fate"، صحيفة الجارديان، العدد الصادر بتاريخ 20 جانفي 2011، أطلع عليه بتاريخ 27 مارس 2019 ، https://www.theguardian.com/world/2011/jan/20/tunisian-fruit-seller-mohammed-bouazizi

[60] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، "Building a Business Case for Access to Justice"Building a Business Case for Access to Justice" *OECD White Paper Preliminary draft*، 2018. [1501]

[61] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، "Building a Business Case for Access to Justice"Building a Business Case for Access to Justice" *OECD White Paper Preliminary draft*، 2018. [1501]

[62] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، "Building a Business Case for Access to Justice"Building a Business Case for Access to Justice" *OECD White Paper Preliminary draft*، 2018. [1501]

[63] تريفور سي دبليو فارو، وأب كوري، ونيكول أيلوين، وليس جاكوبس، وديفيد نورثروب وليزا مور، *Everyday Legal Problems and the Cost of Justice in Canada: Overview report* (تورنتو: المنتدى الكندي للعدالة المدنية ، 2016). [506]

[64] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، "Building a Business Case for Access to Justice"Building a Business Case for Access to Justice" *OECD White Paper Preliminary draft*، 2018. [1501]

[65] منظمة الصحة العالمية، *Global Status Report On Violence Prevention 2014* (جنيف: منظمة الصحة العالمية ، 2014). [55]

[66] سوزان هيليس، وجيمس ميرسي، وأدوجو أموبي، وهوارد كريس، "Global Prevalence of Past year Violence Against Children: A Systematic Review and Minimum Estimates," *Pediatrics*. 2016;137(3): e20154079 ؛ 137 (3):.

[67] تعرف على العنف في الطفولة، *Ending Violence in Childhood. Global Report 2017* (نيودلهي: اعرف العنف في الطفولة ، 2017). [1352]

[68] منظمة الصحة العالمية، كلية لندن لشؤون الصحة وطب المناطق الاستوائية ومجلس جنوب أفريقيا للبحوث الطبية، *Global and regional estimates of violence against women: prevalence and health effects of intimate partner violence and nonpartner sexual violence.* (جنيف: منظمة الصحة العالمية، 2013). [105]

[69] سيما فياس، *Estimating the Association between Women's Earnings and Partner Violence: Evidence from the 2008–2009 Tanzania National Panel Survey* (واشنطن العاصمة: البنك الدولي ، 2013).

[70] كلاوس دينينجر ورافاييلا كاستانييني، "Incidence and impact of land conflict in Uganda," *World Bank Policy Research Working Paper 3248*، مارس 2004 ؛ أطلع عليه بتاريخ 21 ديسمبر 2018 ، http://web.worldbank.org/archive/website01066/WEB/IMAGES/109509-2.PDF [1564]

[71] مجموعة العمل حول الابتكار، *Justice Needs and Satisfaction in Nigeria 2018: Legal problems in daily life*، (لاهاي: مجموعة العمل حول الابتكار، 2018). [1481]

[72] مكتب إسداء المشورة للمواطنين، *A Debt Effect? How is unmanageable debt related to other problems in people's lives?*، (لندن: مكتب إسداء المشورة للمواطنين، 2016).

[73] ليستر كولمان وفيونا جلين، *When couples part: Understanding the consequences for adults and children*. (لندن: One Plus One، غير مؤرخ). [1330] ؛ مركز التعاون الدولي، "Challenge paper: Justice as Prevention" (ورقة معلومات أساسية لفريق العمل المعني بالعدالة، مسودة نقاش، 14 ديسمبر 2018).

[74] تريفور سي دبليو فارو، وأب كوري، ونيكول أيلوين، وليس جاكوبس، وديفيد نورثروب وليزا مور، *Everyday Legal Problems and the Cost of Justice in Canada: Overview report* (تورنتو: المنتدى الكندي للعدالة المدنية، 2016) ، ص 18. [506]

[75] مجموعة العمل حول الابتكار، *Justice Needs and Satisfaction in Nigeria 2018: Legal problems in daily life*، (لاهاي: مجموعة العمل حول الابتكار، 2018). [1481]

[76] الأمم المتحدة والبنك الدولي، *Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict* ، (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2018)، ص 168. [1255]

[77] الأمم المتحدة والبنك الدولي، *Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict* ، (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2018). [1255]

[78] البنك الدولي، *World Development Report 2011 - Conflict, Security and Development* (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2011) ، ص 82-83. [58]

[79] بول كولييز، *Foreign* Policy، "The Market for Civil War," ، 2 نوفمبر 2009 ؛ أطلع عليه بتاريخ 27 مارس 2019 ، https://foreignpolicy.com/2009/11/02/the-market-for-civil-war/

[80] الفريق رفيع المستوى المعني بالعدالة للمرأة، Justice for Women - High-level Group Report. (الفريق رفيع المستوى المعني بالعدالة للمرأة، 2019)

[81] باولو آر أي لوريرو وإميلسون كابوتو دلفينو سيلفا، "Does Violence Deter Investment and Hinder Economic Growth?" *Brazilian Review of Econometrics* ، مجلد عدد 30 ، عدد 1، الصفحات من 53-67، ماي 2010 ؛ أطلع عليه بتاريخ 31 ديسمبر 2018 ، https://pdfs.semanticscholar.org/fd24/efb5b26e198e389db548c7dc6186f208332e.pdf [1605]

[82] مركز التعداد والمعلومات الاقتصادية، "Tunisia Real GDP Growth" ؛ أطلع عليه بتاريخ 27 مارس 2019 ، https://www.ceicdata.com/en/indicator/tunisia/real-gdp-growth

[83] معهد الاقتصاد والسلام، *Mexico Peace Index 2018 - Mapping the Evolution of Peace and its Drivers* (سيدني: معهد الاقتصاد والسلام ، 2018). [1795]

[84] معهد الاقتصاد والسلام، *Global Peace Index 2018 - Measuring Peace in a Complex World* (سيدني: معهد الاقتصاد والسلام، 2018). [1607]

[85] الفريق رفيع المستوى المعني بالعدالة للمرأة، Justice for Women - High-level Group Report. (الفريق رفيع المستوى المعني بالعدالة للمرأة، 2018، في شكل مسودة).

[86] فانيا سلافشيفسكا وآخرون، "Beyond Ownership: Tracking Progress on Women's Land Rights in Sub-Saharan Africa" (ورقة عمل منظمة الأغذية والزراعة رقم 15. روما، 2016) ؛ أطلع عليه بتاريخ 27 مارس 2019 ، http://gsars.org/wp-content/uploads/2017/01/WP-14.12.2016-Beyond-Ownership.pdf ؛ أناماريا ميلاتسو وماركوس غولدشتاين، "Governance and Women's Economic and Political Participation: Power Inequalities, Formal Constraints and Norms" (ورقة معلومات أساسية للتقرير عن التنمية في العالم لعام 2017 حول الحوكمة والقانون، 13 جوان 2017). [1794]

[87] كيو وودون، وسي ذك، وأ نيهوبا، وأوناغوروا، وسافادوغو، وأ بيدان، وجي إدميدس، وآ كيس، وإن جون، وإل موريثي، وإم ستاينهاوس، وإس بتروني، *Economic Impacts of Child Marriage: Global Synthesis Brief* (واشنطن العاصمة: البنك الدولي والمركز الدولي لبحوث المرأة، 2017). [1787]

[88] إل شير، وآي إس هينسلز، وإس سكين، وإم تومليسون، وكيه جي روبرتس وآيه ماسيدو، "Exposure to violence predicts poor educational outcomes in young children in South Africa and Malawi" *Int Health* 2016 ؛ 8: 36–43، / doi: 10.1093 inthealth / ihv070، دار نشر ادفانس أكسس، 17 ديسمبر 2015 ؛ تم الوصول إليه في 31 ديسمبر 2018 ، ؛ أطلع عليه بتاريخ 31 ديسمبر 2018، [1604] https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC4716801/pdf/ihv070.pdf ؛ ليستر كولمان وفيونا جلين، *When couples part: Understanding the consequences for adults and children*. (لندن: One Plus One، غير مؤرخ). [1330] ؛ كيو وودون، وسي ذك، وأ نيهوبا، وأوناغوروا، وسافادوغو، وأ بيدان، وجي إدميدس، وآ كيس، وإن جون، وإل موريثي، وإم ستاينهاوس، وإس بتروني، *Economic Impacts of Child Marriage: Global Synthesis Brief* (واشنطن العاصمة: البنك الدولي والمركز الدولي لبحوث المرأة، 2017). [1787]

[89] ساشا ريد، وستيفن رو، وجيمس جريمشو، وريس أوليفر، *The economic and social costs of modern slavery*. تقرير البحث 100 (لندن: وزارة الداخلية، 2018). [1771]

[90] تريفور سي دبليو فارو، وأب كوري، ونيكول أيلوين، وليس جاكوبس، وديفيد نورثروب وليزا مور، *Everyday Legal Problems and the Cost of Justice in Canada: Overview report* (تورنتو: المنتدى الكندي للعدالة المدنية، 2016. [506]

[91] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة مشروع العدالة العالمية، "Building a Business Case for Access to Justice - An OECD White Paper in collaboration with the World Justice Project: Preliminary draft"، 2018. [1755]

[92] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة مشروع العدالة العالمية، "Building a Business Case for Access to Justice - An OECD White Paper in collaboration with the World Justice Project: Preliminary draft"، 2018. [1755]

[93] لجنة التمكين القانوني للفقراء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *Making the Law Work for Everyone* -المجلد 1: *Report of the Commission on Legal Empowerment of the Poo* (نيويورك: لجنة التمكين القانوني للفقراء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2008). [66]

[94] آن ل. بوفاردي وكوان مين يون، *Realising the right to legal identity - A case study as part of an evaluation of the Australia Indonesia Partnership for Justice* (لندن: معهد التنمية لما وراء البحار، 2016). [1769] ؛ مجموعة البنك الدولي، *The State of Identification Systems in Africa - A Synthesis of Country Assessments*. (واشنطن العاصمة: البنك الدولي للإنشاء والتعمير / البنك الدولي، 2017). [1770]

[95] منظمة العمل الدولية، "More than 60 per cent of the world's employed population are in the informal economy"، 30 أفريل 2018 ؛ أطلع عليه بتاريخ 27 مارس 2019 ، https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_627189/lang--en/index.htm

[96] أنظر البنك الدولي، "Doing Business – Enforcing Contracts: Why it Matters"، أطلع عليه بتاريخ 31 ديسمبر 2018 ، http://www.doingbusiness.org/en/data/exploretopics/enforcing-contracts/why-matters

[97] الأمم المتحدة والبنك الدولي، *Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict* ، (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2018)، ص 2. [1255]

[98] الأمم المتحدة والبنك الدولي، *Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict* ، (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2018). [1255]

[99] الأمم المتحدة والبنك الدولي، *Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict* ، (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2018. [1255]

[100] الأمم المتحدة ودولة غواتيمالا، اتفاقية بين الأمم المتحدة ودولة غواتيمالا بشأن إنشاء لجنة دولية لمكافحة الإفلات من العقاب في غواتيمالا (باللغة الانجليزية) ؛ تم الاطلاع عليه في 29 أكتوبر 2018 ، http://www.cicig.org/uploads/documents/mandato/cicig_acuerdo_en.pdf [1252]

كيلي آن تساي، *Transparency-One*، "The business case for addressing modern slavery in supply chains,"، 18 أكتوبر

[101] كيلي آن تساي، *Transparency-One*، "The business case for addressing modern slavery in supply chains," 18 أكتوبر 2019 ؛ تم الاطلاع عليه في 27 مارس 2019 ،
https://www.transparency-one.com/business-case-addressing-modern-slavery/

[102] مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، *The EITI Standard 2016* (أوسلو: الأمانة الدولية لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية ، 2016).

[103] مبادرة التجارة الأخلاقية ومؤسسة إرغون أسوشيتس، *Managing Risks Associated with Modern Slavery - A Good Practice Note for the Private Sector* ، (لندن: مبادرة التجارة الأخلاقية و ومؤسسة إرغون أسوشيتس، غير مؤرخ). [1813]

[104] أنتوني بتروسينو، وكارولين توربين-بتروسينو، وميغان إي هوليس بيل، وجوليا جي لافينبيرج، "Scared Straight and Other Juvenile Awareness Programs for Preventing Juvenile Delinquency: A Systematic Review" *Campbell Systematic Reviews* 2013:5 ، معرف رقمي: 10.4073/csr.2013.5. [1774]

[105] معهد تايلاند للعدالة والإصلاح الجنائي الدولي، *Global Prison Trends 2018 – Special Focus Pull-Out section: the rehabilitation and reintegration of offenders in the era of sustainable* development (لندن / بانكوك: المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي / معهد تايلاند للعدالة، 2018) ؛ تم الاطلاع عليه بتاريخ 27 مارس 2019 ،
https://cdn.penalreform.org/wp-content/uploads/2018/04/PRI_Global-Prison-Trends-2018_EN_WEB.pdf

[106] ديفيد رودمان، "The impacts of incarceration on crime"، سبتمبر 2017 ؛ تم الاطلاع بتاريخ 27 مارس 2019 ،
https://www.openphilanthropy.org/files/Focus_Areas/Criminal_Justice_Reform/The_impacts_of_incarceration_on_crime_10.pdf

[107] اليونيسف، *Progress for Children - A Report Card on Child Protection*، العدد 8، سبتمبر 2009. (نيويورك: منظمة الأمم المتحدة للطفولة ، 2009). [1601]

[108] مركز حقوق الإنسان والقانون الإنساني، *Protecting Children Against Torture in Detention: Global Solutions for a Global Problem* (واشنطن العاصمة: كلية واشنطن للقانون، الجامعة الأمريكية ، 2017). [1788]

[109] أليخاندرو إيزكويردو، وكارولا بيسينو، وغييرمو فوليتين (مؤلفين)، *Better Spending for Better Lives - How Latin America and the Caribbean Can Do More with Less* (واشنطن العاصمة: بنك التنمية للبلدان الأمريكية، 2018). [1775]

[110] أليخاندرو إيزكويردو، وكارولا بيسينو، وغييرمو فوليتين (مؤلفين)، *Better Spending for Better Lives - How Latin America and the Caribbean Can Do More with Less* (واشنطن العاصمة: بنك التنمية للبلدان الأمريكية، 2018)ص. 217. [1775]

[111] دكتور جيمس أوستن ولورين بروك آيزن مع جيمس كولين وجوناثان فرانك، *How Many Americans Are Unnecessarily Incarcerated?* (نيويورك: مركز برينان للعدالة، كلية الحقوق بجامعة نيويورك، 2016). [1602]

[112] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة مشروع العدالة العالمية، "Building a Business Case for Access to Justice - An OECD White Paper in collaboration with the World Justice Project: Preliminary draft"، 2018. [1755]

[113] أوبري فوكس وروبرت في وولف، *The Future of Drug Courts - How States are Mainstreaming the Drug Court Model* (نيويورك: مركز ابتكار المحكمة، 2004). [1796] ؛ انظر الرابط التالي: NYCourts.gov ، "Drug Treatment Courts" ، تم الاطلاع بتاريخ 28 جانفي 2019، http://www.nycourts.gov/courts/problem_solving/drugcourts/index.shtml

[114] هيذر سترانج، ولورنس دبليو شيرمان، وإيفان مايو ويلسون، ودانييل وودز، وباراك أرييل ، *"Restorative Justice Conferencing (RJC) Using Face-to-Face Meetings of Offenders and Victims: Effects on Offender Recidivism and Victim Satisfaction. A Systematic Review,"* Campbell Systematic Reviews *2013:12*، ، معرف رقمي: 10.4073/csr.2013.5. [1774]

[101] كيلي آن تساي، *Transparency-One*، "The business case for addressing modern slavery in supply chains،" 18 أكتوبر 2019 ؛ تم الاطلاع عليه في 27 مارس 2019 ، https://www.transparency-one.com/business-case-addressing-modern-slavery/

[102] مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، *The EITI Standard 2016* (أوسلو: الأمانة الدولية لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية ، 2016).

[103] مبادرة التجارة الأخلاقية ومؤسسة إرغون أسوشيتس، *Managing Risks Associated with Modern Slavery - A Good Practice Note for the Private Sector* ، (لندن: مبادرة التجارة الأخلاقية و ومؤسسة إرغون أسوشيتس، غير مؤرخ). [1813]

[104] أنتوني بتروسينو، وكارولين توربين-بتروسينو، وميغان إي هوليس بيل، وجوليا جي لافينبيرج، "Scared Straight and Other Juvenile Awareness Programs for Preventing Juvenile Delinquency: A Systematic Review" *Campbell Systematic Reviews* 2013:5 ، معرف رقمي: .10.4073/csr.2013.5. [1774]

[105] معهد تايلاند للعدالة والإصلاح الجنائي الدولي، *Global Prison Trends 2018 – Special Focus Pull-Out section: the rehabilitation and reintegration of offenders in the era of sustainable* development (لندن / بانكوك: المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي / معهد تايلاند للعدالة، 2018) ؛ تم الاطلاع عليه بتاريخ 27 مارس 2019 ، https://cdn.penalreform.org/wp-content/uploads/2018/04/PRI_Global-Prison-Trends-2018_EN_WEB.pdf

[106] ديفيد رودمان، "The impacts of incarceration on crime"، سبتمبر 2017 ؛ تم الاطلاع بتاريخ 27 مارس 2019 ، https://www.openphilanthropy.org/files/Focus_Areas/Criminal_Justice_Reform/The_impacts_of_incarceration_on_crime_10.pdf

[107] اليونيسف، *Progress for Children - A Report Card on Child Protection*، العدد 8، سبتمبر 2009. (نيويورك: منظمة الأمم المتحدة للطفولة ، 2009). [1601]

[108] مركز حقوق الإنسان والقانون الإنساني، *Protecting Children Against Torture in Detention: Global Solutions for a Global Problem* (واشنطن العاصمة: كلية واشنطن للقانون، الجامعة الأمريكية ، 2017). [1788]

[109] أليخاندرو إيزكويردو، وكارولا بيسينو، وغييرمو فوليتين (مؤلفين)، *Better Spending for Better Lives - How Latin America and the Caribbean Can Do More with Less* (واشنطن العاصمة: بنك التنمية للبلدان الأمريكية، 2018). [1775]

[110] أليخاندرو إيزكويردو، وكارولا بيسينو، وغييرمو فوليتين (مؤلفين)، *Better Spending for Better Lives - How Latin America and the Caribbean Can Do More with Less* (واشنطن العاصمة: بنك التنمية للبلدان الأمريكية، 2018)ص. 217. [1775]

[111] دكتور جيمس أوستن ولورين بروك آيزن مع جيمس كولين وجوناثان فرانك، *How Many Americans Are Unnecessarily Incarcerated?* (نيويورك: مركز برينان للعدالة، كلية الحقوق بجامعة نيويورك، 2016). [1602]

[112] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة مشروع العدالة العالمية، "Building a Business Case for Access to Justice - An OECD White Paper in collaboration with the World Justice Project: Preliminary draft"، 2018. [1755]

[113] أوبري فوكس وروبرت في وولف، *The Future of Drug Courts - How States are Mainstreaming the Drug Court Model* (نيويورك: مركز ابتكار المحكمة، 2004). [1796] ؛ انظر الرابط التالي: NYCourts.gov ، "Drug Treatment Courts" ، تم الاطلاع بتاريخ 28 جانفي 2019، http://www.nycourts.gov/courts/problem_solving/drugcourts/index.shtml

[114] هيذر سترانج، ولورنس دبليو شيرمان، وإيفان مايو ويلسون، ودانييل وودز، وباراك أرييل ، *"Restorative Justice Conferencing (RJC) Using Face-to-Face Meetings of Offenders and Victims: Effects on Offender Recidivism and Victim Satisfaction. A Systematic Review,"* Campbell Systematic Reviews *2013:12*، ، معرف رقمي: .10.4073/csr.2013.5. [1774]

[115] لورنس و. شيرمان، *The Rise of Evidence-Based Policing: Targeting, Testing, and Tracking* (شيكاغو إلينوي: جامعة شيكاغو، 2013)، 2013 ؛ تم الاطلاع بتاريخ 29 أكتوبر 2018 ، https://cebcp.org/wp-content/evidence-based-policing/Sherman-TripleT.pdf ص 7 ؛ روب ألين وفيفيان ستيرن (مؤلفين) ، *Justice Reinvestment – A New Approach to Crime and Justice* (لندن: المركز الدولي لدراسات السجون، 2007). [1780]

[116] ستيفن جولوب، "Grassroots Justice: The Roles and Impacts of Paralegals"، يصدر قريبا

[117] لورانس وجي نوجنت وسي سكارفون، *The Effectiveness of Using Mediation in Selected Civil Law Disputes: A Meta-Analysis* (أوتاوا: وزارة العدل الكندية، 2007). [1579]

[118] شناويز حسين ونبيلة زمان، Cost-Benefit Study on Implementingm [sic] Village Courts in Union Parishads of Bangladesh. (كوبنهاغن: مركز كوبنهاغن لتوافق الآراء، 2016). [644]

[119] مكتب إسداء المشورة للمواطنين، *How we make a difference: Our impact in 2017/18*. (لندن: مكتب إسداء المشورة للمواطنين، 2018). [1460]

[120] تريفور سي دبليو فارو، وأب كوري، ونيكول أيلوين، وليس جاكوبس، وديفيد نورثروب وليزا مور، *Everyday Legal Problems and the Cost of Justice in Canada: Overview report* (تورنتو: المنتدى الكندي للعدالة المدنية، 2016. [506]

[121] ستاوت ريسيوس روس إنك، "The Financial Cost and Benefits of Establishing a Right to Counsel in Eviction Proceedings Under Intro 214-A" ، (مداخلة مقدمة لفائدة: لجنة الخدمات المجانية و القانونية التابعة لهيئة المحامين بمدينة نيويورك، 16 مارس، 2016). [1502]

[122] ج ستابس وشركاه، "Economic Cost Benefit Analysis of Community Legal Centres" (ورقة أعدتها الرابطة الوطنية للمراكز القانونية المجتمعية، 2012).

[123] كارلا أبو ظهر، ودون دي سافيني، ولين ميكيلسن، وفيليب و سيتل، ورافائيل لوزانو، وإيرين نيكولز، وفرانسيس نوتزون وآلان دي لوبيز، "Civil registration and vital statistics: progress in the data revolution for counting and accountability" *The Lancet*، المجلد 386، رقم 10001، الصفحات من 1373 إلى 1385 ؛ تم الاطلاع بتاريخ 27 مارس 2019 ، http://www.thelancet.com/pdfs/journals/lancet/PIIS0140-6736(15)60173-8.pdf

[124] مبادرة" الهوية من أجل التنمية، "Identification for Development - Strategic Framework" 2016 ؛ تم الاطلاع بتاريخ 7 أفريل 2019 http://pubdocs.worldbank.org/en/215714605674816555/April-2016-ID4D-Strategic-RoadmapID4D.pdf [516]

[125] ديفيد إي فيليبس، وكارلا أبو ظهر، وآلان دي لوبيز، ولين ميكيلسن،و دون دي سافيني، ورافائيل لوزانو، وجون ويلموث وفيليب دبليو سيتل، "Are well functioning civil registration and vital statistics systems associated with better health outcomes?" *The Lancet*، المجلد: 386، رقم 10001، الصفحات من 1386 إلى 1394. [77].

[126] مجموعة البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية، "Global Civil Registration and Vital Statistics - Scaling up Investment Plan 2015-2024"، تم الاطلاع بتاريخ 27 مارس 2019 ، http://www.who.int/healthinfo/civil_registration/WB-WHO_ScalingUp_InvestmentPlan_2015_2024.pdf?ua=1

[127] آلان جيلب وجوليا كلارك، "Identification for Development: The Biometrics Revolution"، ورقة عمل 315، جانفي 2015 (واشنطن العاصمة: مركز التنمية العالمية، 2015) تم الاطلاع بتاريخ 27 مارس 2019 ، http://www.cgdev.org/sites/default/files/1426862_file_Biometric_ID_for_Development.pdf ؛ بي بي سي، "سؤال وجواب: بطاقات الهوية" ، بي بي سي نيوز أونلاين، 2 جويلية 2009 ؛ تم الاطلاع بتاريخ 7 أفريل 2019 ، http://news.bbc.co.uk/2/hi/uk_news/3127696.stm

[128] سي آر ويليامسون، *Journal of Private Enterprise* ،"Praise for property," 32 (4)، ص 83-94 ، 2017 ؛ د. أسيموغلو وس جونسون، *Journal of Political Economy* ،"Unbundling Institutions," 113 (5)، ص 949-995، 2005.

[129] لينوس بوت ، "Securing land tenure with smartphone"، البنك الدولي، 14 نوفمبر 2018 ؛ تم الاطلاع بتاريخ 27 مارس 2019، https://blogs.worldbank.org/sustainablecities/securing-land-tenure-smartphones

[130] ميكا بيتيري تورونين، وأنشال أناند جافين أدلينجتون ، "Economic Impact of 20 Years of ECA Land Registration Projects" (ورقة تم إعدادها كمداخلة في المؤتمر السنوي للبنك الدولي حول الأرض والفقر، البنك الدولي - واشنطن العاصمة، 24-27 مارس ، 2014) ؛ تم الاطلاع بتاريخ 27 مارس 2019، http://pubdocs.worldbank.org/en/448801496163447316/Economic-Impact-of-20-Years-of-ECA-land-registration-projects-FINAL.pdf [1781]

[131] الفريق رفيع المستوى المعني بالعدالة للمرأة، Justice for Women - High-level Group Report. (الفريق رفيع المستوى المعني بالعدالة للمرأة، 2018، في شكل مسودة)

[132] جون راند ونينا تورم، "The Benefits of Formalization: Evidence from Vietnamese Manufacturing SMEs"، *World Development* ، المجلد 40، العدد 5، ماي 2012، ص 983-998 ؛ تم الاطلاع بتاريخ 27 مارس 2019 ، https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0305750X11002269

[133] ميلاني خميس، *IZA* "Formalization of jobs and firms in emerging market economies through registration reform" *World of Labor* 2014: 67 Melanie Khamis, "Formalization of jobs and firms in emerging market economies through registration reform" *IZA World of Labor* 2014: 67 : المعرف الرقمي: 10.15185/izawol.67.

[134] أمولو نغوينو وديفيد بورتيوس، "Let's Be Real: The Informal Sector and the Gig Economy are the Future, and the Present, of Work in Africa" ، مركز التنمية العالمية، 15 أكتوبر 2018 ؛ تم الاطلاع بتاريخ 27 مارس 2019 ، https://www.cgdev.org/publication/lets-be-real-informal-sector-and-gig-economy-are-future-and-present-work-africa ؛ ناجي بن حسين، وديفيد ماكنزي، وفيكتور بوليكين وماسيميليانو سانتيني، "Finding a Path to Formalization in Benin - Early Results after the Introduction of the Entreprenant Legal Status"، ورقة عمل بحثية في السياسات 7510. (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2015) ؛ تم الاطلاع بتاريخ 27 مارس 2019 ، https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/23472/Finding0a0path0prenant0legal0status.pdf?sequence=5&isAllowed=y [1782]

[135] ماركوس مانويل وكلير مانويل وهارش ديساي، *Universal access to basic justice: costing SDG 16.3*. (لندن: معهد التنمية لما وراء البحار، 2019). ورقة معدة لفريق العمل حول العدالة.

[136] ماركوس مانويل وكلير مانويل وهارش ديساي، *Universal access to basic justice: costing SDG 16.3*. (لندن: معهد التنمية لما وراء البحار، 2019). ورقة معدة لفريق العمل حول العدالة.

[137] ماركوس مانويل وكلير مانويل وهارش ديساي، *Universal access to basic justice: costing SDG 16.3*. (لندن: معهد التنمية لما وراء البحار، 2019). ورقة معدة لفريق العمل حول العدالة.

[138] للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر ماركوس مانويل وكلير مانويل وهارش ديساي، *Universal access to basic justice: costing SDG 16.3*. (لندن: معهد التنمية لما و راء البحار، 2019). الملحق ج ورقة معدة لفريق العمل حول العدالة.

[139] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *Global Study on Legal Aid - Global Report* (نيويورك / فيينا: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، 2016). [722]

[140] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *Global Study on Legal Aid - Global Report* (نيويورك / فيينا: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، 2016). [722]

[141] برنارد هاربورن، ووليام دوروتينسكي، وبول إم بيسكا (مؤلفين)، *Securing Development: Public Finance and the Security Sector*. (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2017). [1807]

[142] جراهام فاريل وكين كلارك *What does the world spend on criminal justice?* (هلسنكي: المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، التابع للأمم المتحدة، 2004).[1556]

[143] مارك شو، وجان فان ديك، وولفغانغ رومبيرج، "Determining Trends in Global Crime and Justice: An Overview of Results From the United Nations Surveys of Crime Trends and Operations of Criminal Justice Systems" *Forum on Crime and Society* ، المجلد 3 ، رقم 1 و 2 ، ديسمبر 2003. [1809]

[144] العميد ت جاميسون وآخرون، "Universal health coverage and intersectoral action for health: key messages from Disease Control Priorities, 3rd edition" *Lancet* 2018 . مارس 17 ؛ 391 (10125): 1108-1120. المعرف الرقمي: 10.1016 / S0140-6736 (17) 32906-9 ؛ تم الاطلاع بتاريخ 27 مارس 2019 https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC5996988/pdf/nihms972816.pdf [1783]

[145] أليخاندرو إيزكويردو، وكارولا بيسينو، وغييرمو فوليتين (مؤلفين)، *Better Spending for Better Lives - How Latin America and the Caribbean Can Do More with Less* (واشنطن العاصمة: بنك التنمية للبلدان الأمريكية، 2018). [1775]

[146] تم الإحساب باستخدام بيانات مستمدة من: المفوضية الأوروبية لكفاءة العدالة، "European judicial systems - Efficiency and quality of justice" *CEPEJ Studies*، رقم 26، إصدار 2018 (بيانات 2016) (ستراسبورغ: مجلس أوروبا ، 2018). [1695]

[147] بعثة الأمم المتحدة لمساعدة الصومال والبنك الدولي، *Federal Republic of Somalia - Somalia Security and Justice Sector Public Expenditure Review* (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2017). [1808]

[148] الأمم المتحدة والبنك الدولي، *Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict* ، (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2018)، الاطار 6.4 [1255]

[149] مجموعة البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية، "Global Civil Registration and Vital Statistics - Scaling up Investment Plan 2015-2024"، (واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي ، 2014). [453]

[150] آلان جيلب وجوليا كلارك، "Identification for Development: The Biometrics Revolution"، ورقة عمل 315 ،جانفي 2015 (واشنطن العاصمة: مركز التنمية العالمية، 2015) تم الاطلاع بتاريخ 27 مارس 2019 ، http://www.cgdev.org/sites/default/files/1426862_file_Biometric_ID_for_Development.pdf

[151] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة مشروع العدالة العالمية، "Building a Business Case for Access to Justice - An OECD White Paper in collaboration with the World Justice Project: Preliminary draft"، 2018. [1755]

[152] برنارد هاربورن، ووليام دوروتينسكي، وبول إم بيسكا (مؤلفين)، *Securing Development: Public Finance and the Security Sector*. (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2017). [1807]

[153] ماركوس مانويل وكلير مانويل، "Achieving equal access to justice for all by 2030: lessons from global funds" ، ورقة عمل 537. (لندن: معهد التنمية لما وراء البحار، 2018) ؛ تم الاطلاع بتاريخ 21 ديسمبر 2018 https://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/resource-documents/12307.pdf [1225]

[154] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، *States of Fragility 2018* (باريس: دار النشر التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2018) [1173]

[155] أبهيلاش موداليار ، وراشيل باس، وهانا ديثريش *2018 Annual Impact Investor Survey* (نيويورك: الشبكة العالمية للاستثمارات المؤثّرة، 2018). [1810]

[140] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *Global Study on Legal Aid - Global Report* (نيويورك / فيينا: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، 2016). [722]

[141] برنارد هاربورن، ووليام دوروتينسكي، وبول إم بيسكا (مؤلفين)، *Securing Development: Public Finance and the Security Sector*. (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2017). [1807]

[142] جراهام فاريل وكين كلارك *What does the world spend on criminal justice?* (هلسنكي: المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، التابع للأمم المتحدة، 2004).[1556]

[143] مارك شو، وجان فان ديك، وولفغانغ رومبيرج، "Determining Trends in Global Crime and Justice: An Overview of Results From the United Nations Surveys of Crime Trends and Operations of Criminal Justice Systems" *Forum on Crime and Society* ، المجلد 3 ، رقم 1 و 2 ، ديسمبر 2003. [1809]

[144] العميد ت جاميسون وآخرون، "Universal health coverage and intersectoral action for health: key messages from Disease Control Priorities, 3rd edition" *Lancet* . مارس 17 ؛ 391 (10125): 1108-1120. المعرف الرقمي: 10.1016 / S0140-6736 (17) 32906-9 ؛ تم الاطلاع بتاريخ 27 مارس 2019 [https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC5996988/pdf/nihms972816.pdf [1783]

[145] أليخاندرو إيزكويردو، وكارولا بيسينو، وغييرمو فوليتين (مؤلفين)، *Better Spending for Better Lives - How Latin America and the Caribbean Can Do More with Less* (واشنطن العاصمة: بنك التنمية للبلدان الأمريكية، 2018). [1775]

[146] تم الإحساب باستخدام بيانات مستمدة من: المفوضية الأوروبية لكفاءة العدالة، "European judicial systems - Efficiency and quality of justice" *CEPEJ Studies*، رقم 26، إصدار 2018 (بيانات 2016) (ستراسبورغ: مجلس أوروبا ، 2018). [1695]

[147] بعثة الأمم المتحدة لمساعدة الصومال والبنك الدولي، *Federal Republic of Somalia - Somalia Security and Justice Sector Public Expenditure Review* (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2017). [1808]

[148] الأمم المتحدة والبنك الدولي، *Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict* ، (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2018)، الاطار 6.4 [1255]

[149] مجموعة البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية، "Global Civil Registration and Vital Statistics - Scaling up Investment Plan 2015-2024"، (واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي ، 2014). [453]

[150] آلان جيلب وجوليا كلارك، "Identification for Development: The Biometrics Revolution"، ورقة عمل 315 ،جانفي 2015 (واشنطن العاصمة: مركز التنمية العالمية، 2015) تم الاطلاع بتاريخ 27 مارس 2019 ، http://www.cgdev.org/sites/default/files/1426862_file_Biometric_ID_for_Development.pdf

[151] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة مشروع العدالة العالمية، "Building a Business Case for Access to Justice - An OECD White Paper in collaboration with the World Justice Project: Preliminary draft"، 2018. [1755]

[152] برنارد هاربورن، ووليام دوروتينسكي، وبول إم بيسكا (مؤلفين)، *Securing Development: Public Finance and the Security Sector*. (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2017). [1807]

[153] ماركوس مانويل وكلير مانويل، "Achieving equal access to justice for all by 2030: lessons from global funds" ، ورقة عمل 537. (لندن: معهد التنمية لما وراء البحار، 2018) ؛ تم الاطلاع بتاريخ 21 ديسمبر 2018 https://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/resource-documents/12307.pdf [1225]

[154] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، *States of Fragility 2018* (باريس: دار النشر التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2018) [1173]

[155] أبهيلاش موداليار، وراشيل باس، وهانا ديثريش *2018 Annual Impact Investor Survey* (نيويورك: الشبكة العالمية للاستثمارات المؤثّرة، 2018). [1810]

تقرير العدالة للجميع متاح باللغة الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والعربية.
استندت هذه الوثيقة على مجموعة من تقارير عمل فريق الخبراء ومختلف الأبحاث المدعومة.

قم بتنزيل هذه الوثيقة وغيرها من هذا الموقع www.justice.sdg16.plus/report

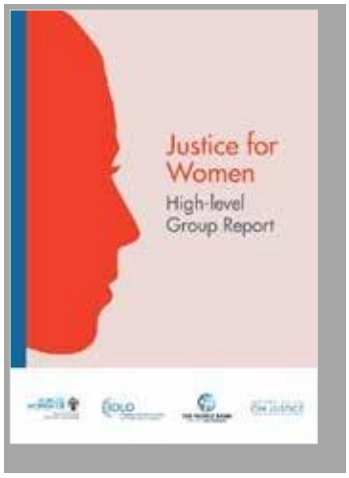

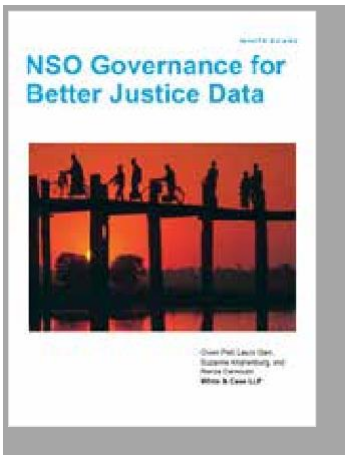

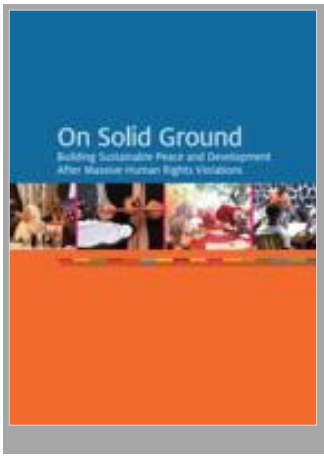

يعمل فريق العمل حول العدالة على تسريع تنفيذ الالتزام الذي تم التعهّد به في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لضمان المساواة في الوصول إلى العدالة أمام الجميع. ويترأس فريق العمل حول العدالة وزراء من الأرجنتين وهولندا وسيراليون والحكماء وهي مبادرة أطلقتها شبكة "مسارات من أجل مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة".

GROUPE DE TRAVAIL

SUR LA JUSTICE

PIONNIERS POUR DES SOCIÉTÉS PACIFIQUES, JUSTES ET INCLUSIVES